سواسية
العددان ٤٥-٤٦/ ٢٠٠٢
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS
هيئة علمية مستقلة
العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣
رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن
شارك في تحرير هذا العدد
سماح قناوي
سيد إسماعيل ضيف الله
عبد المنعم الجاك
محمد سيد سلطان
ياراشاهين
الجمع الالكتروني
هشام السيد
الأخراج الفني والغلاف
أيمن حسين
المدير التنفيذي
مجدي النعيم
المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد
المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

٢
من أجل وضع حد لمجزرة الجياع في العالم
عندما يموت ٣٦ مليون شخص سنويا بسبب الجوع في عالم قادر على أن ينتج أضعاف ما يحتاجه سكانه من غذاء، فإن قائمة الاتهام في هذه المجزرة ينبغي أن تشمل أطرافا عديدة بدءا من الحكومات وانتهاءً بالشركات المتعددة الجنسية، والصناديق التمويلية والدولية. وتطرح البحث عن آليات فعالة للمقاضاة على أساس الحقوق في الغذاء.

٦
نزع المواطنة أم نزع الحق في الوطن؟
نزع المواطنة عن بعض السكان العرب بقرار من وزير الداخلية الإسرائيلي يطرح على المجتمع الفلسطيني داخل أراضي ١٩٤٨ قضية شرعية الوجود داخل الوطن وضمان هذه الشرعية، ولمن؟ وهو ما يعتبره أمير مخول مدير مؤسسة "اتجاه" في مقاله لسواسية يجسد طبيعة المرحلة الراهنة من المسألة الفلسطينية والنضال الفلسطيني.

٨
لكي لا يتحول اتفاق مشاكوس إلى قنبلة موقوتة
قراءة نقدية لاتفاق مشاكوس، من منظور القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني السودانية بالإضافة إلى محاولات عدد من المثقفين المصريين والسياسيين السودانيين في استشراف مستقبل السلام في السودان في ضوء اتفاق مشاكوس.

١٢
الجماعة الإسلامية: مراجعة أم صفقة؟
هل تشكل المراجعة الفكرية التي قامت بها الجماعة الإسلامية في مصر مؤخرا أساسا كافيا لوضع حد للعنف، أم أنها نوع من المراجعات التي يمليها مبدأ التقية وحسابات الربح والخسارة في ضوء موازين القوى الراهنة، وهل هناك صفقة يجري التمهيد لها بين الحكومة والجماعة.. أسئلة عديدة طرحها صالون بن رشد على عدد من السياسيين والباحثين المهتمين بدراسة الحركات الإسلامية.

١٤
بعد عام من ١١ سبتمبر: هل نجح المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب؟
محاولة لتقييم مسار ونتائج الحرب المعلنة على الإرهاب منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أجاب عليها ضيوف صالون ابن رشد بمركز القاهرة.

١٦
هل الدولة الديمقراطية العلمانية هى الحل؟
هل يمكن أن تقبل إسرائيل بدولة ديمقراطية علمانية تنهي وجودها كدولة يهودية وتنفي السمة الكولونيالية الصهيونية، وكيف تحل مشكلة اللاجئين، وما هو مصير المستعمرات في الضفة وغزة؟ وما مصير التناقضات الإثنية والثقافية بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود؟ أسئلة هامة حاول أن يجيب عليها عدد من الكتاب والمفكرين العرب من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية.

٢٢ الملف ٣٤
تحرير الشعوب.. طريق تحرير الأوطان
هل يستطيع العرب تجاوز حالة العجز العربي الفادح واستلاب الإرادة السياسية من دون الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟
وهل هناك نوع من الاعتماد المتبادل بين الديمقراطية والتحرر الوطني وإنجاز التنمية وتحقيق التطلع إلى مشروع نهضوي عربي؟ وهل كان من الممكن أن يتلافى المشروع القومي الناصري أسباب إخفاقه لو كتب الانتصار للجناح الديمقراطي بين عسكر ثورة يوليو؟ وهل تبادر النظم العربية بالاستجابة لتطلعات شعوبها في الاصلاح السياسي والديمقراطي، أما تنتظر اصلاحا يفرض عليها بضغوط خارجية مثلما يحدث في اصلاح احوال السلطة الفلسطينية وفق أجندة أمريكية إسرائيلية. وأسئلة أخرى عديدة يحاول أن يجيب عليها ملف هذا العدد.

٣٥
محنة المعارضين في ممالك الصمت العربية
هنالك قواسم مشتركة في المحاكمات السياسية التي جرت لكل من سعد الدين إبراهيم من مصر، وحمة الحمامي في تونس، عارف دليلة في سوريا، يحاول أن يكشف عنها إدريس اليازمي الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

٣٦
قضية سعد الدين إبراهيم والمعونة الأمريكية
حول الجدل الذي فجرته قضية سعد الدين إبراهيم، اقرأ لهؤلاء: عبد الوهاب الأفندي- أحمد بهاء الدين شعبان- نجاد البرعي- صلاح عيسى

٤٤
حرب أمريكية على المحكمة الجنائية الدولية
يحاول الباحث المصري خالد الفيشاوي إلقاء الضوء على أسباب رفض الإدارة الأمريكية التصديق على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والإجراءات التي تنتهجها لتوفير الحصانة للعسكريين الأمريكيين.

قضية سعد وتحرير الإرادة الوطنية

عصام الدين محمد حسن

قضاؤنا مستقل، ونحن نحترم أحكام القضاء، ونطلب من الجميع أن يحترموا قضاءنا مثلما نحترم قضاءهم.

تلك الكلمات تلخص موقف الحكومة المصرية إزاء ما أعلنته الإدارة الأمريكية من رفض تقديم مساعدات إضافية لمصر احتجاجا على الأحكام الجائرة في قضية مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ومديره عالم الاجتماع المعروف وداعية المجتمع المدني والديمقراطية د. سعد الدين إبراهيم، الذي قررت محكمة أمن الدولة العليا مجددا معاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات، كما قضت بمصادرة أموال المركز ومقره وتجهيزاته.

حجج الحكومة المصرية لا تقف على قدمين، وتفضحها عشرات الممارسات الحكومية التي تضرب بعرض الحائط أحكام القضاء وتهدر استقلاله. تكفي الإشارة إلى عشرات الأحكام التي تمتنع وزارة الداخلية عن تنفيذها وهى المتصلة بإلغاء قرارات عديدة للداخلية بإغلاق عدد من السجون وحرمان نزلائها من حقهم في الاتصال بمحاميهم وذويهم. وتكفي الإشارة أيضا إلى إهدار نتائج التحقيقات التي تجريها محكمة النقض في كل انتخابات برلمانية مؤكدة بطلان صحة عضوية المئات من أعضاء البرلمان بعد ثبوت التلاعب والتزوير في دوائرهم الانتخابية.. وتكفي الإشارة أيضا إلى حالات عديدة من السجناء الذين أمضوا فترة حبسهم المقررة بأحكام قضائية ومع ذلك بقوا داخل السجون بموجب أوامر اعتقال إداري.. ويكفي أيضا ما تملك السلطة التنفيذية من صلاحيات بموجب قانون الطوارئ تبيح للحاكم العسكري الامتناع عن التصديق على الأحكام القضائية والأمر بإعادة المحاكمة.

وعلى الجانب المقابل فإن ضغوط الإدارة الأمريكية في هذه القضية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان من المنطقي أن تقابل بالازدراء وأن تستدعي مشاعر الحنق لدى الرأي العام المصري، بما في ذلك أوساطه الحقوقية، التي ترى أن الإدارة الأمريكية تقدم أكثر النماذج فجاجة في التلاعب بحقوق الإنسان وفي الإساءة إلى مبادئها السامية، وفي الإضرار بالحقوق الجماعية للشعوب. وتصبح مثل هذه الضغوط مدعاة للسخرية على وجه الخصوص- من بعد إعلان الحملة الأمريكية على الإرهاب، التي حاكت في ظلها الإدارة الأمريكية أعتى النظم الاستبدادية في اتخاذ الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي تبيح التصنت على الأفراد والاعتقال لمجرد الاشتباه وتشكيل المحاكم العسكرية، ورفض تقديم أية معلومات عمن تعتقلهم وماهية التهم الموجهة بحقهم، ناهيك عما تفعله بأسرى الحرب في قاعدة "جوانتانامو" الذين يحيط الغموض بأعدادهم ومصيرهم، ومساعيها المحمومة لتحصين جنودها من مغبة المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية للمحاسبة على ما يرتكبونه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلا عما تقدمه من دعم غير محدود سياسيا ودبلوماسيا وماليا وعسكريا لتحصين نظام الأبارتهيد الصهيوني ضد أية محاولة للمجتمع الدولي لإدانته أو مساءلته على جرائمه.

ومع أن النخبة السياسية والمثقفة تدرك جيدا أن قضية سعد قضية سياسية من الطراز الأول، وأن تثبيت الأحكام التي انتهت إليها يمثل تهديدا خطيرا لكل المشتغلين بالرأي وبالعمل السياسي وبالعمل العام عموما، وأن الدولة لن تعدم وسيلة - متى شاءت- لملاحقة خصومها السياسيين بذات التهم التي أدين بها سعد، اعتمادا على ذات القوانين الاستثنائية التي تأسس عليها الحكم، فإن هذه النخبة بمختلف تلاوينها تقريبا بدلا من أن تخوض معركتها ضد القوانين الاستثنائية دفاعا عن المجتمع المدني والديمقراطية وحرية التعبير وحق الاختلاف، وجدت في الموقف الأمريكي من قضية سعد الفرصة التي يجب اغتنامها لمساندة موقف الحكومة ودعم عنادها في مواجهة الإدارة الأمريكية، ولتصبح القضية هى استقلال الإرادة الوطنية ورفض التبعية بما يعنيه ذلك من رفض للمعونة الأمريكية بمجملها، وحتى لو كان الثمن التضحية ليس بسعد وحده، بل بالديمقراطية ذاتها، التي توضع في تعارض مفتعل مع متطلبات الاستقلال الوطني، أو على الأقل ينبغي أن تقبع في ذيل اهتمامات النخبة كلما سنحت الفرصة لرفع " الرايات الوطنية" وخوض المعارك الكلامية ضد الإمبريالية الأمريكية.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدبج فيها الخطابات والمقالات التحريضية للتخلص من المعونة الأمريكية والاعتماد على الذات، ولسوق الأدلة على أن الموارد الو طنية -إذا ما أحسن استثمارها، وإذا ما أمكن إغلاق "حنفية الفساد"- كفيلة بتلبية احتياجات الدولة وتطلعات المجتمع دونما الخضوع للشروط السياسية وللإذلال والمهانة التي ترتبها مثل هذه المعونات.

وربما كان ذلك صحيحا، لكن شروط تحققه في الواقع تظل مرهونة بأمور كثيرة تتعلق بالدرجة الأولى بتوافر مواصفات الحكم الجيد القائمة على التخلي عن الاستبداد وإفساح المجال للمشاركة في صنع السياسات، وإعادة الاعتبار لقواعد وآليات التداول السلمي للسلطة وآليات محاسبة الحكومة ومراقبتها عبر برلمانات قوية منتخبة بطريقة نزيهة وتملك صلاحيات فعالة لمحاسبة السلطة التنفيذية وسحب الثقة من الحكومة إذا ما تطلب الأمر ذلك. وكذلك عبر تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ورفع القيود عن حرية التعبير والإعلام الحر.

والمؤكد أن هذه المواصفات شكلت بعض عناوين أساسية للأفكار التي روج لها سعد الدين إبراهيم عبر ما يقرب من ١٥ عاما من تأسيس مركز بن خلدون. ومع ذلك فإن سعد يبدو أنه ينبغي عليه أن يدفع الثمن، ليس لأن الحكومة قد أرادت ذلك الآن، ولكن أيضا لأن بعض أقسام النخبة التي اختلفت مع سعد ولا يروق لها -لسبب أو لآخر- تفتقر إلى الحد الأدنى من ثقافة الديمقراطية التي توجب التضامن مع من نختلف معهم بنفس القدر الذي نتضامن فيه مع من نتسجم معهم، ولأن النخبة بمختلف تلاوينها تميل للتضحية بالديمقراطية لحساب معاركها مع الآخر الخارجي- وخاصة عندما يكون هذا الآخر هو رمز لكل الشرور التي أحاطت بالمنطقة العربية بأسرها.

وفي إطار هذه الحالة التي تتلبس النخبة السياسية والثقافية ربما لن يكون غريبا أن يطالب البعض بإعدام سعد أو تصفيته جسديا نكاية في أمريكا وإرضاء للذات الوطنية المقهورة لعدة عقود.. وربما تصبح التضحية بسعد هى الفرصة الو حيدة لدى "المثقف الوطني غير الديمقراطي" لتحقيق انتصار ولو معنوي على الإدارة الأمريكية وسياساتها وضغوطها.

من أجل وضع حد لمجزرة الجياع في العالم

علي السيد علي

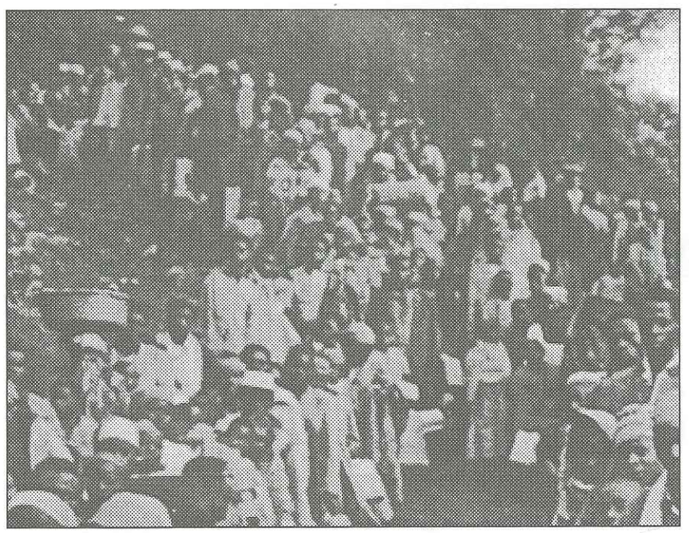

◁ ٨١٥ مليون نسمة يعانون نقصا في التغذية.
◁ ٣٦ مليون إنسان يموتون من الجوع سنويا.
◁ إمكانية مخاصمة الدول من أجل الغذاء.

من الإساءة لكرامة الإنسان في عالم اليو م رؤية أعداد كبيرة من الناس يجوعون حتى الموت، أو يحيون حياة غير جديرة باسم الحياة في ظروف الفقر المدقع ، وفي الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩ بلغ عدد الناس الذين يعانون من النقص في التغذية ٨١٥ مليون نسمة في العالم ، معظمهم في دول العالم الثالث البالغ عددها ١٢٢ بلدا.

إن الحلقة المفرغة تجدد ذاتها من جيل إلى جيل ففي كل سنة تلد ملايين النساء اللواتي يعانين من نقص التغذية أطفالا مصابين بتوقف النمو والتشوه بسبب نقص الغذاء. تلك المأساة الصامتة التي تحدث يوميا في عالم يطفح بالثروات، أنتج بالفعل ما يكفي لإطعام سكانه البالغ عددهم ٦,٢ بلايين نسمة بل يكفي لإطعام أضعافهم وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، ومن المشين للبشرية أن يموت ٣٦ مليون إنسان في كل سنة وأن ندع طفلا دون العاشرة من عمره يموت كل سبع ثوان في مكان ما في العالم كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للجوع.

هذه المؤشرات الخطيرة عبر عنها تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء وقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورة انعقادها الثامنة والخمسين. ويواصل التقرير تطوير الإطار المفاهيمي للحق في الغذاء، وينظر في إمكانية المقاضاة على أساس الحق في الغذاء، باعتبار ذلك ضرورة لمساءلة الحكومات عن خرق التزاماتها القائمة بموجب القانون الدولي، ويوضح التقرير أن الحق في الغذاء يمكن اعتباره حقا يمكن المقاضاة على أساسه أمام القضاء وأن إمكانية المقاضاة بشأنه أخذت تتطور من خلال القضاء على الصعيد الوطني ومضاعفة آليات الإنفاذ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إمكانية المقاضاة

ويشدد المقرر الخاص على ما ذهبت إليه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من ضرورة تمكين الأشخاص أو المجموعات ضحية انتهاك الحق في الغذاء من الوصول إلى سبل انتصاف فعالة قضائيا أو غيرها من سبل الانتصاف على المستويين الوطني والدولي ، بما في ذلك الحق في الحصول على تعويضات مناسبة.

ولكنه يلاحظ وجود تناقضات داخلية عميقة في منظومة الأمم المتحدة، حيث يشير إلى أنه بينما تشدد وكالات الأمم المتحدة على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية وتشدد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الحق في الغذاء، فإن الأمور تسير باتجاه آخر مشيرا إلى تعارض سياسات مؤسسات بريتون وودز ومعها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية مع الحق في الغذاء، وذلك نتيجة لتوافق آراء تلك الأطراف في التشديد على الخصخصة وتحرير التجارة والسوق وتقليص الميزانيات المحلية للدول.

وعلى المستوى الوطني يرصد المقرر الخاص ٢٠ بلدا في شتى أنحاء العالم تشير دساتيرها بصورة أو بأخرى إلى الحق في الغذاء أو إلى قاعدة تتصل بهذا الحق. وتشكل هذه الدساتير نصوصا رئيسية في مجال حماية الحق في الغذاء على المستوى الوطني وقد أرسيت سوابق قضايا هامة في الهند تبين إمكانية المقاضاة فيما يخص الحق في الغذاء والحق في الحصول على الماء.

ويلفت النظر إلى أن جنوب أفريقيا تمثل بدورها مثالا استثنائيا، ففي هذا البلد اعتبرت جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حقوقا يمكن الاحتجاج بها أمام القضاء.

وقد أقرت المحكمة الاتحادية السويسرية عام ١٩٩٦ الحق في التمتع بالحد الأدنى من أوضاع المعيشة الأساسية بما في ذلك ضمان جميع الاحتياجات الأساسية للسكان مثل الملبس والمسكن والغذاء، وذلك من أجل الحيلولة دون أن ينشأ وضع يتحول فيه الناس إلى "متسولين" وهو وضع حسب تعبير المحكمة لا يستحق أن يوصف بأنه إنساني.

المستوى الإقليمي

على المستوى الإقليمي، هناك ثلاثة نصوص رئيسية توفر الحماية للحق في الغذاء، بصورة مباشرة وغير مباشرة؛ ففي القارة الأوروبية، يعتبر الميثاق الاجتماعي الأوروبي أهم صك في هذا المجال، وفي القارة الأمريكية يعترف بروتوكول سان

سلفادور والمسمى بالبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الذي بدأ سريانه عام ٢٠٠٠ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الغذاء، وفي القارة الأفريقية يعترف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بالحق في الغذاء بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال اعترافه بالحق في الصحة.

ومن السوابق القضائية في هذا المجال ما يتمثل في الدعوى التي أقامتها في عام ١٩٩٦ أربع منظمات غير حكومية ضد ما كان يسمى زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

وخلصت فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى اتهام زائير بانتهاك أحكام المادة ١٦ من الميثاق الأفريقي التي تعترف بحق كل شخص في التمتع بأفضل حالة صحية وبدنية وعقلية ممكنة، وذلك بالنظر إلى أن الدولة قد أخفقت في ضمان إمكانية الحصول على مياه الشرب الأساسية للحياة.

ومن الواضح أن الصك الرئيسي على المستوى الدولي بشأن الحق في الغذا ء يتمثل في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة. أما آلية الرصد الخاصة بإعمال الحق في الغذاء فتتمثل في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

القانون الإنساني

يتناول هذا الفرع من التقرير مسألة الحق في الغذاء في حالات النزاعات المسلحة التي يسري عليها القانون الإنساني الدولي، حيث يهدف إلى حماية النساء والممتلكات وتقييد استخدام بعض أساليب ووسائل الحرب، والحيلولة دون أن يكون التجويع وسيلة من وسائل الحرب في المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية.

وعلى الرغم من أن القانون الإنساني يتعرض للعديد من الانتهاكات في حالات النزاعات المسلحة فقد حدث مؤخرا تحسن كبير في تطور آليات الإنفاذ اللازمة لضمان إعمال القانون الإنساني الدولي التي من شأنها تحسين احترام الحق في الغذاء في حالات النزاعات المسلحة ويتمثل هذا التطور الأهم في المحكمة الجنائية الدولية المرتقبة المنشأة بموجب النظام الأساسي الذي اعتمد في روما عام ١٩٩٨، كما يمكن لمجلس الأمن أن يقرر أن هناك ما يهدد السلم والأمن الاجتماعي وأن يحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها .

ففي حالة البوسنة والهرسك قرر مجلس الأمن أن الأعمال الحربية تشكل إخلالا بالسلم و قد اتخذ إجراءات من بينها إنشاء ممرات أمنية لضمان الحركة الآمنة للمعونة الإنسانية. وفي عام ١٩٩٩ أعاد مجلس الأمن تأكيد هذه الفكرة وأعربت عن استعداده للاستجابة لحالة النزاع المسلح التي يعترض فيها عمدا سبيل المساعدات الإنسانية الموجهة للمدنيين وفي هذه الحالة يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات لفرض المساعدة الغذائية ولوقف استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب.

مصداقية المعونة الإنسانية

وتعرض التقرير لحالة أفغانستان والتي تلقي المقرر الخاص نداءً عاجلا بشأنها ضمن رسالة مشتركة وجهت إليه من عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بأن انتهاكات واسعة النطاق لحق الشعب الأفغاني في الحصول على الغذاء نتيجة للحرب الأخيرة والطابع العسكري للمعونة الغذائية، بعد الانتهاكات الصارخة للأطراف المشتركة في النزاع الأفغاني والتي ترتب عنها آثار وخيمة في أوساط السكان المدنيين رغم أن أفغانستان أفقر بلد في منطقة آسيا الوسطى حتى قبل اندلاع الحرب الحالية، وكان خمسة ملايين نسمة عرضة لخطر المجاعة والنقص الشديد في الأغذية نتيجة عقود من النزاعات والجفاف والقمع الذي مارسه الطالبان والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. ولقد تفاقم هذا الوضع نتيجة النزاع الأخير وعدم مراعاة الحق في الغذاء القائم بموجب القانون الإنساني الدولي الذي انتهك نتيجة السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بإلقاء القنابل والخبز في آن واحد.

فهذه السياسة تترتب عليها أيضا نتائج طويلة الأجل. فإلقاء الطائرات الحربية الأمريكية طرودا غذائية لونها أصفر مثل لون القنابل العنقودية يقلل في الأجل الطويل مصداقية المعونة الإنسانية ككل.

وثمة أمر آخر مثير للقلق الشديد وهي خطوة توفير المعونة الغذائية بهذا الأسلوب لأن العملية تتم بدون إزالة الألغام من مناطق الاستقبال وبدون وجود لجان لاستلام طرود الأغذية وتوزيعها على أشد الناس حاجة إليها.

كما أن هذه الجهود تافهة مقارنة باحتياجات الشعب الأفغاني وغير كافية لتلبية احتياجات ملايين الأشخاص.

التجويع في الأراضي المحتلة

وفي ١٥ نوفمبر وفي رسالة مشتركة موجهة من منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية ودولية تلقى المقرر الخاص- نداءا عاجلا بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة تصعيد سياسات الإغلاق والحصار التي تفرضها السلطات الإسرائيلية المحتلة منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٠ حالت دون أو عرقلت الحصول على الغذاء والماء مما تسبب في حرمان المجتمعات المحاصرة والمعزولة حرمانا مباشرا من فرص الحصول على الغذاء والماء،مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ١١٪ في منتصف عام ٢٠٠٠ قبل بدء الانتفاضة، وارتفعت هذه النسبة ارتفاعا هائلا فقاربت ٥٠٪ منتصف عام ٢٠٠١.

وتشير البيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن الفترة ما بين منتصف يوليه ونهاية أغسطس ٢٠٠٠ إلى أن ما يعادل ٦٠,٨٪ من الأسر يعيشون دون حد الفقر. وفي قطاع غزة يعيش ٨١,٥٪ من الأسر دون حد الفقر، وبالإضافة إلى حالات التدمير المتعمد لممتلكات السكان المدنيين وقيام الجنود الإسرائيليين بإطلاق النار على خزانات المياه الموجودة على أسطح المنازل والمخصصة للاستهلاك المنزلي (فتضرر بذلك أكثر من ٧٥٠ أسرة في الخليل وحدها، وتدمير ٢١ بئرا و٦٤ شبكة ري. وفي الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نهاية السنة، تم إتلاف ٣٤٥٣٦ شجرة و١٠٨٣٢ دونماً من الأراضي

حالة العراق

كما أعرب المقرر الخاص عن اعتقاده بأن مجلس الأمن ينتهك انتهاكا واضحا حق شعب العراق في الحصول على الغذاء بإخضاع الشعب العراقي لحظر اقتصادي قاس منذ عام ١٩٩١، وهذا هو الرأي الذي أعرب عنه آخرون ومنهم الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة والمنسق السابق للمعونة الإنسانية في العراق "ونيس هاليدي" والعضو السابق في اللجنة الفرعية "مارك بوسويت" الذي قدم إلى اللجنة الفرعية في عام ٢٠٠٠ ورقة عمل حول ما تخلفه الجزاءات الاقتصادية من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان.

الحاجة إلى مزيد من العمل

إن الأمل في أن تكون الألفية إيذانا بعهد جديد تحترم فيه المرجعيات الأساسية، يبدو الآن من الذكريات السحيقة، فقد حلّ محل هذا الأمل حقيقة مرة أفقنا عليها، وهى الحاجة إلى فعل ما هو أكثر من ذلك لجعل حقوق الإنسان قائمة لمصلحة الجميع. والحقيقة أن النزاعات المسلحة مازالت محتدمة في جميع أنحاء العالم بما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأوصى التقرير بأن تتخذ على الفور تدابير ملموسة للحد من حالات الجوع وسوء التغذية عن طريق التثقيف الغذائي وإعطاء اهتمام خاص بمعالجة مسائل عدم المساواة في فرص الحصول على الغذاء والماء وأن تعترف جميع الدول بإمكانية المقاضاة على أساس الحق في الغذاء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى وتعزيز آليات التنفيذ على الصعيد الوطني بضمان التمكين من المقاضاة على أساس الحق في الغذاء أمام المحاكم القضائية ووضع سبل انتصاف إدارية وقضائية وإجراءات طعن فعالة تجاه كل فرد أنتهك حقه في الغذاء أو أهمل إمكانية اللجوء إليها، وتعزيز آليات الإعمال الدولية والإقليمية لإعمال الحق في الغذاء بصورة أفضل.

كما أوصى التقرير بأن تأخذ المفاوضات الحاسمة الجارية الآن في منظمة التجارة العالمية بشأن "الزراعة ووسائل أخرى" موضوع الأمن الغذائي في الاعتبار الخاص، وأن تتضمن عدم تناقض القواعد التجارية وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

سوريا
أوهام الربيع الذي أصبح خريفا

يبدو أن ما أطلق عليه مجازا "ربيع دمشق" في أعقاب تولي الرئيس السوري بشار الأسد مقاليد الحكم في بلاده، والذي أشار في "خطاب القسم" إلى ضرورة الإصلاح والنقد البناء، وما أعقبه من سماح السلطات السورية ضمنا بهامش من حرية التعبير دفع عددا من المثقفين السوريين ونشطاء المجتمع المدني إلى إنشاء عدد من المنتديات العامة، تناقش فيها القضايا العامة وبعض المسائل السياسية والثقافية والفكرية، يبدو أن هذا الربيع قد أوشك على الأفول؛ هذا إن لم يكن قد أفل بالفعل.

محمد سيد سلطان

فما قامت به السلطات السورية منذ ٩ أغسطس ٢٠٠١ وهو التاريخ الذي اعتقل فيه نائب مجلس الشعب السوري المستقل، مأمون الحمصي وحتى الآن لا ينبئ سوى بأن البلاد تدخل على خريف قد يطول، وقد تقتلع رياحه الهوجاء من يقف أمامها. فحملة الاعتقالات التي بدأت بمأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف، وسبعة آخرون (وليد البني، كمال اللبواني عارف دليلة، حبيب صالح، حسن سعدون، حبيب عيسى، وفواز تللو) في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠١، وما صاحبها من إصدار مرسوم تشريعي ضيق الخناق على حرية التعبير والنشر، إن لم يصبها في مقتل في نفس الشهر، وما اتخذته السلطات مؤخرا من إجراءات لاعتقال ومحاكمة الناشط البارز هيثم المالح، لا تدل هذه الأفعال إلا على نية مبيتة لوأد حرية التعبير وقتل العمل السياسي والعصف بالمعارضين السياسيين أينما كانوا، والتراجع عن النيات الحسنة التي أبداها الرئيس بشار الأسد في بداية حكمه .

هيثم المالح

ففي أغسطس الحالي أصدرت السلطات السورية أمرا باعتقال المحامي المعروف "هيثم المالح" رئيس مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان السورية، والمدافع عن عدد من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين، وذلك بتهم تقويض الدستور ونشر أنباء كاذبة. وجاء أمر الاعتقال هذا بينما كان المالح في زيارة إلى الأردن. وكان "المالح" قد تم استدعاؤه في نهاية شهر يوليو من قبل النائب العام العسكري بدمشق، وذلك على خلفية الدور الذي لعبه في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن السوري واستمرار نشاطه في إطار جمعية حقوق الإنسان السورية، هذا وقد أوقف "المالح" عن العمل من قبل نقابة المحامين السورية لمدة ثلاث سنوات وذلك لمواقفه وآرائه التي أعلنها في الصحف تعليقا على محاكمات سجناء الرأي السوريين. ويرجح هيثم المالح بأنه قد يواجه حكما بالسجن لمدة خمس سنوات في حال محاكمته.

حبيب عيسى

وكانت جمعية حقوق الإنسان السورية، في منتصف هذا الشهر/أغسطس، قد استنكرت المحاكمات التي تجري بحق عدد من النشطاء السوريين ووصفتها في بيان لها بأنها غير عادلة"، وذلك في أعقاب صدور حكم بالسجن خمس سنوات على المحامي حبيب عيسى بتهمة محاولة تغيير الدستور، والحض على العصيان المسلح، ونشر أخبار كاذبة، وإثارة النعرات الطائفية. وأرجأت المحكمة محاكمة ثلاثة نشطاء سياسيين آخرين هم حسن سعدون رئيس قسم الاقتصاد في جامعة دمشق، والمهندس فواز تللو، والطبيب كمال اللبواني إلى ٢٨ أغسطس الجاري. وحبيب عيسى هو محام معروف يبلغ من العمر ٥٥ عاما، ومن مؤسسي جمعية حقوق الإنسان في سوريا، وكان أحد المحامين الذين تولوا الدفاع عن عضو مجلس الشعب السوري رياض سيف (انظر ما سيأتي). وكان قد قبض عليه هو والمهندس فواز تللو في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ من منزله في سياق الحملة على نشطاء المعارضة السياسية وأعضاء حركة حقوق الإنسان الناشئة، وقد احتجز الاثنان بمعزل عن العالم الخارجي في زنزانتين انفراديتين خلال الأسابيع الأولى لاعتقالهما. وسمح لهما بتلقي زيارات الأهل في نوفمبر ٢٠٠١

عارف دليلة ووليد البني

ويكاد لا يخلو شهر إلا وتقوم السلطات السورية باعتقال أو محاكمة عدد من نشطاء حقوق الإنسان أو المجتمع المدني السوري. ففي ١٣ يوليو الماضي أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكما على كل من الاقتصادي عارف دليلة بالسجن لمدة عشر سنوات، والطبيب وليد البني بالسجن خمس سنوات وذلك بتهمة محاولة تغيير الدستور والحض على العصيان المسلح. وعارف دليلة البالغ من العمر ٥٩ هو عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب، وهو من مؤسسي " اللجان التحضيرية لمنتدى المجتمع المدني" وكان قد قبض عليه في دمشق في ٩ سبتمبر ٢٠٠١ وجدير بالذكر أن دليلة كان قد فصل من منصبه كعميد لكلية الاقتصاد في جامعة حلب. أما وليد البني فهو طبيب يبلغ من العمر ٣٨ عاما، وقبض عليه من منزله في سبتمبر ٢٠٠١ واقتيد إلى سجن عدرا في زنزانة منفردا .

وكان البني يشارك في الندوات السياسية التي تعقد بمنزل رياض سيف. و قد أعربت فرنسا عن قلقها من أحكام السجن هذه ، كما وصفت منظمة العفو الدولية المحاكمات التي جرت للناشطين بأنها جائرة. كما أعربت عن قلقها خصوصا إزاء الوضع الصحي الحالي لعارف دليلة الذي يعاني من انسداد في الشريان يتطلب علاجا طبيا عاجلا، ولم يسمح للصحافة المستقلة أو لدبلوماسيين أجانب بحضور جلسات المحاكمة رغم النداءات المتكررة في هذا الصدد .

رياض الترك وحبيب صالح

وفي ٢٦ يوليو الماضي أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في سوريا حكما بالسجن لمدة سنتين ونصف على رياض الترك، وذلك بتهم تتعلق بـ "محاولة استهداف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة". ورياض الترك (٧٢ سنة) محام بارز وأحد الأعضاء البارزين في "التحالف الوطني الديمقراطي" وهو ائتلاف معارض يضم جماعات من اليساريين والقوميين العرب، كما يشغل منصب الأمين الأول في "الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي".

وكان قد ألقى القبض على الترك، في يوم

١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث كان يتلقى بعض الإسعافات الطبية في مدينة طرسوس، واقتيد إلى سجن عدرا، وحجز في زنزانة انفرادية، وسمح له بزيارة الأهل في نوفمبر ٢٠٠١، وكان الترك قد قضى ثمانية عشر عاما في سجون الرئيس السوري السابق حافظ الأسد (١٩٨٠-١٩٩٨) دون تهمة أو محاكمة، وأطلق سراحه بموجب عفو أعلنه الرئيس الراحل حافظ الأسد في مايو ١٩٩٨ وقبل محاكمة الترك بيومين كان قد صدر حكم بالسجن لمدة ثلاثة أعوام على حبيب صالح بتهم تتعلق بـ "مناهضة أهداف الثورة" و"إثارة النعرات الطائفية والمذهبية". وحبيب صالح (٥٢ عاما) رجل أعمال ومؤسس منتدى للنقاش في طرسوس وقبض عليه في سبتمبر ٢٠٠١، وأوقف نشاط المنتدى الذي يتولى إدارته، ويعتقد أن سبب القبض عليه يعود إلى انتقاده سياسة الحكومة السورية، حيث اتهم السلطات "بالفساد" والاستبداد" و"عدم احترام حقوق الإنسان ". وهو أحد المشاركين النشطين في "منتدى جمال الأتاسي" ومنتدى الحوار الوطني".

رياض سيف

وفي ٤ أبريل ٢٠٠٢ حكمت محكمة جنايات دمشق بالسجن خمس سنوات على عضو مجلس الشعب السوري رياض سيف، وهو ثاني عضو في مجلس الشعب السوري يلقي القبض عليه. وسيف هو منظم "منتدى الحوار الوطني" والمتحدث باسمه، وكان المنتدى يعقد في منزله. و من المعروف أنه كان يخطط لإنشاء منظمة جديدة تسمى حركة السلم الاجتماعي" أصدر ورقة نقاش حول مبادئها في مارس الماضي.. وعلى إثر ذلك تم استدعاؤه للتحقيق أمام النائب العام، حيث سئل عن أنشطته، وهى في نظر السلطات تشكيل جمعية سرية وتنظيم اجتماعات غير قانونية. هذا وقد تقدم سيف بطعن في الحكم الصادر بحقه إلى محكمة النقض لم يفصل فيه بعد.

فالأمر لم يقتصر على حملة الاعتقالات تلك التي أشرنا إليها، وإنما تعداها بإصدار تشريع جديد بشأن حرية المطابع والمكتبات والمطبوعات في نفس الشهر، وهو الأمر الذي يخل بالحق في حرية التعبير.. يمنح هذا المرسوم السلطة الأدوات اللازمة لإغلاق الصحف، ومقاضاة الصحفيين والكتاب والزج بهم في السجون. ويحظر هذا المرسوم نشر المقالات والأخبار التي تمس "الأمن الوطني" ووحدة المجتمع، وإلغاء رخصة كل مطبوعة تدعو إلى تغيير الدستور بطريقة غير دستورية، كما يحظر تداول المطبوعات الدورية الخارجية في سوريا إذا تبين أنها تمس السيادة الوطنية أو تخل بالأمن أو تتنافى مع الآداب العامة. وهذه القيود وغيرها مما لم نذكره كافية تماما في إعطاء السلطة الحق في إغلاق المطبوعات الصحفية في أي وقت، والزج بالصحفيين كيفما شاءت.

نداء إلى قمة جوهانسبرج

وجه تحالف منظمات حقوق الإنسان المصرية المشاركة بقمة الأرض الثانية ٢٠٠٢ نداءً إلى قيادة وزعماء العالم المجتمعين في جوهانسبرج لكي يضعوا معايير ومبادئ حقوق الإنسان في قلب مباحثاتهم حول سبل تحقيق التنمية المستديمة خلال القمة المنعقدة في الفترة من ٢٦ أغسطس- ١٤سبتمبر.

وجاء في إعلان المبادئ الذي صدر عن التحالف أن تلك القمة: "تمثل فرصة سانحة لقادة حكومات العالم لإجراء حوار بناء حول عدد من أشد مشكلات الكوكب إلحاحا وأكثرها تهديدا للبشرية. كما تعد القمة مناسبة لتجديد التزاماتهم نحو شعوبهم من ناحية ونحو المجتمع الدولي من ناحية أخرى بتقديم حياة أفضل لمواطنيهم والسعي نحو تحسين أوضاع الحياة لكافة البشر على السواء، في وقت تبدو فيه هذه الالتزامات التي تعهدت الدول بالوفاء بها في صورة مواثيق ومعاهدات ملزمة أبعد ما تكون عن التحقق".

كما انتقد التحالف خلو وثائق القمة من الإشارة إلى حقوق الإنسان والالتزامات القانونية على الدول بشأنها، مؤكدا أن الواجب الأخلاقي الآن يحتم ألا يدير قادة العالم ظهورهم لهذه الالتزامات، ومشيرا إلى أن إغفال الإشارة إلى حقوق الإنسان لن يخدم سوى مصالح الفئة التي تريد الانقلاب على مفهوم التنمية التي تستهدف البشر، والتي تم الاتفاق عليها في (إعلان ريو) الصادر عن قمة الأرض الأولى قبل عشر سنوات، كما ستفرغ مبدأ مسئولية الدولة على الوفاء بالحقوق الطبيعية من محتواه".

أكد الإعلان أن القمة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمصر تحديدا، حيث بلغت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٣٨,٣٪ من إجمالي السكان، في حين بلغت نسبة المعدمين قرابة ٧,٤٪ وهو ما أدى لحرمان كل هؤلاء من غالبية حقوقهم الأساسية. وطالب الدولة بتحمل مسئوليتها تجاه وقف الإفقار المطرد لأعداد متزايدة من الأفراد، وفي ظل الانخفاض المطرد للإنفاق الاجتماعي. كما أن على الدولة أن تتحمل مسئوليتها تجاه نسبة البطالة والتي بلغت حوالي ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل المصرية أو قرابة خمسة ملايين عاطل.

كما طالب الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات النقدية الدولية بتحمل المسئولية الأخلاقية والقانونية عن أعمالهم، وبإخضاع هذه المؤسسات للمحاسبة.

واحتوى الإعلان على عدد من الموضوعات التي طالبت المنظمات الأعضاء مسئولي الحكومة بالتأكيد عليها في أروقة المؤتمر. شملت قضايا البيئة، وإزالة الألغام، والمطالبة بإنهاء الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، ومنع العدوان الأمريكي المحتمل عليه، ومواجهة خطر المجاعة والأوبئة بأفريقيا، إضافة إلى عدد من القضايا الدولية التي يضم التحالف صوته فيها إلى صوت الحركة الأولية للمجتمع المدني كوضع المرأة في عملية التنمية، والتأكيد على مكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية، وانتهاج الحكم الصالح القائم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمطالبة بعولمة أكثر إنسانية، من خلال إلغاء ديون الدول الفقيرة، وفرض ضرائب على المعاملات المالية، وزيادة معدلات التعاون الدولي. وتحمل الدول الاستعمارية السابقة لمسؤوليتها التاريخية عن الحقبة الاستعمارية، والعمل الجاد والمتواصل نحو إنهاء الفقر.

وكان تحالف منظمات حقوق الإنسان المصرية المشاركة بقمة الأرض الثانية ٢٠٠٢ قد شكل أثناء التحضير للمشاركة في القمة وعقد عدة اجتماعات تنسيقية في الأسابيع السابقة، ويضم التحالف ستاً من المنظمات الحقوقية المهتمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومركز الأرض لحقوق الإنسان، ومركز حابي للحقوق البيئية، ومركز دراسات وبرامج التنمية البديلة، والمركز المصري لحقوق السكن، ومركز هشام مبارك للقانون.

وإلى جانب إعلان المبادئ، فقد أعد التحالف تقريرا حول أوضاع التنمية في مصر من منظور حقوقي يغطي كلا من قضايا الفقر والصحة والغذاء والبيئة والإسكان والتعليم، إضافة إلى وضع المرأة في عملية التنمية، وعمالة الأطفال، وحقوق العمال والفلاحين.

نزع المواطنة أم نزع الحق في الوطن؟

أمير مخوّل

مدير مؤسسة اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية في فلسطين ١٩٤٨

قرار وزير الداخلية الإسرائيلي ايلي يشاي قبل أيام بنزع مواطنة أربعة مواطنين عرب بتهمة "التعاون مع تنظيم معاد" أو عضويته، هي درجة أخرى في المشروع التاريخي القديم الجديد لتهجير الفلسطينيين من وطنهم. وفي الواقع هي خطوة منطقية بالمفهوم اللا منطقي للمنطق الصهيوني السائد.

إسرائيل تملك كل وسائل القمع لكل من يخالف قوانينها ولكل من يراها كيانا كولونياليا غير شرعي. فإضافة إلى أجهزتها الأمنية فإن قوانينها وجهازها القضائي يبررون لها كل القمع الممكن، ومن الطبيعي في أية دولة أن تقوم بزج كل من يخالف قوانينها وأنظمتها حتى وإن كانت تلك القوانين عنصرية أو فاشية. لكن إسرائيل الرسمية قررت هذه المرة نزع المواطنة. لتفتح ملفا آخر حول ملكية الوطن، وحول عدوانية الدولة التي لم تصل بعد أقصى حدودها.

المواطنة بالنسبة للفلسطينيين العرب بعد ١٩٤٨ شكلت بطاقة دخول" للبقاء في الوطن. وقد بدأت المواطنة في الدولة التي أنشئت على أنقاض شعبنا، منقوصة وستبقى منقوصة في دولة إسرائيل. فالمشاركة السياسية منقوصة، والعنصرية الممأسسة التي تشكل محتوى جوهر الدولة تجعل المواطنة أكثر محاصرة، ليبقى الجانب الوظيفي الأساسي للمواطنة هو البقاء في الوطن الذي لم نهاجر إليه كما غالبية الإسرائيليين، بل نحن أصحابه كما هو الأمر بالنسبة لكل الشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين.

والأسبقية الخطيرة بالموضوع أن الدولة لم تكن بحاجة إلى قانون عنصري جديد، بل إن القانون المعمول به يخوّل لوزير الداخلية ذلك. إلا ان الاستخدام يأتي لأول مرة. مكملا بذلك المسار المنهجي الإسرائيلي في تصعيد القمع ونزع الشرعية السياسية وتحويل مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل أمرا غير مفروغ منه ، لتكون الرسالة الإسرائيلية أن بقاءنا في وطننا غير مفروغ منه.

القانون الإسرائيلي يخوّل لوزير الداخلية نزع المواطنة من كل من لا يوالي الدولة. وهذا مقياس سياسي يستطيع كل وزير أن يحدد مفهوم الولاء على مقاسه السياسي. فلو أصبح ليبرمان وزيرا للداخلية فإن المليون عربي غير موالين للدولة، وقد يقوم بالتطهير العرقي يدعمه القانون وتوفر له الدولة كل مقومات التنفيذ والتبرير وفق المنطق الإسرائيلي، كما أن الرأي العام الإسرائيلي جاهز أكثر من أي وقت مضى لتقبل مثل هذا الإجراء.

إن مواجهة هذا التحول لا يمكن أن تجري من خلال الجهاز القضائي الإسرائيلي ولا الكنيست بل إنها مناسبة مواتية للإمعان في تدويل قضايا المليون فلسطيني في إسرائيل، كجزء أساسي ضمن القضية الفلسطينية العامة. فما يجري في السنتين الأخيرتين من شأنه أن يساعدنا كونه يمثل مرحلة التحول من العنصرية والكولونيالية المقنعة لتتحول إلى المنهج المكشوف تجاهر به المؤسسة الحاكمة دون أي رادع ودونما أية أقنعة. فإسرائيل بهذه الخطوة وغيرها تمثل نظاما أسوأ من النظام العنصري الزائل في جنوب أفريقيا. لكنها لا زالت دوليا وداخليا محمية أكثر من ضحايا عنصريتها ومشروعها الكولونيالي.

كما ينبغي ألا يغيب عن وعينا الجماعي أن إسرائيل تريد الشرعية، فمسألة شرعية ومبررات وجودها ليست مسألة مفروغ منها، وبهذا المفهوم فإن نزع الشرعية عن أهل الوطن الأصليين إنما يضع على المحك مرة أخرى، مدى شرعية النظام. ومحاولة فرض الولاء من خلال القمع لا يمكن أن تنجح، فهذا النموذج يتم تجريب نموذج شبيه له يوميا في الضفة والقطاع من خلال القتل والإهانة والتجويع والحصار وجرائم الحرب المتنوعة، لكن ما ثبت حتى الآن أنه يفشل جولة تلو جولة. كما أن محاولات نيل الولاء بالترغيب وضمان التسليم بالواقع كما هو قد فشلت تاريخيا. فلا ولاء لنظام جوهر مركباته كولونيالية وعنصرية، حتى وإن وفر كل القوانين ووسائل القمع لفرض ذلك.

إلا أن الأهم هو النهج الفلسطيني ، فالقضية المطروحة اليوم ليست المواطنة بحد ذاتها، بل شرعية الوجود في الوطن، وضمان هذه الشرعية ولمن؟ ومثل هذا التحدي ليس مسألة تخص الفلسطينيين في الداخل وحدهم، بل كل الشعب الفلسطيني. وهذه هي طبيعة المرحلة الراهنة من المسألة الفلسطينية والنضال الفلسطيني.

حيفا/٨-٨-٢٠٠٢

مرة أخرى وبشكل مشبوه

للمرة الثالثة خلال عام يتم الاعتداء على البريد الإلكتروني لمؤسسة (اتجاه) -جمعيات أهلية عربية في مناطق ٤٨- حيث بدأت منذ بداية هذا الأسبوع تعميم رسائل إلكترونية مشبوهة باسم مدير اتجاه أمير مخول حاملة عنوانه الإلكتروني دون أي علم بها في اتجاه.

ومن شأن مثل هذا الأمر أن يلحق أضراراً كبيرة بالمؤسسة ومديرها خاصة أن المعلومات والرسائل الموجهة تتضمن أمرين مركزيين الأول الاستهتار بالقيادة الفلسطينية، والأمر الآخر هو التحريض العنصري على اليهود والدعوة إلى أعمال إبادة ضد اليهود.

تقدمت اتجاه بشكوى إلى شركة الاتصالات التي تقدم الخدمات إلى "اتجاه" إضافة إلى تعميم رسالة على المؤسسات المرتبطة باتجاه لاطلاعها على الموضوع.

هذا ويعزز الشبهات بشكل خاص مضمون الرسائل إضافة إلى أنه رغم متابعة شركة الاتصال للموضوع لا زال الاعتداء مستمرا ويتم إرسال مشورات الرسائل يوميا باسم مدير اتجاه.

هذا ويجري متابعة الموضوع بغية التعرف على هوية الجهة التي تقف وراء هذا التخريب وتقديم شكوى، وحماية معلومات اتجاه والجمعيات العربية.

يذكر أن الاعتداء الأول على معلومات اتجاه جرى قبل عام في أعقاب مؤتمر دربان ضد العنصرية، حيث قام قراصنة معلومات بعملية اعتداء من خلال شبكة الإنترنت أدت إلى القضاء على كل المعلومات الموجودة في حاسوب مدير اتجاه.

نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ملتقاها الفكري الثامن تحت عنوان "استراتيجيات تفعيل المجتمع المدني المصري" يومي ٢٦، ٢٧ يوليو ٢٠٠٢ بفندق شبرد، وذلك بالتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وبحضور العديد من ممثلي المنظمات الدولية والعربية، الذين عبرت مشاركتهم عن تضامنهم مع حركة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المصري تجاه الضغوط التي تمارسها الدولة على المجتمع المدني المصري، وبخاصة في ظل صدور قانون الجمعيات الجديد رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي يكرس هيمنة الدولة على القطاع الأهلي.

مشاركة عربية ودولية

تضامنا مع المجتمع المدني المصري

ناقش الملتقى في يومه الأول قانون الجمعيات الأهلية، وذلك من خلال مجموعة متميزة من الأوراق استعرضت أزمة علاقة القانون الجديد بالمناخ الديمقراطي في مصر، ثم وجه الطعن على القانون ومخالفاته للدستور المصري. وقد مكن حضور الخبراء من المنظمات العربية لحقوق الإنسان من عقد جلسة خاصة لمقارنة القانون المصري مع غيره من القوانين المعمول بها في عدد من الدول العربية مثل فلسطين، المغرب، الأردن، البحرين، هذا بالإضافة إلى مقارنة القانون مع مبادئ الحق في تأسيس الجمعيات والتي نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وقد خصص اليوم الثاني لمناقشة مختلف جوانب أزمة مؤسسات المجتمع المدني واستراتيجيات تفعيل حركة حقوق الإنسان في مصر.

وأكدت أوراق العمل والمناقشات فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية:

١- أن قانون الجمعيات جاء مخيبا للآمال في تحرير المجتمع الأهلي ومثل استمراراً لمسيرة التراجع في التشريعات المصرية نحو تقليص الهامش الديمقراطي المتاح، هذا بالإضافة إلى أنه يمثل تراجعا عن قوانين الجمعيات في العديد من الدول العربية وعلى رأسها المغرب ولبنان واليمن.

كما أكد الحضور على أن حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها يجب أن تكون بعيدة عن تدخل الحكومة ، كذلك فإن تسجيل وتشكيل المنظمات وأنشطتها لا يجب أن يخضع لتدخلها، كما يجب خضوع تدخل الدولة في حرية التنظيم للرقابة القضائية. وأعاد الحضور التأكيد على ضرورة ضمان وتطبيق ما أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وكذلك الدستور المصري من أسس ومبادئ للعمل وهي:

٢- أن لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في المشاركة في تأسيس الجمعيات وإدارتها والانتساب إليها والانسحاب منها بحرية وأنه لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في الدستور والتي تستوجبها ضروريات المجتمع الديمقراطي .

٣- إعمال المبدأ القانوني الأساسي الذي ترتكز عليه حرية الجمعيات هو حق التأسيس دون حاجة إلى ترخيص أو إذن مسبق، فالجمعيات تتأسس بمجرد اتفاق إرادة مؤسسيها، ولا يجوز أن تشكل إجراءات التأسيس عوائق وعراقيل أمام تأسيس الجمعيات، ويجب أن تتسم هذه الإجراءات بالسرعة والوضوح وأن لا تخضع للسلطة التقديرية للإدارة.

٤- تدار الجمعية بواسطة هيئاتها المنصوص عليها في أنظمتها الخاصة ولا يحق لجهات الإدارة التدخل في عملية تسيير اجتماعاتها أو انتخاباتها أو نشاطاتها أو التأثير عليها.

٥- للجمعيات الحق في تنمية مواردها المالية بما في ذلك رسوم وتبرعات الأعضاء وقبول الهبات والمنح والمساعدات والقيام بنشاطات من شأنها أن تحقق لها دخلا يستخدم في أنشطتها بشرط تحقيق مبدأي الشفافية والمحاسبية.

٦- يجب الأخذ بمبدأ تناسب الجزاءات مع المخالفات، ولا يجوز توقيع عقوبات جنائية على العمل المدني للجمعيات أو على أعضائها.

٧- لا يحق لجهات الإدارة حل الجمعيات، ولا يمكن أن تخضع الجمعيات للحل إلا بقرار صادر عن هيئاتها الخاصة أو بحكم قضائي نهائي بات وبعد أن تكون قد استفادت الجمعية من حق الدفاع في محاكمة علنية وعادلة، وفي حالات يجب أن يحددها القانون صراحة وحصرا.

وقد طالبت التوصيات في هذا الصدد برفع القيود التي تفرضها الدولة على عمل الجمعيات الأهلية، وإلغاء القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالنقابات المهنية والعمالية طالبت التوصيات الدولة باتخاذ الإجراءات و التشريعات اللازمة لوقف سيطرتها على النقابات العمالية حتى تتمكن من أداء دور ها في التعبير عن مصالح العمال، والأخذ بالتعددية النقابية بدلا من نظام أحادية التنظيم النقابي الذي ينتمي للأنظمة الشمولية.

كما أكدت على ضرورة التخلي عن الأشكال الهرمية في تنظيم الهيكل النقابي الحالي والذي يؤدي إلى إحكام السيطرة على النقابات وإلغاء القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ بشأن النقابات المهنية، والامتناع عن التدخل التشريعي في شئون النقابات المهنية إلا بعد استشارة مجالسها المنتخبة وجمعياتها العمومية.

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية طالبت التوصيات بإلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المسجونين السياسيين غير المتورطين في قضايا العنف، وتوفير ضمانات لانتخابات حرة ونزيهة بحيث تجري كل الانتخابات العامة القادمة دون أي تدخل إداري وفي ظل منافسة سياسية كاملة ونزيهة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي ورفع القيود عن النشاط الجماهيري السلمي. وإلغاء لجنة شئون الأحزاب وكذلك محكمة الأحزاب والعودة إلى الاختصاص الطبيعي لمجلس الدولة، و إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وإتاحة الفرص متكاملة للأحزاب و القوى السياسية في طرح آرائها وأفكارها في كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

كما طالبت التوصيات الأحزاب بالعمل على تعميق الديمقراطية الحزبية، وأن تكون كافة هياكل الحزب ممثلة عن طريق الانتخابات، وكذلك اعتماد مبدأ تداول السلطة في المناصب القيادية، هذا بالإضافة إلى العمل على توسيع عضوية الأحزاب كيفا وكما، وتوسيع نفوذ الحزب في المنظمات الجماهيرية والرأي العام، وأخيرا إعطاء أولوية للتثقيف الحزبي وإعداد القيادات الجديدة.

وفيما يتعلق بتفعيل حركة حقوق الإنسان طالبت التوصيات بإنشاء لجنة تنسيق بين أطراف الحركة من أجل الوصول إلى رؤى مشتركة تجاه العديد من القضايا، وصياغة ميثاق شرف أخلاقي للحركة المصرية لحقوق الإنسان والعمل على تطوير استراتيجيات مناسبة للدفاع عن الديمقراطية باعتبارها الضمان الأساسي لحماية حقوق الإنسان، وإعطاء اهتمام أكبر من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع.

لكي لا يتحول اتفاق مشاكوس إلى قنبلة موقوتة

اتفاق مشاكوس الذي وقع في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أنعش آمالاً كبيرة في تحقيق السلام، ولكنه أيضاً أثار العديد من التحفظات ربما عززها تجدد القتال مرة أخرى وإعلان السلطات السودانية تعليق استئناف المفاوضات، الأمر الذي يعني الحاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجة أوجه القصور في اتفاق مشاكوس بما يؤمن ضمانات كافية للوصول إلى سلام دائم.

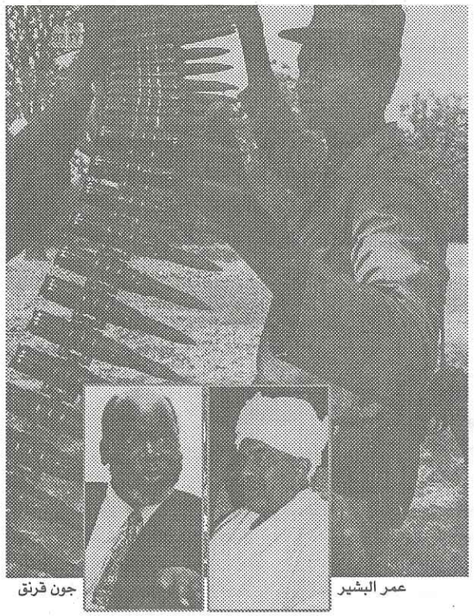

عمر البشير — جون قرنق

لقد كان من الطبيعي أن يحظى اتفاق مشاكوس بالترحيب من جانب الجماهير السودانية وأطراف الحركة السياسية السودانية وكل القوى المتطلعة لأن يودع السودان حقبة مريرة من الحروب الأهلية الطاغية وصراعات السلطة.

بيد أن هذا الاتفاق كان عليه أن يواجه هواجس أطراف عربية رسمية أو غير رسمية، ينطلق بعضها من الشعور بتهميش الدور العربي وبخاصة المصري في العملية التفاوضية الجارية، وهو ما يعزز انطباعات رائجة تعتبر الاتفاق خطوة باتجاه أفرقة السودان وطمس هويته العربية، ويفاقم من تلك المخاوف النظر إلى حق تقرير المصير الذي أكد عليه اتفاق مشاكوس – وكان محلا لإجماع القوى السياسية في شمال وجنوب السودان- باعتباره لا يعني سوى الانفصال وتقسيم السودان، وليس حق الشعب في أن يحدد ويختار بإرادته الحرة مستقبله السياسي عبر عدد من الخيارات والبدائل المطروحة. ويتجاهل المتخوفون في هذا الإطار أن خيار أهل الجنوب في الوحدة الطوعية أو الانفصال سيتحدد بدرجة كبيرة عبر فترة انتقالية مدتها ست سنوات يمكن للسلطات السودانية أن تستثمرها باتجاه بناء الثقة مع أبناء الجنوب وتعزيز خيار الوحدة على أساس من اعتبار المواطنة أساسا للحقوق والواجبات دونما تمييز، ويمكن أيضا أن تهدر هذه الفرصة إذا ما أغفلت تلك السلطات ضرورة تصحيح المظالم التاريخية بحق الجنوب ومضت بذات السياسات التي تقود حتما إلى تنامي نزعات الانفصال وتأجيج مشاعر الكراهية والإبقاء على فتيل الحرب مشتعلا.

ويقود ذلك إلى ضرورة تأمل موقف الأطراف السودانية من الاتفاق وأوجه القصور التي تعتريه، والتي في ظلها تزداد المخاوف من أن يصبح الاتفاق بمثابة هدنة مؤقتة لا تقود بالضرورة إلى سلام نهائي ودائم، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن ضمانات بناء سلام دائم تقترن بالوصول إلى صياغات تكون محلا لتوافق كافة الأطراف السودانية، كما تقترن أيضا بموقع الديمقراطية وحقوق الإنسان كتوجه حاكم خلال الفترة الانتقالية على وجه الخصوص.

ورغم الترحيب الأولي والمبدئي بالاتفاق من قبل أطراف المعارضة السودانية ورموز المجتمع المدني في السودان، وعدد من أبرز المهتمين بقضايا حقوق الإنسان داخل السودان، فإن انتقادات عديدة تظل مدعاة لحفيظة هذه الأطراف.

وقد اعتبرت عشر مؤسسات من مؤسسات المعارضة السودانية إلى جانب التجمع النسائي السوداني ومنظمات المجتمع المدني- أن بروتوكول مشاكوس يشكل خطوة أولى وبداية لجهد مقدر لتحقيق سلام عادل وشامل إذا ما استوفى التدابير الكفيلة لإنجاحه وجرى الوفاء بمقتضيات إنهاء الحرب وتحقيق الوحدة الطوعية والسلام الاجتماعي.

وأكد الموقعون على نداء أصدروه في هذا الصدد على إيمانهم بحق أبناء جنوب السودان في إدارة شئونهم والتمتع بحقوقهم الديمقراطية التي تكفلها المواطنة كأساس دستوري وحيد، وحقهم في تقرير مصيرهم بعد فترة انتقالية تتاح خلالها الفرصة للحكم الديمقراطي للوفاء بشروط الوحدة الطوعية ومستلزماتها بإزالة آثار الشمولية والإقصاء، وإزالة كافة المظالم ووضع الضمانات التي تحول دون تكرارها.

وحذر النداء من أن التجربة السودانية تؤكد أن الحلول الجزئية تظل مشحونة بالقنابل الموقوتة، ولا تعدو أن تكون هدنة قد تطول مدتها أو تقصر مثلما حدث في اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢، واتفاقية الخرطوم للسلام ومسودة عام ١٩٩٧، وكلتاهما منيت بالفشل وزادت من لهيب الحرب إلى الحد الذي عزز النزعات الانفصالية وفقدان الثقة والأمل في جدوى الوحدة الوطنية.

واحتج الموقعون على أن طرفي بروتوكول مشاكوس يمثلان جزءا وليس كل الشعب السوداني، كما أن القضايا التي تصدى لها البروتوكول لا تمثل كل القضايا المصيرية للسودان، وشددوا على أن مشاركة كل القوى السياسية مشاركة أصيلة وفاعلة في التفاوض تصبح أمرا واجبا بدونه لا أمل في إرساء دعائم السلام التي يفترض أن تكون مقبولة ومدعومة من الأمة.

وأكد الموقعون على ضرورة أن يؤسس الحكم خلال فترة انتقالية- على الشرعية الديمقراطية وعلى ضمانات تداول السلطة سلميا، وفي إطار دستور ديمقراطي تتراضى عليه القوى المختلفة، يقوم على عدم استغلال الدين في السياسة وينبذ العنف والإرهاب ويحافظ على السلام والتعاون الدوليين. كما أكدوا عزمهم على مواصلة النضال الوطني بشتى الوسائل السلمية لاستعادة الديمقراطية والحرية والسلام لتحقيق التنمية، وبذل المزيد من الجهود من أجل إيقاف الحرب المدمرة ورفع حالة الطوارئ وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والعمل على قيام حكومة قومية انتقالية لا تكون تعبيرا عن تمثيل

القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والرموز الوطنية، ويقع على عاتق هذه القوى مجتمعة مهام وبرامج الفترة الانتقالية، وفي مقدمتها الدعوى لمؤتمر جامع يتراضى فيه أبناء الوطن على دستور دائم وكفالة حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية وضمان استقلال القضاء وسيادة حكم القانون، وكفالة الحريات، والتحري من التجاوزات ورد المظالم، وترسيخ ثقافة السلام و نبذ ثقافة الحرب والعنف والتعالي العرقي والديني والثقافي وكل ما يفرق بين أبناء الوطن الواحد.

في هذا السياق أيضا، وجه ستة عشر من رموز حركة حقوق الإنسان السودانية ومؤسسات المجتمع المدني، نداء آخر إلى طرفي اتفاق مشاكوس والوسطاء الدوليين والإقليميين وكل القوى السياسية والنقابية والاجتماعية السودانية داخل أو خارج السودان للإسهام في حملة فعالة لضمان مشاركة كل القوى السياسية السودانية في صنع اتفاق السلام وضمان المناخ الديمقراطي لتلك المشاركة، وأكد النداء أن إقصاء القوى السياسية والاجتماعية يجعل البروتوكول مفتقرا إلى شرعية الإجماع الوطني التي تمثل أهم ضمانات تنفيذه .

وحذر النداء من أن البروتوكول لم يعالج قضية الفصل بين الدين والدولة على أهميتها البالغة التي جعلتها تحتل صدارة أجندة الحركة السياسية السودانية لعدة عقود، وعلى الرغم من فداحة الأضرار التي لحقت بالشعب السوداني من جراء التكيل والقمع باسم الدين. بل زاد البروتوكول من تعقيدات هذه القضية حين نص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الأول من مصدرين- للتشريع في شمال البلاد وتجاهل أن مثل هذا النص قد استخدم، ويستخدم، حصان طروادة لفرض رؤى ومناهج جماعات الإسلام السياسي في الحكم. كما حذر أيضا من أن الاتفاق تجاه أكثر القضايا إلحاحا وهى قضية الديمقراطية والتعددية و التداول السلمي للسلطة، واختزل الأمر بالنص على أن يضمن الدستور القومي حرية الاعتقاد والعبادة والممارسات الدينية ؛ وبذلك أورد نصوصا وأحكاماً تعارض بعضها البعض وهو ما يظهر على وجه الخصوص في النص على الحكم بالشريعة الإسلامية التي تفسرها جماعات الإسلام السياسي على نحو يتعارض مع حرية الاعتقاد. كما لم يعالج البروتوكول قضية هيمنة الحزب الحاكم والتخلص من سيطرته على جهاز الدولة كله. وأشار النداء إلى أنه كان حرياً بالبروتوكول معالجة تلك القضية خاصة أن التجربة السودانية تكشف أن الأنظمة الشمولية لم تلتزم دوما بمثل هذه الاتفاقيات، وأن قومية جهاز الدولة هى ألزم ما يلزم لمسيرة التحول الديمقراطي التي يفترض اقترانها ببدء تنفيذ البروتوكول، وأشار النداء كذلك إلى تجاهل البروتوكول لقضية حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات وأغفل كذلك قضية استقلال القضاء الذي أصبح حسب تعبير الموقعين- مسيسا من قمته إلى قاعدته، ويسري الأمر ذاته فيما يتعلق بالأجهزة العدلية الأخرى.

وأكد الموقعون على النداء أن بروتوكول مشاكوس قد يمثل فرصة لتجاوز أخطاء الماضي والتأسيس لسودان جديد قد يؤول إلى دولتين لكل منهما جيشه ودستوره ومؤسساته التشريعية والتنفيذية، تتفاوضان في الاقتسام العادل للسلطة والثروة عبر دستور كونفدرالي تجريبي وحكومة اتحادية، وهو وضع أفضل -على علاته- من الاحتراب الأهلي الراهن، حتى لو انتهى بالانفصال السلمي عبر الاستفتاء عند نهاية الفترة الانتقالية. غير أن السلام لن يستمر، والاستقرار لن يتحقق، مالم يتأسس على المشاركة التامة لكل أطراف الحركة السياسية في الشمال والجنوب، وأن يكون برضاها التام، وأن يتوفر المناخ الديمقراطي الصحي لتحقيق تلك المشاركة.

الأسئلة الشائكة
في اختبار اتفاق الشراكة مع الجزائر

بمناسبة توجه بعثة رسمية من الاتحاد الأوروبي لزيارة الجزائر في الخامس من يونيو ٢٠٠٢، طالبت منظمة العفو الدولية أعضاء البعثة بضرورة إصدار بيان علني للرأي العام حول النتائج التي تحققت خلال هذه الزيارة، وعلى وجه الخصوص بشأن خمسة أسئلة طرحتها العفو الدولية على البعثة للحصول على إجابات شافية بشأنها من السلطات الجزائرية.

جاء ذلك عبر رسالة مفتوحة وجهها مكتب منظمة العفو الدولية لدى الاتحاد الأوروبي، تحفظت خلالها على نطاق السرية الذي يحيط بعمليات الحوار التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى، مشيرة إلى أن الأمر يثير مزيدا من القلق فيما يتعلق بدولة مثل الجزائر تتواصل فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مقدمتها أعمال القتل والتعذيب والاعتقال السري، وتوحي حقيقة عدم وجود بوادر على تسوية أزمة حقوق الإنسان القائمة في الجزائر رغما عن التوقيع مؤخرا على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر- بأن الجهود "السرية" التي بذلها الاتحاد الأوروبي لدفع السلطات الجزائرية إلى إجراء تغييرات قد منيت بالفشل.

والسؤال الأول الذي طرحته العفو الدولية هل جرت مقاضاة أي من أفراد أجهزة الأمن بشأن بعض أعمال القتل ، التي تورطت فيها؟ تقرير لجنة تحقيق رسمية شكلتها الحكومة قد خلص إلى أن قوات الأمن لجأت بصورة متكررة إلى الاستخدام المفرط للقوة المميتة، كما أن المعلومات تشير إلى مقتل ١٠٠ متظاهر في سياق المظاهرات ، التي جرت في الجزائر منذ أبريل٢٠٠١.

وفي ضوء الحقائق التي تشير إلى أن أعداد القتلى في الجزائر في ظل النزاع مع الجماعات المسلحة تصل معدلاتها إلى ٢٠٠ قتيل شهريا بعضهم قتل على أيدي تلك الجماعات في هجمات متعمدة وفي تفجيرات عشوائية، فإن السؤال الثاني الذي تطرحه العفو الدولية يتعلق بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لضمان إجراء تحقيقات مستقلة وحيادية في تلك العمليات.

والسؤال الثالث الذي ينبغي أن تجيب عليه السلطات الجزائرية يتصل بإجلاء مصير نحو ٤٠٠٠ شخص اختفوا عقب اعتقالهم على أيدي قوات الأمن أو المليشيات التي تسلحها الدولة منذ عام ١٩٩٣، فهل أجرى تحقيق كامل وحيادي ومستقل في أي من قضايا الاختفاء وهل تم إبلاغ عائلات الضحايا بنتائج مثل هذا التحقيق؟

والسؤالان الأخيران يتعلقان بمدى استعداد السلطات للكف عن عرقلة أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في الجزائر، ومدى استعدادها أيضا للتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فالضغوط على المدافعين عن حقوق الإنسان تتواصل وتجد أحدث تجلياتها في الحكم بالسجن على اثنين من المدافعين لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ بسبب أبحاث قاما بإجرائها بشأن الاعتقالات التعسفية في أوساط الطلاب. كما أن السلطات ما تزال تمنع ممثلي الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية من دخول البلاد، وهناك العديد من الطلبات لزيارة البلاد لم تبت فيها الحكومة تقدمت بها المجموعة المعنية بحوادث الاختفاء القسري واللا طوعي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات مقتضبة.

في صالون ابن رشد.. مثقفون مصريون وسودانيون يبحثون:

مستقبل السلام في السودان بعد اتفاق مشاكوس

محي الدين سعيد

من اليمين لليسار: د. جمال عبد الجواد، اللواء د. أحمد عبد الحليم، جور كوج، مجدي النعيم، د. إبراهيم النور، والتيجاني الطيب.

دعا المثقفون والسياسيون في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ٢٤ أغسطس بصالون ابن رشد تحت عنوان "هل السودان على أبواب السلام" المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني المصري والسوداني إلى التحرك بقوة خلال الفترة المقبلة من أجل تعزيز فرص السلام.

وقد أشار مجدي النعيم -سوداني- المدير التنفيذي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في البداية إلى أن الحرب الأهلية في السودان حصدت أرواح أكثر من مليوني مواطن.. وقال إنه بقدر ما أثار بروتوكول مشاكوس من توقعات وآمال بإنهاء هذه الحرب، فإنه أثار انتقادات وتفاعلات سياسية داخل وخارج السودان، حيث تطالب القوى السياسية الشمالية بالمشاركة في العملية التفاوضية الجارية، ويطالب المجتمع المدني كذلك بالمشاركة ووضع جدول أعمال التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في قلب عملية صنع السلام.

وأشار إلى أن مصر وهي صاحبة العلاقة التاريخية مع السودان والشريك الأساسي في مبادرة إقليمية للسلام بالسودان تبدي تحفظا قويا على إعمال الحق في تقرير المصير كأساس للسلام في السودان.

بدأ الدكتور إبراهيم النور أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حديثه بالإجابة المؤكدة على سؤال الصالون "بنعم". وقال إنه لأول مرة، منذ اندلاع الحرب الثانية في السودان يبدو أنه قاب قوسين أو أدنى من إيقاف هذه الحرب.

وذهب النور إلى أن الجانبين "الحكومة وحركة قرنق يستحيل عليهما الآن استعادة دينامية الحرب وعلى الأخص آلية الدعاية والتعبئة لها .

وفسر ذلك بأن المتحاربين في الجانبين دخلوا في مرحلة إرهاق نتيجة استمرار الحرب، وكذلك جمهورها المشاهد في الشمال والجنوب أرهق منها.

وأضاف أن متغيرات النظام الدولي التي كان لها دور في استمرار هذه الحرب هي نفسها التي تلعب دورا هاما الآن في وضع استراتيجية وقفها، لافتا إلى الدور الأمريكي في كلتا الحالتين.

ووصف النور التحول في العلاقة بعد ١١ سبتمبر بين الخرطوم وواشنطن بأنه كان أشبه برقصة "تانجو"/ بين شركاء حميميين.

وأشار النور إلى وجود الإجماع الوطني والرغبة العارمة في إنهاء الحرب ومبدأ تقرير المصير للجنوبيين، إلا أن الدكتور النور يرى أن القوى السياسية والمدنية السودانية جميعها اتفقت على التحفظ على الصيغة التي طرحت في اتفاق مشاكوس وتغييبه للقوى السياسية المختلفة في أمر يتعلق بمستقبل السودان.

واعتبر النور أن اتفاقية مشاكوس يكتنفها الغموض ولا توضح نظام الدولة في الشمال والجنوب، كما أنها تغفل قضايا الديمقراطية والحريات والتداول السلمي للسلطة.

رغم ما أبداه النور من تحفظات على اتفاق مشاكوس، إلا أنه اعتبر الاتفاق يتيح الفرصة لتجاوز أخطاء الماضي والتأسيس لـ "سودان جديد"/، مؤكدا أن السلام والاستقرار لن يتحققا إلا بمشاركة الحركة السياسية في الشمال و الجنوب في الاتفاق وتحقيق المناخ الديمقراطي الملائم لتلك المشاركة.

وحول ما تطرحه الدوائر المختلفة في مصر من مخاوف حول هذا الاتفاق أشار الدكتور النور إلى أن ما تطرحه مصر هي مخاوف مشروعة حول احتمالات انفصال الجنوب، إلا أن الخطاب الإعلامي المصري حول هذه القضية يشوبه قدر غير قليل من الغموض والصياغات المبهمة مرة حول مياه النيل ومرة حول العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر.

الدور الأمريكي

وأبدى الخبير الاستراتيجي اللواء دكتور أحمد عبد الحليم عضو المجلس المصري للشئون الخارجية عددا من الملاحظات حول الوضع في السودان والاتفاق الأخير، داعيا إلى دراسة مخاطر الصراع الممتد بالسودان في إطار توازن القوى الذي تحافظ عليه جهات خارجية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى أن هناك من كان يحاول دائما إيجاد التوازن بين الشمال والجنوب في السودان ليستمر الصراع أطول فترة ممكنة.

أضاف اللواء عبد الحليم أن الصراع منخفض المستوى، يؤدي إلى تآكل قدرات طرفي الصراع وفقدان رؤيتهم للأهداف والغايات القومية إلى جانب استنفاذ الموارد واللجوء للخارج لطلب المعونات، موضحا أن الدعم والمعونات الذي كان يتلقاه الجنوب السوداني أكبر كثيرا من مثيله في الشمال.

واعتبر عبد الحليم أنه لا جدال حول التأثير الأمريكي في الوضع السوداني وفي التوصل لاتفاق مشاكوس، مؤكدا أن كل هذه الأمور تصب لصالح وضع إسرائيل الإقليمي ومصالحها التي تقوم على تفتيت قوى المنطقة.

وأضاف أن الاتفاق استبعد قوى رئيسية في أفريقيا وضم دولا أخرى حيث استبعد مصر وليبيا وضم إريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا معتبرا أن ذلك يشير إلى أن احتمالات تقسيم السودان قائمة بقوة خاصة في ظل سعي الغرب لتأهيل الجوار الجغرافي للسودان الجنوبية لهذا الأمر.

وأشار إلى أن أمريكا ربما تكون حريصة على استغلال ثروة السودان الموحد لكنها أكثر حرصا على تقسيمه لتتمكن من استغلال موارد كل قسم على حدة.

ودعا عبد الحليم الحكومة المصرية إلى إعادة حساباتها بشأن التفاعلات الجديدة التي خلفها اتفاق مشاكوس مشيرا إلى أن عدم التحرك السريع في هذا الأمر من شأنه إضعاف المنطقة وزيادة الخلل فيها لصالح إسرائيل، مؤكدا على أن مصلحة مصر هي في وجود سودان موحد، لكنه أكد في نفس الوقت أن هذا لا يعني أن القاهرة ليست على استعداد للتعامل مع السيناريو الآخر وهو تقسيم السودان لدولتين.

مظالم تاريخية

وأشار التيجاني الطيب بابكر عضو هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وعضو سكرتارية الحزب الشيوعي السوداني إلى أن هناك رغبة شعبية عارمة في تحقيق السلام في السودان.

وقال إن القوى التي حكمت السودان لم يكن لها أساس اقتصادي أو اجتماعي قوي وأنها لجأت إلى العنف والالتحاف بالإسلام لإطالة مدة حكمها للبلاد.

واستطرد مشيرا إلى أن التمرد في جنوب السودان بدأ مبكرا جدا وأن العمل المسلح نشأ لعدم وجود وسائل يتعامل بها الجنوبيون مع العمل السياسي من أحزاب ونقابات وصحف واعتبر أن التمرد بدأ في الجنوب أيضا بسبب مشكلة الدين والمشكلة العرقية والمظالم التي حاقت بالجنوبيين والتمييز الذي كان مسخرا ضدهم وعدم تحقيق أي تنمية أو تقديم خدمات أو إنشاء صناعات بالجنوب وأنه حتى سودنة الوظائف التي أعلن عنها بعد الاستقلال لم ينل الجنوب منها سوى ست وظائف -حسب إحصاء التيجاني- رغم أن الجنوبيين يمثلون ثلث سكان السودان.

وأضاف أنه مع اكتشاف البترول بالسودان دخلت مصالح عالمية كبرى إليه مع الصراع الفرنسي الأمريكي في منطقة البحيرات وأفريقيا الوسطى لينضم السودان إليها.

وذهب إلى أن هذه العوامل أدت إلى تراجع الحديث عن القضية الوطنية، وتركيزه فقط في البحث عن الاستقرار بإنهاء القتال ووقف الحرب لتكون هناك فرص أفضل لأمريكا في الاستيلاء على الثروة البترولية.

وحذر من أن وقف القتال فقط دون معالجة أسبابه سوف يؤدي إلى انبعاث الحرب من جديد مرة أخرى سواء في الجنوب أو في أي منطقة أخرى، مشيرا إلى أن جنوب السودان ليس وحده المنطقة التي تظهر فيها نتائج الأزمة، و أن هناك مناطق أخرى تعاني من التهميش ومرشحة لاندلاع الحرب والانفجارات الدموية بها، خاصة في غرب وشرق السودان ومنطقة جبال النوبة.

وقال إن الجنوب نفسه لا يستبعد قيام الحرب فيه مرة أخرى مبررا ذلك بأن الحل الموجود حاليا لا يتناول كل المشكلات ولا يسعى لحل جذور الأزمة.

وأضاف أنه إذا كان الجنوب قد حقق أهدافه بالحرب، فما الذي يمنع أطراف أخرى من اللجوء لتلك الوسيلة لتحقيق أهدافها هي الأخرى؟

ولفت النظر إلى أن موضوعات تحديد الحدود لجنوب السودان وفصل القوات وتقسيم الثروة جميعها موضوعات تحمل قنابل موقوتة شديدة الانفجار.

علاقة غير مؤكدة

ولفت الدكتور جمال عبد الجواد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إلى أن الحرب الأهلية في السودان قديمة وأنها استمرت في كل العهود سواء ديمقراطية أو استبدادية، معتبرا أن العلاقة بين الحرب الأهلية والديمقراطية -بناء على هذه الخبرة- ليست علاقة مؤكدة.

وأشار إلى أن تجربة السلام الوحيدة التي جرت في السودان كانت في ظل نظام عسكري هو نظام جعفر النميري، واستمرت هذه التجربة ١١ عاما ثم أنهى النميري هذه التجربة بنفسه.

وذهب عبد الجواد إلى أن النظم الاستبدادية العسكرية ربما تكون أقدر من غيرها على عقد اتفاقات سلام مثل اتفاق مشاكوس، وربما تكون هي نفسها عاجزة عن الحفاظ على هذه الاتفاقات التي تتوصل إليها بنفسها.

وأكد عبد الجواد أنه لا يوجد اتفاق جامع شامل لكل الحلول في الصراعات وأن السودان إزاء إشكاليتين: الأولى الحرب الأهلية والثانية الصراع مع نظام الحكم.

واعتبر أن السودان إزاء عدة احتمالات مفتوحة أولها الانفصال أو الوحدة، ثانيها: انفصال الجنوب ثم حدوث صراعات بداخله أو توحده، ثالثها: إمكانية انتقال وانتشار الصراعات المسلحة إلى الشمال.

وأشار إلى أن السودان الراهن في أضعف حالاته على الإطلاق حيث موارده ليست في يد الحكومة الشمالية وهناك انفصال فعلي للجنوب وحرب لمنع هذا الانفصال، مؤكدا أن الانفصال ليس بالضرورة أن يكون هو أسوأ الحلول للخروج من هذه الأزمة.

مخاوف غير مبررة

واعتبر جور كوج مدير مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان بالشرق الأوسط، أن المشكلة في السودان هي في عدم المساواة بين الجنوبيين والشماليين وأن الجنوبيين يحاربون لتحقيق هذه المساواة، وقال إن الحركة تنادي بوحدة السودان منذ عام ١٩٨٣،لكن حكومات الخرطوم هي التي تسعى إلى تبسيط المشكلة وتصويرها على أنها مشكلة جنوبية وانفصالية.

وقال كوج إن الجنوبيين ليسوا مجبرين على أن يكونوا عربا ومسلمين مشيرا إلى أن السودان دولة متعددة الأعراق والجنسيات والديانات، وحمّل كوج الحكومة مسئولية استمرار الحرب بإصرارها على أن تكون الدولة دينية مشيرا إلى أن الاتفاق على السلام سوف ينجح لأن الجميع ذاقوا مرارة الحرب.

وقال إن مشاكوس لها إيجابيات تتمثل في وقف هذه الحرب معترفا أن سلبيات الاتفاق هي في تجاهل القوى السياسية الأخرى في الاتفاق بما يجعل إمكانية تجدد الحرب قائمة، لكنه اتهم الخرطوم بأنها هي التي رفضت إشراك بقية القوى السياسية، ولم يرد فيما بعد على التساؤل: ولماذا وافقت الحركة على التفاوض دون بقية القوى الأخرى التي كان بعضها حليفا معها؟!

وحول التواجد الأمريكي والإسرائيلي في الجنوب قال كوج إن أمريكا موجودة في كل ركن في العالم، وأكد عدم وجود علاقة للحركة مع إسرائيل "في الوقت الحاضر" ولا يوجد أي إسرائيلي في الجنوب وإسرائيل ليست لها علاقة بالسلاح الذي يحمله الجنوبيون.

وقال كوج إن كل شئ وارد في السودان الآن ومن ذلك السلام والحرب، لكنه أكد أن الجنوبيين لن يحاربوا بعضهم البعض، مشيرا إلى أنه من الممكن أن يكون في السودان سلام ودولة واحدة، لكن بشرط قبول التعايش للجميع معا في السودان ووقتها لن يكون هناك دولة جنوبية، معتبرا أن القول بأن المساعدات الخارجية للجنوب أكبر لو كان صحيحا لكان يتعين على الجنوب التمكن من حسم الحرب منذ زمن طويل.

وعن الموقف المصري قال كوج إنه لو أصبح هناك دولتان في السودان فسيكون تعامل مصر مع دولة الجنوب مثل تعاملها مع بقية دول حوض النيل، متسائلا إذا كان ممكناً لمواطن جنوبي أن يحكم السودان ككل ويحافظ على مصالح مصر فلماذا لا يحافظ عليها في دولة منفصلة في الجنوب؟!

وأكد كوج أنه لابد من وجود مصر مثل وجود أوغندا وإريتريا وأثيوبيا من دول حوض النيل في المفاوضات الجارية.. وقال نحن لا نعتقد أنه يمكن حل المشكلة السودانية بدون مصر!

وأشار بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أن إحدى الأفكار السائدة كمسلمات في الإعلام المصري هي أن مصلحة مصر هي في وجود سودان موحد لافتا النظر إلى أن أكبر تهديد للأمن القومي المصري جرى في ظل السودان الموحد الحالي حيث محاولة اغتيال الرئيس مبارك وتدريب الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة إليها من الحدود الجنوبية لمصر، وتساءل هل المسألة هي أن يبقى السودان موحدا بصرف النظر عمن يحكم السودان؟ وتساءل بهي في نفس الوقت هل من مصلحة أمريكا وجود سودان منقسم مشيرا إلى أن العكس قد يكون الصحيح، ولكن المطلوب هو البحث عما إذا كانت أمريكا في هذا الصراع تسعى لتقسيم السودان بالفعل، أم أنها كانت تساند طرفا -الجنوب- دون الآخر؟!

وأضاف متسائلا هل من مصلحة شركات البترول الأمريكية أن تستخرج البترول السوداني وتصدره عبر حدود أكثر من دولة أم أن الأوفر بالنسبة لها هو أن يتم ذلك في إطار دولة واحدة؟.

وقال إن وسائل الإعلام يجب أن تراهن على العلاقة التاريخية بين مصر والسودان. وأشار إلى أن مبدأ التضامن وتعميق العلاقات بين مصر والسودان قد تعرض لإخلال شديد في السنوات الأخيرة بصورة غير منطقية، مدللا على ذلك باتخاذ القاهرة لإجراءات عقابية ضد الشعب السوداني عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك بما كان يساعد في إساءة العلاقات بين البلدين.

من اليمين لليسار: عبد الرحيم على، محمد صلاح، بهي الدين حسن، أبو العلا ماضي، منتصر الزيات

ندوة ساخنة حول مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف

محي الدين سعيد

شهد صالون ابن رشد بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حوارا ساخنا حول مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة الإسلامية منذ خمس سنوات والتي شهدت تطورات جديدة .

بدأ الأمسية التي عقدت تحت عنوان "مبادرة وقف العنف: تراجع حقيقي.. أم هدنة مؤقتة؟!" "بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذي أشار إلى أن التطورات الخاصة بوقف العنف لاقت كل ترحيب واهتمام من قبل حركة حقوق الإنسان المصرية.

وأشار بهي إلى أن هناك تساؤلات عديدة تثار بشأن جدية ومنطلقات وحدود المراجعة الفكرية للجماعة الإسلامية، وما إذا كانت قد صوبت جهودها بحق على الأسانيد الفقهية للعنف بهدف قطع الطريق على ذرائعه؟ أم أن ما اعتبر أفكار جديدة تتبناها القيادات التاريخية للجماعة في هذا السياق وفقا لبعض المراقبين -والفرق السياسية الأخرى- هى أفكار تقوم على اعتبارات المصلحة البراجماتية السياسية أكثر مما تقوم على التراجع عن الركائز الفكرية للعنف، ومن ثم فقد نكون أمام هدنة مؤقتة مع نهج العنف والخروج على الحاكم يمليها منطق "التقية" الذي يقوم على تحية مؤقتة لبعض الأهداف والاعتبارات تتعلق بمصلحة التنظيم والمشروع السياسي في لحظة معينة تقتضيها توازنات القوى وحسابات المكسب والخسارة والنتائج العملية للمواجهة مع الدولة.

أضاف بهي أنه على صعيد آخر فإن حرص الدولة لفترة طويلة على أن يبقى التفاعل مع تلك المبادرة وتداعياتها محلا للتعتيم والتكتيم، يثير بدوره تكهنات وشكوك وتساؤلات حول صفقة سياسية جاري إبرامها بين الدولة والجماعات، وهو ما يضر -حسب مراقبين آخرين- بفرص التفاعل الصحي من قبل المجتمع وقواه السياسية تجاه هذه التطورات ووضعها في سياقها الصحيح .

منتصر الزيات: الجماعة صادقة في مراجعتها الفكرية.. وهناك من يسعى لإحباط المبادرة

وبدأ منتصر الزيات محامي الجماعات الإسلامية حديثه بالإشارة إلى حلقة نقاشية عقدها مركز القاهرة حول مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف والتي أطلقتها عام ٩٧، لافتا إلى أن أحداً لم يهتم بهذه المبادرة وقت إطلاقها سوى مركز القاهرة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وأن المبادرة تركت رهن البحث الأمني فقط.

قال الزيات إن مبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة في يوليو ١٩٩٧ هى قرار أحادي الجانب أطلقه شيوخ الجماعة السجناء وبعد دراسة عميقة استمرت لأكثر من عشرين عاما قضوها في السجون بعد قضية اغتيال الرئيس السادات، وأنهم توفرت لهم أدوات البحث لمراجعة مسيرة العنف خاصة في سنوات التسعينيات التي احتدم خلالها الصراع الدامي بين الدولة والجماعة، وكان الحصاد فيها قتلى وشهداء وآلاف غيبوا خلف أسوار السجون.

أضاف الزيات أن المبادرة جاءت كقرار أحادي الجانب موجه لكوادر الجماعة مشيرا إلى أنها أكبر جماعة مارست العنف من منتصف الثمانينيات وحتى التسعينيات ثم تليها جماعة الجهاد.

انتقد الزيات عدم تفاعل النخب والمؤسسات و المراكز الحقوقية والبحثية والأحزاب مع المبادرة في حينها والإحجام عن الاشتباك الفكري معها مشيرا إلى أن بعض الأصوات انطلقت تقول وما زالت تقول إن هذا القرار صدر نتيجة ضعف وهزيمة ، وزادت هذه الأصوات حتى جاء حادث الأقصر في نوفمبر ليقطع الطريق على هذه المبادرة ثم في عام ٩٩ صدر قرار مجلس شورى الجماعة في الخارج بالاستجابة لهذه المبادرة والوقف الشامل لكل العمليات المسلحة داخل مصر.

شدد الزيات على صدق الجماعة الإسلامية في مبادرتها وقال إنها جاءت نتيجة قناعات شرعية ، وإن المراجعات الفكرية التي صدرت هى بمثابة عقد أمان بين المجتمع والجماعة.

ونفى الزيات أن تكون هناك صفقة بين الحكومة والجماعة، وقال إن قرار الجماعة بوقف العنف غير مرتبط بمقايضة أو مطالب وأنه شخصيا لا يقبل أن تهتز هيبة الدولة بالجلوس على مائدة تفاوض مع عدد من مواطنيها.

كما نفى أن تكون مراجعات الجماعة هى نوع من التقية ونتيجة لتداعيات أحداث ١١ سبتمبر وقال إن الجماعة صادقة فيما تقول وإن التعامل الرسمي المصري مع ظاهرة العنف أو مع الحركة الإسلامية لم يختلف كثير ا بعد ١١ سبتمبر عما كان قبله، وإن العلاقة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال تدور بين شد وجذب طوال العشرين عاما الأخيرة وترتبط بالضغوط والمصالح.

أضاف أن مبادرة وقف العنف أطلقت قبل أحداث سبتمبر بعد سنوات، إلا أنه كانت هناك أزمة ثقة بين السلطة بدوائرها المتنوعة والمختلفة والجماعة. حيث كان ذلك أمرا طبيعيا بعد سنوات من الاقتتال بين الجانبين.

أشار الزيات إلى أن الجماعة كانت حريصة على بناء الثقة ليس مع السلطة فقط ولكن مع كافة المؤسسات في المجتمع، مذكرا بأنه حمل رسالة من قادة الجماعة إلى رؤساء الأحزاب السياسية تطالب الأحزاب بالتفاعل مع المبادرة والاشتباك الفكري معها.

وأعرب الزيات عن الاعتقاد بأن السلطات

عبد الرحيم علي: الجماعة غير صادقة.. وهناك صفقة بينها وبين الدولة

المصرية أصبحت تثق الآن بأن التحولات الفكرية للجماعة تحولات جادة، مشيرا إلى أن الحوارات الأخيرة التي أدارها مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال على صفحات مجلة "المصور" تأكيد على ثقة السلطات في جدية التحولات الفكرية للجماعة. وقال إن السلطات أرادت أن تشهد المجتمع على التحولات الجديدة للجماعة والعلاقة بين الحكومة والجماعات في شكلها الجديد.

ثم تحدث عبد الرحيم علي وهو صحفي متخصص في الكتابة عن الجماعة الإسلامية في "مجلة البداية" مشيرا إلى أنه يوافق على خروج السجناء من أعضاء الجماعة الإسلامية والذين أدوا حق المجتمع عليهم وقضوا مدة العقوبة المحكوم بها عليهم ، لكن هذا الأمر شئ والعمل السياسي شئ آخر، مشيرا إلى أن تنظيم الجماعة الإسلامية الذي أمضى عشرين عاما في ممارسة العنف يجب أن تتسم مراجعاته الفكرية بالشفافية والصدق وأنه كمراقب تثار لديه الشكوك عندما يجد هؤلاء الجماعة الإسلامية- يراوغون أحيانا ويقولون في أحيان أخرى أشياء غير حقيقية.

ذكر علي أن لديه العديد من الملاحظات على المبادرة والمراجعة الفكرية للجماعة، ذكر منها أولا توقيت الترويج للمبادرة وقال إنه فور أن أصدرت الولايات المتحدة قرارا بوضع الجماعة الإسلامية بمصر على قائمة الجماعات الإرهابية في العالم، قررت الدولة المصرية أن تروج لمبادرة وقف العنف.

وتساءل، ثانيا كيف أن الدولة التي تقوم بسجن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتقوم بإصدار قانون الجمعيات الأهلية والتضييق على الأحزاب السياسية، كيف لهذه الدولة أن تكتشف فجأة أنها ديمقراطية، وتفرج عن أعضاء الجماعة الإسلامية وتمنحهم حقوقا ليست ممنوحة لأحد في مصر.

أضاف علي قائلا: أنا أفهم أن الموقف يأتي عقب المراجعة وليس العكس، فكيف للجماعة الإسلامية أن تعلن موقفها في عام ٩٧ ثم تظل خمس سنوات بعده تؤصل له وتضع أساسه الفكري ، واستطرد مشيرا إلى أن حوارات أعضاء الجماعة مع مجلة المصور لم تتناول إصداراتهم التي تؤصل للعنف وذكر منها "ميثاق العمل الإسلامي" عام ١٩٨٥، "حتمية المواجهة" عام ١٩٨٧، "فلسفة المواجهة" عام ٨٩، "إعلان الحرب على مجلس الشعب" عام ١٩٩٣، "إله مع الله" عام ١٩٩٤، "الرد على البوطي في كتابه عن الجهاد" عام ٩٧ ، وأخيرا" حكم قتل المدنيين" عام ٩٨ والذي يكفرون فيه النظام السياسي المصري .

واستنكر علي تأكيد بعض قيادات الجماعة أنها لم تقم أبدا باستحلال أموال الأقباط وقتلهم مشيرا إلى أن القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ كانت بسبب تطور عمليات التمويل للجماعة عن طريق قتل تجار الذهب المسيحيين في الصعيد.

وأكد أن المبادرة هى صفقة بين الدولة والجماعة وأن الدولة قدمت تسهيلات للجماعة من أجل إصدارها.

وذهب المهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط إلى أن فترة الدراسة قبل إصدار المبادرة لم تتعد العام مؤكدا على أهمية تطوير الموقف وليس مجرد وقف العنف أو ما تسميه الجماعة " التغيير بالقوة".

وأكد ماضي أنه لم يحدث تحول كامل عن فكرة العنف من الناحية الفكرية لدى الجماعة وأن الكتب الأربعة الأخيرة للجماعة تقوم على أساس فكرة المصلحة ، مشيرا إلى أن أي تحول حقيقي يجب أن يبدأ من فكرة رفض العنف وليس من فكرة المكسب والخسارة.

وأضاف ماضي أن فكرة المواطنة هى من السلبيات التي لم تعالجها المراجعة الفكرية للجماعة مشيرا إلى أن الأقباط هم طرف مهم في الأحداث ومن حقهم التساؤل المشروع عن التغير لدى الجماعة في هذه الناحية.

وأشار إلى أن حوارات "المصور" حملت معلومات غير صحيحة ومن بينها الحديث المغلوط عن الموقف من الأقباط إلى جانب أن قيادات الجماعة في حواراتهم كانوا -والوصف لماضي- حكوميين أكثر من الحكومة.

ودعا أبو العلا ماضي أيضا إلى تشجيع المراجعات الفكرية للجماعة وإدخال أطراف أخرى في الحوار حول المبادرة وعدم ترك معالجتها للجهات الأمنية فقط، مشيرا إلى أن الموضوع يحمل أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وليس فقط بعدا أمنيا، معتبرا أن ما حدث يمكن اعتباره نقطة تطور للأمام يمكن البناء عليها.

وبدأ محمد صلاح الصحفي بجريدة "الحياة" اللندنية حديثه بالتأكيد على صدق منطلقات مكرم محمد أحمد في حواراته مع أعضاء وقيادات الجماعة، مؤكدا أن مكرم يعد من رؤساء التحرير الحريصين على أداء الواجب المهني، وأنه كان سببا من قبل في ضرب مبادرة أخرى للجماعة لأنه لم يكن مقتنعا بها.

وأشار صلاح إلى أن تنظيم الجماعة الإسلامية هو الأكبر في مصر وقد نفذ نحو ٦٨٪ من عمليات العنف في السنوات الماضية، وأنه إذا أعلن مبادرة لوقف العنف فيجب التعامل معها بجدية.

وأوضح أن قيادة الجماعة الإسلامية تتكون من مجلس شورى داخل مصر وآخر في الخارج وأنه وفقا لاتفاق غير مكتوب فقط كانت العناصر المقيمة في الخارج هى المحرك للعمليات، وأنه عندما صدرت المبادرة فقد صدرت على شكل نداء وليس قرارا حتى يمكن التعاطي بإيجابية معها.

وأضاف أن مبادرة عام ٩٧ لم تكن الأولى حيث سبقتها مبادرة أخرى وتشكيل لجنة حكماء ومصالحة في عام ٩٣ شارك فيها كل من الشيخ الشعراوي والشيخ محمد الغزالي ود. أحمد كمال أبو المجد وفهمي هويدي، لكن الإعلام لعب دورا في ضرب هذه المبادرة وضغط على اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية وقتها فأوقف الاتصالات وتمت الإطاحة به من موقعه، وذهب صلاح قياسا على ذلك إلى أنه لا يمكن لوزير الداخلية الحالي اللواء حبيب العادلي أن يراهن بمنصبه بالدخول في محاولة أخرى مع الجماعة.

وأكد أن الجماعة كانت في موقف ضعف حينما أطلقت المبادرة عام ٩٧، حيث فقدت وجودا إعلاميا ومساجد وحضوراً في الشارع وتواصلاً معه بفعل حملة الدولة على التنظيمات الراديكالية، مشيرا في نفس الوقت إلى أن الدولة تعاطت مع المبادرة مؤخرا بهدوء لأن الهدف منها كان إيجابيا.

وخلص صلاح إلى أنه لا يمكن أن يشكك في المبادرة ولا أن يصدقها بنسبة مائة في المائة.

وشهدت حوارات الحاضرين بالندوة مداخلات ساخنة حيث انتقد الدكتور أحمد عبد الله أن تكون المبادرة والمبادأة في الملفات السياسية دائما للمعالجة الأمنية مؤكدا أن المجتمع المدني يشكل جزءا من شرعية مبادرة وقف العنف وأن عليه أن يعمل على إعادة التأهيل للجماعة والأفراد.

وأكد خالد داود الصحفي بالأهرام أن هناك صفقة قائمة بين الدولة والجماعة وأنها يمكن أن تكون مفيدة للطرفين، متسائلا في نفس الوقت عن التناقض الدائم في إعلان الجماعة بين وقت وآخر عن أنه لا ولاية لأسير أو ضرير ثم يصدر قادتها السجناء مبادرة باسم الجماعة، وتساءل الباحث السياسي الدكتور جهاد عودة عن المؤشرات التي تؤكد صدق الجماعة في إعلانها انعقاد النية على وقف العنف فهل قامت الجماعة بتسليم أحد من أعضائها أو تسليم مخازن السلاح.. وأضاف ما الذي يمنع من عمل اجتهاد آخر بعد فترة يقضي بالرجوع للعنف مرة أخرى، واعتبر عودة أن حل تنظيم الجماعة الإسلامية هو المبادرة الحقيقية لوقف العنف.

وانتقد بعض الحضور غياب الحديث عن عنف الدولة في مواجهة الجماعة وأعضائها في الوقت الذي يتم التركيز فيه على عنف الجماعة فقط.

وعاد منتصر الزيات للحديث مؤكدا أن الأبحاث الخاصة بالمبادرة كتبت قبل عام ٨٥ وليس قبلها بعام كما ذكر أبو العلا ماضي مشيرا إلى أن الجماعة ستصدر ثلاثة كتب جديدة يتناول أحدها العلاقة مع الأقباط ومع غير المسلمين في المجتمع.

وأشار إلى أن بعض الأحداث التي وقعت ضد الأقباط واتهمت الجماعة بارتكابها، لا يزال الفاعل فيها مجهولا حسب التحقيقات القانونية وأن هناك أيادي أجنبية وراء هذه الأحداث.

ورد عبد الرحيم علي مؤكدا أن بعض الناس وثيقي الصلة بالجماعة الإسلامية قامت حياتهم كلها على التكسب من هذه العلاقة.

أبو العلا ماضي: المبادرة نقطة تطور للأمام يمكن البناء عليها

محمد صلاح: مبادرة ٩٧ ليست الأولى.. ووزير الداخلية لا يمكن أن يراهن بمقعده

في الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر: خبراء وقانونيون يجيبون على السؤال:

من اليمين لليسار: د. جهاد عودة، د. عبد العليم محمد، بهي الدين حسن، حافظ أبو سعدة، د. عبد المنعم سعيد .

هل نجح المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.. أم فاقم خطره؟!

رغم مرور عام كامل على الهجمات الإرهابية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إلا أنه ما زال بمثابة السؤال الذي لا يتوقف عن إنتاج عشرات الأسئلة ، منها ما يتعلق بأسبابه، لكن الأهم هو ما يتعلق بنتائجه على المستوى الإقليمي والدولي، مما دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعقد ندوة في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "عا م بعد ١١ سبتمبر.. هل نجح المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب أم فاقم خطره؟!

محي الدين سعيد

وقد استضاف الصالون، كلا من د. عبد المنعم سعيد وحافظ أبو سعدة، ود. عبد العليم محمد ود. جهاد عودة. وأدار اللقاء بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذي استهل اللقاء بالإشارة إلى ما أوردته استطلاعات الرأي مؤخرا من أن ٥٥٪ في أوروبا والولايات المتحدة يرون أن وقوع أحداث ١١ سبتمبر كان نتيجة أخطاء في السياسة الأمريكية.

ولفت إلى أن الحرب ضد الإرهاب شهدت حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مما دعا الكثيرين في مجال حقوق الإنسان إلى وصف هذه الحرب بأنها تحولت إلى حرب على حقوق الإنسان سواء من أمريكا أو من طالبان أو فيما يحدث على أرض فلسطين.

وأضاف أن الاستهتار بالقانون الدولي الإنساني على لسان كبار المسئولين في أمريكا وأوروبا منح مظلة ودعما أكبر لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم الثالث استنادا إلى حدوث ذلك في الدول الكبرى نفسها. واستطرد مشيرا إلى أن الأحداث تبرز سؤالا فيما يتعلق بالحركة الإسلامية وكيف تجاوبت هذه الحركة مع هذه الأحداث وهل هذا يدعوها لمزيد من التطرف أم لمراجعة خطابها ومنطلقاتها؟

حدث غير عادي

وأشار الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام إلى أن ما وقع في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو حدث غير عادي ليس فقط في ضحاياه الثلاثة آلاف ولكن أيضا في طبيعته التي تمثلت في قيام منظمات غير حكومية بتوجيه ضربة لدولة عظمى وما ترتب عليه من قيام دولة عظمى بتوجيه ضربة عسكرية لدولة صغرى.

وأوضح سعيد أن النظام الدولي تحول منذ نحو ١٠ سنوات من نظام الحرب الباردة إلى نظام العولمة وأن أحداث ١١ سبتمبر جاءت كنقطة اعتراضية على هذه العولمة.

وأشار إلى أن محاولة بناء قواعد للنظام الدولي لا تعني أبدا أن العالم أصبح حكومة واحدة متمثلة في الأمم المتحدة، معتبرا أن كل هذه القواعد تعرضت لضربة كبيرة في ١١ سبتمبر!

وتساءل سعيد ما الذي يكشفه هذا الحدث وما تبعه من حرب على الإرهاب بالنسبة للحرب؟ وأجاب بأنه يكشف عدة أمور أولها العزلة العربية مفسرا ذلك بأن عددا كبيرا من دول العالم ومنها إندونيسيا وتركيا وماليزيا وقعوا اتفاقيات مع واشنطن لمحاربة الإرهاب وأن ذلك رتب التزامات داخلية في كل هذه الدول في حين أن أحدا لم يتساءل في العالم العربي لماذا اتخذ كل هؤلاء الناس موقفا مختلفا عن الموقف العربي.

وكشف د. عبد المنعم سعيد عن أن المسئولين الصينيين لا يشعرون بالقلق لوجود أمريكا بجوارهم في آسيا وأن الموقع الاستراتيجي للصين تحسن بوجود القوات الأمريكية بجوار الصين في أفغانستان.

وأبدى د. سعيد اندهاشه من اتهام البعض لجهاز الموساد الإسرائيلي بالقيام بهجمات ١١ سبتمبر دون تقديم دليل واحد على ذلك في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت أدلة على تورط الـ ١٩ شخصا وقرائن يثبت صحتها أو خطؤها في قاعة المحاكمة.

واعتبر د. سعيد أن المشكلة الأكبر تتمثل في الأصولية الإسلامية مشيراً إلى أنها التحدي الذي يجب أن نتعامل معه مشيرا إلى أن ما حدث في مصر والجزائر قبل ١١ سبتمبر كان إرهاباً لا يجب أن يسقط من الذاكرة.

وفي بداية حديثه ذكر حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن المنظمة كانت تذكر في كل بيان تصدره عقب وقوع أي عملية إرهابية في مصر توصية للحكومة بألا تعلو اعتبارات الأمن على حقوق الإنسان. مشيرا إلى أن مصر لم تقم بأي تعديلات أو تدابير إضافية بعد ١١ سبتمبر لأنها تطبق قانون الطوارئ منذ زمن طويل وقامت ببناء ٢١ سجنا استعدادا لمكافحة الإرهاب، كما أن آلية التعذيب قائمة ومستمرة.

ولفت أبو سعدة إلى أن الخطورة فيما يحدث هو أن واشنطن عندما تصدر قائمة بالمنظمات الإرهابية تضع فيها كل حركات المقاومة في فلسطين ولبنان لكنها لا تضم إليها أبدا حركة مثل حركة التمرد في جنوب السودان.

وشدد أبو سعدة على أنه مع كل ذلك فإن السؤال الذي يبقى هو من نحارب؟ وما هى الجريمة الإرهابية مشيرا إلى أن أمريكا شهدت بعد ١١ سبتمبر ترسانة من القوانين الاستثنائية فيها وفي غيرها من دول العالم وذلك في إطار مكافحة الإرهاب ومن ذلك إجازة التصنت وتفتيش المنازل عند الاشتباه.

وأشار إلى أن دول العالم الثالث استمدت مما يحدث في الدول الكبرى شرعية للقوانين والمحاكمات الاستثنائية الموجودة لديها بعد أن قررت أمريكا إنشاء محاكم عسكرية.

وصف أبو سعدة المحاكم العسكرية المصرية بأنها تعتبر أفضل مائة مرة من نظيرتها الأمريكية مفسرا بأن الحالة المصرية لا يوجد فيه سلاح الأدلة السرية.

واعتبر أبو سعدة أن ما حدث بعد ١١ سبتمبر يمثل تراجعا ضخما في مجال حقوق الإنسان وأن حركة حقوق الإنسان العالمية وصلت لمستوى قبل هذه الأحداث اعتقدت فيه أنه يمكن لمعايير حقوق الإنسان أن تسود العالم، مدللا على ذلك بصدور الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تلعب أمريكا دورا بعد ١١ سبتمبر في التقليل من استقلاليتها.

وعلق بهي الدين حسن على ذلك مشيرا إلى أن إثارة موضوع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإرهاب ليس أمرا جديدا وأن هناك مقرراً خاصاً في لجنة حقوق الإنسان معنى بمكافحة الإرهاب من قبل

أحداث ١١ سبتمبر.

وأشار إلى أن آخر تقرير لهذا المقرر يحتوي على فكرة مهمة جدا تقول إن الدول الأقل عرضة للنشاط الإرهابي هى تلك التي تتمتع بسجل أفضل فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومشيرا أيضا إلى أن كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة حذر في بيان له بشكل صريح جدا من عدم احترام حقوق الإنسان في الحملة ضد الإرهاب مشيرا إلى أن عدم الاعتداد بهذا الأمر سيكون أولى خطوات الهزيمة في مجريات هذه الحملة.

الفرصة لإسرائيل

ويصف د. عبد العليم محمد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام هجمات ١١ سبتمبر بأنها حدث كوني لأنها وقعت في أمريكا التي تمثل أكبر قوة في العصر الحديث وتمتلك ٣٠٪ من الناتج الإجمالي في العالم.

وذهب د. عبد العليم إلى أن أحداث ١١ سبتمبر تحمل دلالات عميقة جدا ذكر منها: أولا أن هناك نمطاً جديداً لتوزيع القوة حيث لم تعد الدول تحتكر العنف والقوة العسكرية وإنما أصبح في مقدور جماعات صغيرة أن تمتلك تلك القوة وتنزل بأكبر قوة في العالم خسائر فادحة.

ثانيا: إن هذا الحدث جعل من الموت سلاحا وهو سلاح لا يمكن لأحد أن يواجهه، مشيرا إلى أن هذا الأمر جعل من أمريكا وإسرائيل صنوين في مواجهة الطابع الجديد الذي اتخذته هذه العمليات.

ثالثا: إن صورة العرب والمسلمين لم تكن حسنة وإنما كانت هناك محاولات لتحسينها ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتفاقم تشوهات هذه الصورة وأن الإعلام والسياسيين ساهموا في ذلك في الغرب، حيث صدر عن بوش زلة لسان قال فيها إن "هذه حرب صليبية"، كما أن كل المنظمات التي وضعت في قائمة الإرهاب هى عربية وإسلامية وكذلك الجمعيات والبنوك.

واعتبر د. عبد العليم أن الأسوأ من كل ذلك هو ما قدمته هذه الأحداث من فرصة لإسرائيل التي أنهكتها الانتفاضة خلال عام ولم يتمكن باراك أو شارون من وضع حد لها فجاءت هذه الأحداث لتقدم فرصة ذهبية لشارون في قمع الشعب الفلسطيني.

محاولات متعثرة

ولفت بهي الدين حسن إلى أن محاولات المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب بشكل جماعي لا تزال متعثرة وأن أولى المبادرات لذلك كانت في عام ١٩٧٣ في محاولة وضع اتفاقية لمحاربة الإرهاب لكنها تعثرت وفشلت على صخرة الاختلاف حول تعريف الإرهاب والتمييز بين الجماعات الإرهابية وتلك التي تعمل على دفع الظلم أو مقاومة الاحتلال وأشار إلى أنه منذ ذلك التاريخ جرى التوقيع على نحو ١٩ اتفاقية ثنائية وإقليمية ودولية في هذا المجال لكن لم يكن لها انعكاس جدي في الحد من الأنشطة الإرهابية.

وأوضح أن الجامعة العربية أصدرت اتفاقية لمكافحة الإرهاب، لكنها أيضا لم تضع حدا لأنشطته، كما أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٩٨ اتفاقية مماثلة ولقيت نفس المصير.

الحرب الثالثة

واعتبر د.جهاد عودة أستاذ العلاقات الدولية بجامعة حلوان أن العالم يعيش الآن فيما يسمى الحرب العالمية الثالثة وبالتالي فإن منطق هذه الحرب الدولية يختلف تماما عما يتم التحدث فيه.

وفسر ذلك بأن الحديث لا يجب أن يكون في إطار مسائل قومية لأن هذه الحرب دولية بصرف النظر عن كونها عادلة أم لا، فإنها تحمل كل صفات الحرب الثالثة، حيث الأعداء والبعد الأيديولوجي والدول والجماعات.

وقال عودة إنه في إطار الحروب الدولية لا يمكن الحديث بصفة مطلقة عن قانون أو حقوق إنسان لأن مثل هذا الحديث يتم في إطار أكثر استقرارا.

وذهب عودة إلى أن العالم يعيش في سياق عام من نظام التحالفات الدولية وأن هذا لا ينفي فكرة أن أمريكا هى القائد الأوحد للعالم -ولكن والكلام لعودة- العولمة هى التي تقود العالم بمختلف أشكالها وصورها.

وقال عودة إن الجديد الآن هو أن هذه الحرب تتم في إطار عولمي ويجري تكوين تحالف دولي قائد يمارس القوة ويسعى لأن يكيف بقية الأطراف الأخرى الأكثر ضعفا معه.

وأضاف أنه في إطار ذلك فإنه لم يكن غريبا أن يقول بوش: "أنت معنا أو مع الإرهاب" بصرف النظر عما إذا كان ذلك صحيحا أم خاطئا. وأشار عودة إلى أن الأمم المتحدة هى مؤسسة غربية أنشأها الغرب لحماية مصالح الاستقرار في توازناته، واصفا العالم الآن بأنه أشبه بناد للأغنياء تتولى أمريكا إدارته ، لكن هذا لا ينفي وجود تأثير لأعضاء النادي على هذا المدير.

واعتبر أن الفارق بين الحرب الحالية الثالثة- والحرب الثانية أن الحالية ببساطة لديها آليات تسمح بإغلاق النادي -نادي الأغنياء- في وجه الآخرين ولا تحمل مثل الحرب الثانية دعوة لكل الناس بأن تلتحق بها.

وانتقد التركيز العربي والمصري على نتيجة الحرب وليس على وظيفتها وقال إن الحرب تحسب بوظائفها وليست بنتائجها، معتبرا أن وظيفة الحرب الحالية الحفاظ على فاعلية التكتل الحاكم في العالم.

وأشار إلى أن هناك عدة أنماط لمحاربة الإرهاب من بينها الحرب الشاملة والإجبار الدبلوماسي ثم التنظيف القطاعي، كما حدث في الصومال، وأخيرا الحصار القطاعي ويتمثل في فكرة "محور الشر".

ورأى عودة أن هناك نجاحا نسبيا لما تم في إطار مكافحة الإرهاب، مرجحا استمرار هذه الفعالية لمدة طويلة بسبب وجود تغيير لفكرة اللعبة الدولية لبناء تكتل تحالف رأسمالي، في إطار العولمة.

ودعا بهي الدين حسن إلى أن لا تكون محاكمة الإرهاب محاكمة لسلوك أمريكا فحسب، وإنما يجب أيضا أن تتم محاكمة التفاعلات العربية مع هذا الحدث.

التفاعلات العربية

وأشار إلى أن قيام الولايات المتحدة بانتهاك حقوق الإنسان والاستهتار الصريح والعلني بفكرة القانون الدولي بهذه الطريقة الحالية على لسان أكبر المسئولين، فإن هذا يعطي إشارة للعالم كله بانتهاك حقوق الإنسان.. مشيرا إلى أن مسئولا مصريا برر صدور قانون الجمعيات الأهلية الأخير بأن أمريكا نفسها تحد من الحريات وترى أن التوسع في الحريات يخل بالأمن.

وقال بهي إنه لا يجد فرق كبير من الناحية الأخلاقية بين الخطاب الإسلامي والخطاب الأمريكي وأن الاثنين يقومان على نفس الفكرة، إما نحن وإما هم، دون إيمان بمبدأ سيادة القانون، وإنما التركيز على نفي الآخر.

ولفت الدكتور مجدي عبد الحميد في تداخلاته من القاعة إلى أنه لم يحدث منذ أحداث ١١ سبتمبر أن رأينا تحركا شعبيا يؤيد أمريكا في حربها ضد الإرهاب، في حين خرجت تحركات شعبية تؤيد قوى تعتبرها واشنطن قوى الشر في العالم.

واعتبر فاروق العشري أن العولمة هى امتداد طبيعي جدا لانتصار المعسكر الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وأن ما يجري في العالم الآن هو ثمار لهذا الانهيار.

وقال إن ما يجري الآن ليس نهاية التاريخ وأن التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي نفسه تستطيع أن تحكم خطي العالم مستبعدا أن يستمر التنسيق العالمي الحالي للأبد، وأن المسلمين سيشعرون بالخطر خاصة إذا ما تم المساس بعقيدتهم، وكذلك هناك أخطار أخرى بالنسبة للصين وروسيا.

وعاد الدكتور عبد المنعم سعيد للحديث مؤكدا أن الشيوعية أثبتت فشلها وأن العالم الآن كمجلس إدارة شركة من له النصيب الأكبر هو الذي يسيطر.

وفسر عدم إحساس الصينيين بالخطر لوجود أمريكا بجوارهم إلى أنه يرجع لارتباط الاقتصاد الصيني بالأمريكي في الازدهار أو الانحسار، إلى جانب أن قادة الصين يعتبرون أن خطر الإرهاب والأصولية أكبر من خطر أمريكا عليها وكذلك نفس الاعتبار بالنسبة لروسيا.

وقال إن أمريكا تغيرت بالفعل، ولكن في إطار أن فيها انقسامات كبرى ومناظرات في داخلها عن كيفية السيطرة على العالم من القائلين بالسيطرة الاقتصادية أو القائلين بالسيطرة المسلحة، مشيرا إلى أن هناك اتجاهاً انعزالياً رهيباً داخل أمريكا يرى أن العالم شرير، وهناك اتجاه إمبريالي آخر يريد الوصول لكل الكون.

في (الآداب) مفكرون يجيبون على سؤال:

هل "الدولة الديمقراطية العلمانية" هى الحل؟

هل تقبل إسرائيل بدولة ديمقراطية علمانية تنهي وجودها كدولة يهودية ؟. وهل قبولها هذا ضروري أصلا، أم أن من الممكن تجاوزه، أي العمل من الداخل على نفي السمة الكولونيالية الصهيونية عن الدولة، مثلما هزمت جنوب أفريقيا الأبارتيد نظاما ومفهوما؟.. كيف تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض، حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم١٩٤ واتفاقيات جنيف الرابعة؟.. ما هو مصير المستعمرات اليهودية في الضفة وغزة؟ وهل قبول بقاء المهاجرين اليهود في فلسطين ضمن دولة ديمقراطية علمانية يتيح لهؤلاء الإقامة في الخليل والقدس القديمة ونابلس؟ ..ما مصير التناقضات الإثنية والثقافية بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود؟.. وفي هذا السياق ماذا تعني الجنسية أو المواطنية؟ وما تبعاتها؟ .. هل بالإمكان طرح مفهوم جديد للعروبة أكثر تقدما وتحررا في فهم الاختلاف الإثني والحضاري والديني وتقبله ، وأكثر احتراما لحقوق الإنسان والحريات الفردية؟ هذه الأسئلة طرحتها مجلة الآداب البيروتية على ثمانية من الكتاب والمفكرين من داخل الأراضي المحتلة ومناطق ٤٨ ومن سوريا ولندن ونيويورك؟ سعيا نحو إعادة النظر في "الدولة الديمقراطية العلمانية" كحل للصراع العربي/ الإسرائيلي في فلسطين.

العنصرية أولاً

جاءت إجابات سلمان أبو ستة الباحث في شؤون اللاجئين ، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني سابقا عبر نظرة شاملة على مجموعة من الحقائق الموجودة على أرض الواقع انتهى منها إلى أن مستقبل عملية السلام يقع على إسرائيل، لا على العرب. فهو يرى أنه ليس ثمة خلاص لإسرائيل إلا في إزالة كل آثار العنصرية من قوانينها والتعايش السلمي مع الفلسطينيين على الأرض نفسها وبالحقوق نفسها . وفي هذه الحالة فإن مسألة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيلية، أو إقامة دولة واحدة ثنائية القومية، تصبح مسألة ثانوية لأن مسألة الحقوق- برأيه أهم بكثير من مسألة السيادة على الأرض. وعند تطبيق مبادئ الديمقراطية والعدالة والقانون الدولي، لا يصبح مهما قيام دولة أو دولتين. لأنه لن يوجد في هذه الحالة تعارض جذري بين طبيعة دولة وأخرى خصوصا إذا تم الاتفاق على اقتسام الموارد الطبيعية .. وفي هذه الحالة يمكن الاستعانة بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، وهو القرار الذي تعتبر مواده مثالا جيدا لتأمين حقوق كل فئة إثنية أو دينية يقع مسكنها تحت سيادة فئة أخرى. ويصلح هذا قاعدة يمكن الاعتماد عليها، ويجوز تعديلها في المستقبل حسب التشريعات التي تصدر عن تمثيل ديمقراطي للسكان. وبهذا لا توجد مشكلة " هوية " فهي محفوظة لكل فئة؛ ولا معنى "للاستيطان" إذ لا يجوز الاستيلاء على أرض إلا حسب القانون.

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين، فيرى أبو ستة ، أنه يمكنهم استعادة مواطنتهم وأملاكهم الخاصة التي نزعتها إسرائيل منهم عام ١٩٤٨. أما التعويض فهو، كما حدده القانون الدولي، واجب النفاذ عن الخسائر والأضرار الشخصية والعامة وجرائم الحرب وفي ظل تواجد سوابق قانونية ونظام دولي معروف لذلك في الأمم المتحدة ... ويضيف أن الاستيطان مرفوض وباطلاً قانونا سواء كان جديدا في الضفة وغزة، أو قديما في أراضي اللاجئين عام ١٩٤٨ كالذي قام به بضع مئات من أفراد الكيبوتز والموشاف لا يتجاوز عددهم٢٪ من يهود إسرائيل، فهو مرفوض تماما، وباطل قانونا... وأما قضية القدس، فإن قدسيتها لكل الديانات لا تعني حق السيادة للمحتل. يجب أن تعود القدس إلى أهلها الذين عمروها وملكوها وسكنوها قبل عام ١٩٤٨، وتكون مدينة مفتوحة لكل المؤمنين والزوار.

هذا هو الحل المثالي الذي يراه أبو ستة .. فهو يرى أن الطريق الوحيد للسلام هو تطبيق العدالة كما وضعها القانون الدولي، ولكنه في الوقت نفسه لا يرى أن تركيبة إسرائيل العنصرية ستقبل هذا في المستقبل القريب، من دون قوة قاهرة تعمل على إفشال المشروع الصهيوني كما هو اليوم. وهذه القوة قد تكون تحولا جذريا في ميزان القوى يسلب إسرائيل مميزاتها العسكرية، أو تحولا تدريجيا يجبر السكان اليهود على الاقتناع بالتعايش السلمي. وهو لا يتوقع تحولا جذريا، بل يتوقع تحولا تدريجيا، أساسه استمرار المقاومة بكل أشكالها واستمرار صمود الشعب الفلسطيني.

الأكثر أخلاقية

ومن ناحيته يرى الكاتب السوري محمد جمال باروت أن الحلول السلمية الممكنة لا تتعدى الاحتمالات التالية؛ دولتان لشعبين؛ دولة علمانية ديمقراطية لجميع مواطنيها تكف فيها إسرائيل عن أن تكون دولة يهودية؛ دولة مزدوجة القومية؛ حكم ذاتي؛ دولة مؤقتة.

أما الحل الأول فيرى فيه مخرجا للصراع ينهي كافة المطالب القانونية والتاريخية، وتضمنه الأمم المتحدة لكونه تنفيذا لقراراتها. ولكنه لن يلغي الصراع بين طرفين يعتبران الصراع صراع وجود لا حدود.. ويقصد بهما الطرف الإسلامي في الجانب الفلسطيني والطرف اليميني في الجانب الإسرائيلي مع التفرقة بين المستعمِر والمستعمَر. ويرى باروت أنه من الصعب اليوم التوافق على حلول للمشكلات المستعصية، وفي مقدمتها القدس واللاجئون ولن يكون ممكنا مقايضة عرب الداخل بالمستوطنات بقاء وتبادلا. لكن قد يكون ممكنا تطبيق صيغة داتون في البلقان، والاعتراف -على غرار الكيان الصربي في جمهورية البوسنة- بـ " كيان يهودي استيطاني" في الضفة والقطاع يخضع سياديا للدولة الفلسطينية غير أنه يتمتع بعلاقات مميزة وخاصة بإسرائيل. غير أن هذا سيطرح تمتع عرب الداخل بالمميزات نفسها. ومن الواضح أن هذا الحل مع مشكلاته ليس راهنيا في المدى المنظور.

وأما الحكم الذاتي أو الدولة المؤقتة، وهما اسمان لحقيقة واحدة، فليسا مقبولين فلسطينيا ومن الفداحة أن يتعاطى معهما الفلسطينيون لانهما قد يخلقان أمرا واقعا جديدا يتحول إلى حقيقة جيو-سياسية قائمة لا يمكن تعديلها.... وأما الدولة المزدوجة القومية فهي تتيح، رغم كل ما فيها من تجرع للسم، حلا لمعظم المشكلات العالقة في إطارها وهي ليست مطروحة على مستوى الرؤية. لكنها قد تطرح من خلال اندراج إسرائيل المزدوجة القومية في منظومة إقليمية شرق أوسطية أوسع تقوم على الاندماج أو التكامل في ما يعرف بالإقليمية الجديدة... ويرى باروت أن إسرائيل ليست مهيأة لحل كهذا؛ لانه يتطلب منها تنازلها عن النظرة القومية المتصلبة إلى نفسها كدولة أحادية الهوية.

أما عودة الفلسطينيين إلى حل الدولة الديمقراطية العلمانية، فهو-برأيه- الأنبل والأكثر أخلاقية وعدالة بمعنى التسوية التاريخية. والمنفذ المحتمل لهذا الحل هو دولة فيدرالية في كامل فلسطين التاريخية تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتمنح الجماعات اليهودية والعربية على اختلافها حقوقها الثقافية الجماعية في إطار المساواة التامة، بغض النظر عن العرق أو المعتقد أو الدين أو الأصل، وتعترف بأنها دولة نهائية لمواطنيها لا ليهود العالم بأجمعهم.

وأخيرا يرى باروت أن الصراع الإسرائيلي مع العالم العربي لن يتوقف، ويمكن أن تبقى فيه -كما رأت كارين ارمسترونج- دولة من طراز القلاع الصليبية القديمة التي لم يبق منها سوى ما تديره مصالح الآثار اليوم في المنطقة. لقد ادعت الصهيونية أنها أعادت "الشعب اليهودي" إلى التاريخ كـ " شعب طبيعي" لكن عليها أن تعترف بأن دولتها لم تكن ولم تصبح وقد لا تستطيع، إذا ما ظلت كذلك، أن تكون دولة طبيعية في المنطقة.

رحيل منظمة التحرير

ومن ناحيته يرى الناقد الفلسطيني فيصل دراج أن طرح شعار " الدولة العلمانية" قد يكون مرفوضا من قبل إسرائيل، وذلك لاسباب عدة منها:أن هذا الشعار يقول بمساواة البشر وبحقهم في مستقبل يرفض التمييز والفروق، وهذا ما لا يأتلف مع "التطبع"الإسرائيلي...والثاني أن هذا التطبع قد أنتج هوية إسرائيلية قوامها ديمومة الصراع العربي الاسرائيلي حتى كان تراجع الصراع أو خفوت

حدته يفضيان مباشرة إلى تهافت الهوية وتداعي المجتمع الذي ينتجها ويعيد إنتاجها من جديد. والسبب الاخير هو التكاثر الديموغرافي الفلسطيني الذي يروع إسرائيل، فتدرسه بدقة وإمعان.ولذا فالكابوس لا يأتي من العدد في ذاته، ولكن من عدد المندمجين في المجتمع الاسرائيلي فلا تتاله الطائرات ولا يمكن التعامل معه بالاسلحة البيولوجية الفتاكة من دون أن تطول أضرارها الاسرائيليين أنفسهم.

ويؤكد دراج على أمور ثلاثة: الأول، إن التاريخ قد أنهى دور منظمة التحرير، واستبقى منها ما يشير إلى ضرورة رحيلها الأخير والنهائي بعد أن غدت أداة تعوق الفعل الوطني الفلسطيني وتبدد كفاحه. والأمر الثاني أن دلالة شعار "الدولة الديمقراطية" لا تصدر عن الشعار ذاته، بل عن المشروع السياسي الشعبي المحتمل المرتبط به. ذلك أن هذا المشروع هو ضمان تحرر الفلسطينيين من السيطرة الصهيونية، ومن سيطرة القيادات الفلسطينية المخففة التي كلما وعدت الفلسطيني بتخليصه من العذاب رمت به إلى عذاب أدهى وأشد. أما الأمر الأخير فهو الفصل بين المنطقي والتاريخي، بلغة الفلسفة، إذ يرى في "الدولة الديمقراطية" إمكانية منطقية دون إذ يرى فيها – لزوما– إمكانية تاريخية. وهذا ما يجعل من هذا الشعار اقتراحا واقعيا ومتخيلا في آن..

دولة ثنائية القومية

أما الكاتب الفلسطيني المقيم في سوريا، ماهر الشريف ، فيرى أن الحل الأمثل للصراع قد يكون في إقامة دولة ثنائية القومية يتمتع فيها أبناء الشعبين بمساواة كاملة، وتقوم على القاعدة التالية : اعتراف الشعب الفلسطيني بتبلور قومية إسرائيلية في فلسطين، لا يربطها رابط بما يسمى " شعبا يهوديا عالميا"؛ واعتراف حكام إسرائيل بمسؤوليتهم الأخلاقية عن مأساة الفلسطينيين وعن تشريد القسم الأعظم منهم. وهذا الاعتراف بالمسؤولية سيعني أمرا واحدا، وهو القبول بعودة اللاجئين إلى وطنهم وتسهيل استيعابهم، إن لم يكن في أماكن سكناهم الأصلية ففي الأماكن التي كانت الحكومة الإسرائيلية تخطط لاستيعاب المهاجرين الجدد فيها.

ويرى الشريف أن هدف إقامة الدولة الديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين هو هدف طوباوي وغير واقعي، في ظل موازين القوى القائمة، وفي ضوء المناخات السياسية والنفسية السائدة بين اليهود في إسرائيل. فهذه المناخات ما تزال تتغذى بالأيديولوجيا الصهيونية التي نجحت، بالرغم من الأزمة الحقيقية التي تواجهها، في تكييف نفسها وأهدافها مع الأوضاع المستجدة وبقيت تحافظ على المكون الأساسي لفكرتها وهو أن الشعب الفلسطيني لا يملك أي حق تاريخي في فلسطين، وأن ملكية فلسطين بكاملها تعود تاريخيا إلى "الشعب اليهودي" وهذا المكون بالذات هو الذي حال إلى الآن دون اعتراف حكام إسرائيل، بمسؤوليتهم التاريخية عن مأساة الشعب الفلسطيني وهو الذي منعهم من التسليم بمتطلبات سلام سقفه لا يتجاوز شروط الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

عقود من الكراهية

أما الكاتبة والأكاديمية الفلسطينية غادة الكرمي، فترى أن نظرة سريعة على الخارطة الاخيرة للأراضي المحتلة ستوحي بأن تحقيق دولة فلسطينية مستقلة قد يكون أمرا مستحيلا من الناحية اللوجيستية البحتة، فالضفة الغربية ملأى بالمستوطنات اليهودية التي تطوق البلدات الفلسطينية وتفصلها بعضها عن بعض .. ولذا فهي ترى أن الوضع الحالي يجعل فصل الشعبين في حد ذاته صعب التحقيق. وتبعا لهذه الظروف فإن التخلي عن الحل القائم على دولتين، لصالح حل قائم على دولة تشمل الشعبين معا، قد يبدو أنه هو البديل الواضح. ومن ثم تعرض الكاتبة لمميزات الحل القائم على الدولة الواحدة سواء أكانت ثنائية القومية أو ديمقراطية علمانية.. فهي ترى أنه في إطار الدولة ثنائية القومية، يستطيع اليهود والفلسطينيون أن يتعايشوا كمجموعتين منفصلتين وفقا لترتيب فيدرالي، وبموجب ذلك يسّير كل شعب أموره الذاتية، ويضمن له الحق القانوني في استخدام لغته ودينه وتقاليده الخاصة به. كما يتشارك الشعبان في الحكم عبر مجلس نيابي واحد. أما الحل القائم على فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، فترى أنها وإن كانت ستلقى موالين قلائل في اللحظة الراهنة إلا أنها ستلفظ حكم الإعدام على الصهيونية، وتجبر الإسرائيليين على أن يقتسموا بالتساوي مع غير اليهود أرضا يعدونها يهودية حصرا. وهذه الفكرة لن تروق الفلسطينيين بدرجة أكبر؛ فهي ستعني لهم نهاية الحلم بدولة فلسطينية ذات سيادة، وهو حلم غدا مألوفا لهم وبدا تحققه حتى الأمس القريب ممكنا جدا، وسيبدو لهم احتمال العيش مع الاسرائيليين، بعد عقود من الكراهية وبعد الهجوم الاسرائيلي الحالي، أمرا لا يمكن قبوله..

حقوق جماعية

أما الناشط الحقوقي الفلسطيني أمير مخول، فيرى أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية هو التعويض الأمثل عن الغبن التاريخي، حيث تضمن هذه الدولة حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأملاكهم، وتعوضهم عن فترة اللجوء بشكل تام جماعيا وفرديا، ويؤكد مخول أن دور مثل هذه الدولة يجب أن يعمل على نزع الامتيازات الجماعية التي قدمتها دولة إسرائيل لسكانها الذين استقدمتهم على حساب الفلسطينيين اللاجئين الذين بقوا في وطنهم. وسيضمن مركب "العلمانية" أن تكون الدولة دولة مؤسسات، مع فصل السلطات، وفصل الدين عن الدولة، ومن دورها أيضا توفير الضمانات لمنع السيطرة الاسرائيلية على الموارد والاقتصاد ومواقع القوة والحكم.

ويخلص مخول إلى أن المطلوب أمران: واحد من الفلسطينيين مواطني إسرائيل وهو رفع مطلب الدولة الثنائية القومية داخل الخط الاخضر والقائمة على تقاسم السلطة ومواقع القوة. والثاني هو مطلب فلسطيني عام بدولة فلسطينية ثنائية القومية -في كل فلسطين- وهذا هو السياق العام للمطلب الاول لا بمثابتهما مطلبين منفصلين.

وينبه مخول على أن ثمة اختلافا بين الدولة ثنائية القومية التي تقوم على تقاسم السلطة والدولة الديمقراطية العلمانية، فنموذج الدولة ثنائية القومية قائم على أساس كيانين يتقاسمان السلطة، كل تجاه ذاته داخليا. وهذا يحول العامل الكمي إلى نوعي، ولاسيما أن الحديث يدور عن حقوق جماعية لا عن المساواة بين المواطنين وفقا لمفهوم "المواطنة".

ومن ناحيته يرى جوزيف مسعد أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حولت نفسها إلى سلطة فلسطينية وتوقفت عن تمثيل فلسطينيي الشتات، حدث هذا في مدريد وأوسلو، ومن هنا يدعو مسعد فلسطينيي الشتات إلى إجراء انتخابات حرة في الشتات من أجل انتخاب قيادة جديدة ذات صفة تمثيلية قادرة على التفاوض مع إسرائيل والمجتمع الدولي نيابة عن فلسطينيي الشتات. ويدعو مسعد فلسطينيي الشتات من التحرر من القيادة التي نصبت على فلسطينيي الضفة وغزة (..) وأن يتملصوا من "عملية سلام" لا تخاطب إلا السكان الاصليين من فلسطينيي الضفة وغزة. فليس أمام اللاجئين وفلسطينيي الشتات ما يربحونه من مثل تلك القيادة وهذه العملية، بل كل ما سيجنونه هو الخسارة المطلقة.

وأخيرا يرى مسعد أنه بالنظر إلى البرهان الكاسح على الخسارة التي حلت بجميع الفلسطينيين نتيجة لـ "عملية السلام"، وبالنظر إلى تعامل السلطة الفلسطينية المتزايد مع المنطق الاسرائيلي والأمريكي القاضي بالتخلي عن الحقوق الفلسطينية واحدا واحدا، فإنه يتضح يوما بعد يوم أنه لا استعادة لحقوق جميع الفلسطينيين ولا نهاية للصراع إلا ضمن إطار دولة ثنائية القومية؛ فمن خلالها يمكن أن يعاد اللاجئون الفلسطينيون إلى بيوتهم، ويصبح فلسطينيو ٤٨ مواطنين متساوين مع الفلسطينيين؛ بل ويصبح يهود ٤٨ مواطنين متساوين مع الفلسطينيين، لا مميزين عنهم عرقيا ودينيا لأن هذا النظام سيكون قد زال أصلا.

أما محمد نفاع فيعتقد أن شعار "دولة ديمقراطية علمانية" اليوم يبدو مستحيلا، أو على الأقل ليس أسهل من شعار "دولتين لشعبين" ويعود ذلك إلى الجوهر العنصري للصهيونية وحكام إسرائيل، فالحديث يجري حول ترحيل العرب الفلسطينيين المواطنين داخل إسرائيل نفسها. ويخلص نفاع إلى أن الإمكانية الأكثر واقعية ، برغم صعوبتها، هي: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية إلى جانب إسرائيل، وحق اللاجئين في العودة، وإزالة كافة المستوطنات الكولونيالية من المناطق المحتلة. أما عن افتراض إقامة دولة ديمقراطية علمانية فعندها ستنشأ ظروف أكثر إنسانية وأكثر ملاءمة لحرية السكن والتنقل للعرب واليهود في كل جزء من الدولة.

ويؤكد نفاع، أن القضية الأساسية هي قضية العودة، لا قضية القدس، رغم أهمية هذه الأخيرة، فإذا حلت قضية الانسان، قضية الشعب، قضية اللاجئين، يصبح من السهل الاتفاق حول القدس، والدولة الديمقراطية العلمانية تخفف من حدة الصراع الديني بالتأكيد، وعندها تصبح حرية العبادة والوصول إلى الاماكن المقدسة لكافة المؤمنين ومن مختلف الديانات أمرا طبيعيا.

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع نقابة الصحفيين المصرية تظاهرة سياسية وفنية تضامنا مع المناضل الفلسطيني مروان البرغوثي المعتقل داخل السجون الإسرائيلية والذي تخطط سلطات الاحتلال لمحاكمته ومعاقبته والتنكيل به باعتباره رمزا لنضال الشعب الفلسطيني وقائدا بارزا لانتفاضته البطولية المستمرة.

تضامناً مع البرغوثي.. ومع كل الأسرى الفلسطينيين

جاء ذلك من خلال الأمسية التي نظمها المركز بمقر النقابة في السابع والعشرين من يوليو و قد شارك فيها حشد كبير من رموز العمل السياسي والنقابي والإعلامي، إلى جانب العديد من الفنانين والشعراء، واستضاف المركز خلال هذه الأمسية السيدة فدوى إبراهيم زوجة المناضل البرغوثي، ومحاميه المعروف خضر شقيرات مدير جمعية القانون بالقدس، بالإضافة إلى عدد من الممثلين البارزين لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في مقدمتهم راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، وأمير مخول مدير مؤسسة "اتجاه" (تحالف المؤسسات الأهلية الفلسطينية لعرب ١٩٤٨).

وقد تخلل الأمسية فقرات عبّر من خلالها الشعراء عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وشارك فيها كل من عبد الرحمن الأبنودي، ماجد يوسف، والشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي.

أكد بهي الدين حسن في كلمته باسم مركز القاهرة أن التضامن مع البرغوثي هو تعبير عن التضامن مع آلاف المعتقلين الفلسطينيين داخل مراكز الاعتقال الإسرائيلية، وهو أيضا بمثابة رسالة تضامنية مع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي يعد البرغوثي مهندسها ورمزها البارز، وهو أيضا تعبير عن التضامن المطلق مع حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وحقه في انتهاج كافة أشكال الكفاح، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ووضع حد نهائي لنظام الفصل العنصري الذي تعمل سلطات الاحتلال على تكريسه. وقد نقل خضر شقيرات، وفدوى إبراهيم تحيات البرغوثي للشعب المصري، وأكدا صموده داخل محبسه رغما عن صنوف التعذيب المعنوي والمعاملة القاسية التي تعرض لها وحرمانه من النوم لساعات طويلة، ونبه شقيرات إلى أن إسرائيل تسعى من خلال محاكمة البرغوثي إلى وصم نضال الشعب الفلسطيني وحركات التحرر الوطني بالإرهاب. وأكدت كلمات المتحدثين باسم المنظمات الفلسطينية وكذلك اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع الشعب الفلسطيني على ضرورة تعزيز ومواصلة الشارع العربي لدعمه للنضال الفلسطيني ، والحاجة لأن تمتد الانتفاضة الفلسطينية لتعم العواصم العربية.

دليل لحرية التعبير في مصر

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ورشة عمل مغلقة بالفردقة يومي ٢٣، ٢٤ يوليو ٢٠٠٢ دعا للمشاركة فيها عدداً من المشتغلين بالعمل السياسي والعاملين في حقول الصحافة والنشر والإعلام والإبداع إلى جانب عدد من المشتغلين بالقضاء والمحاماة وبعض ممثلي منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة.

استهدفت الورشة مناقشة المسودة الأولى لدليل حرية التعبير في مصر، الذي يجري الإعداد له بصورة مشتركة بين مركز القاهرة ومنظمة المادة ١٩ -ومقرها لندن- ومثلها في هذه الورشة تويي مندل مدير الإدارة القانونية لمنظمة المادة ١٩.

وقد شهدت الورشة مناقشات اتسمت بقدر كبير من الثراء والموضوعية وركزت على تطوير الدليل لكي يصبح أكثر ملاءمة كسلاح في يد الفئات المستهدفة سواء من الصحفيين والإعلاميين والناشرين والمشتغلين بالرأي عموما أو في مجالات الإبداع، وكذلك للمحامين والقضاة، والباحثين، والمنخرطين في العمل السياسي والعمل العام بصفة عامة.

ويعالج الدليل حرية التعبير بمنظور واسع يشمل إلى جانب حرية الصحافة والكتابة والتفكير والبحث والإبداع والإعلام، حرية تداول المعلومات، وحريات التنظيم والاجتماع والتجمع السلمي التي تشكل مصادرتها وتقويضها إهدارا لحرية التعبير ذاتها.

ولا يقف الدليل عند حدود معالجة أو رصد أوضاع حرية التعبير في مصر، بل يسعى إلى إحاطة القارئ بالضمانات المرعية لحريات التعبير في مصر، بل يسعى إلى إحاطة القارئ بالضمانات المرعية لحريات التعبير في إطار القانون الدولي والقانون المقارن، ويقدم بيبلوجرافيا للقضايا ذات الصلة من خلال المحاكمة الأوروبية والأمريكية وداخل لجان حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وأيضا من خلال المحاكم الوطنية في بعض بلدان العالم. كما يستعرض بين ثناياه أهم المبادئ التي أرستها المحكمة الدستورية والمحاكم العليا في مصر في القضايا ذات الصلة بحرية التعبير.

كما يخصص الدليل بعض أقسامه لإلقاء الضوء على سبل تفعيل الآليات الدولية والإقليمية لتعزيز حرية التعبير، وكيفية إدارة الحملات في هذا المجال.

ويشارك في إعداد الدليل الذي سيصدر باللغتين الإنجليزية والعربية- فريق بحثي يضم عبد الله خليل المحامي بالنقض وعصام الدين محمد حسن رئيس تحرير سواسية، بتكليف من مركز القاهرة، إلى جانب تويي مندل ونعومي صقر من منظمة المادة ١٩.

٣٥ محاضراً في الدورة التدريبية التاسعة على حقوق الإنسان لطلاب الجامعات

جانب من المشاركين في الدورة

افتتح السفير محمد عز الدين مساعد وزير الخارجية الدورة التدريبية السنوية التاسعة على حقوق الإنسان، التي ينظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لطلاب الجامعات والمعاهد العليا، والتي بدأت في ٢٨ يوليو واستمرت حتى ١٥ أغسطس. كما شارك في الافتتاح، بالإضافة إلى الأستاذ بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، كل من الدكتور مصطفى علوي وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والأستاذ جورج عجايبي مدير جمعية الصعيد للتربية والتنمية، التي تستضيف الدورة.

شارك في الدورة ٧٥ طالبا وطالبة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وطلاب كليات الحقوق والآداب واللغات بجامعات عين شمس، القاهرة، حلوان ومعهد الدراسات والبحوث العربية، فضلا عن مجموعة من الطلاب العرب الدارسين في مصر.

اشتمل برنامج الدورة على أربعة محاور أساسية تضم ٣٥ محاضرة وسمنار، ٧ مجموعات أركان للنقاش، عرض وتحليل لعدد من الأفلام التسجيلية والوثائقية، وزيارات ميدانية إلى ٥ من المؤسسات والمراكز العاملة في مجالات حقوق الإنسان . كما اشتمل برنامج الدورة على جلستي حوار مفتوح الأولى حول "كيف تدير مؤسسات الدولة حقوق الإنسان ؟"، شارك فيها المستشار سناء خليل مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل، والثانية مع عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، حول "دور المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ".

تناولت موضوعات الدورة مجموعة من القضايا العامة والأساسية في حقوق الإنسان، منها حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، وحالة الثقافة العربية، الحقوق السياسية والمدنية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، القانون الدولي الإنساني، حرية الرأي والتعبير، العولمة والعولمة المضادة، قيم التسامح والديمقراطية في المجتمع المصري، التواطؤ المجتمعي على العنف ضد المرأة، كما تضمن البرنامج شهادات ومواقف طلابية تتناول قضية الحريات الأكاديمية.

قام بتقديم المحاضرات ٣٥ محاضرا من المفكرين وأساتذة الجامعات والمتخصصين في قضايا حقوق الإنسان ، هذا فضلا عن مشاركة الطلاب أنفسهم في تنظيم وإدارة مجموعات أركان النقاش طيلة أيام الدورة.

تكريما لعاشق الجنوب

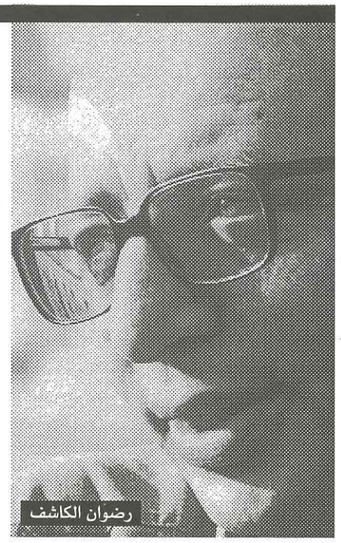

رضوان الكاشف

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الثقافي الروسي في ٢٥ يوليو ٢٠٠٢ أمسية بعنوان "عاشق الجنوب" تكريما للمخرج الراحل رضوان الكاشف، الذي شكلت أفلامه الثلاثة التي أخرجها خلال عمره الفني القصير علامة بارزة في دور الفنون في تناول قضايا الفئات المستضعفة والمهمشة في المجتمع وتسليط الأضواء على حقوقها المهدرة.

وتأتي هذه الأمسية في إطار الأنشطة التي يتبناها مركز القاهرة من خلال برنامجه الخاص بالسينما وحقوق الإنسان. وقد عقدت الأمسية بمقر المركز الثقافي الروسي، وعرض خلالها فيلم "عرق البلح"، وحضرها حشد كبير من الأصدقاء والمحبين والمقدرين لإبداع رضوان الكاشف.

وتضمنت الأمسية حوارا مفتوحا حول المشوار الفني لرضوان الكاشف ومدى ارتباط أفلامه بحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وقد شارك في الحوار كل من الناقد السينمائي سمير فريد، والناقدة السينمائية ماجدة موريس، فضلا عن علي مراد مدير عام استديو مصر. وأدارت الحوار سماح قناوي من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

دورة لتعليم حقوق الإنسان بالسودان

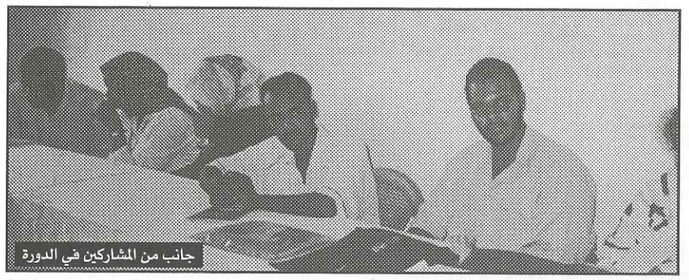
جانب من المشاركين في الدورة

اختتمت في السابع من يوليو بالعاصمة السودانية الخرطوم- الدورة التدريبية في مجال حقوق الإنسان لطلاب الجامعات السودانية. وقد نظم الدورة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالاشتراك مع مركز الخرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئية، وكانت الدورة قد افتتحت في الثاني من يوليو بحضور كل من أمير محمد سليمان رئيس مركز الخرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئة، مجدي النعيم عضو اللجنة التنفيذية لمركز القاهرة، وزينب عباس ممثل مركز القاهرة في الخرطوم. وتأتي هذه الدورة ضمن سلسلة من الأنشطة التي تندرج في إطار برنامج السودان الذي يتبناه مركز القاهرة والتي نظم بعضها في الفترة الماضية بالتعاون مع مختلف المجموعات السودانية العاملة في مجال حقوق الإنسان .

شارك في الدورة ثلاثون طالبة وطالبا سودانيا ينتمون إلى ثماني جامعات وكليات جامعية سودانية. وقام بالتدريب وإلقاء المحاضرات مدربون متطوعون من أسرة المركزين. وقد ناقشت الحلقات التدريبية الأسس الفلسفية والتاريخية لحقوق الإنسان ، والآليات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان ، وأوضاع حقوق الإنسان وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان، و آليات مناهضة التعذيب، وأوضاع وحقوق المرأة إلى جانب الحقوق والحريات الأساسية.

سبل تعزيز الآليات الدولية في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

تقدمت نحو ٩٠ منظمة غير حكومية معنية بنشر وتعليم حقوق الإنسان، ومن بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بمجموعة من التوصيات المقترحة بشأن الآليات الدولية لتعزيز نشر وتعليم حقوق الإنسان في العالم استجابة لقرار الأمم المتحدة الذي كان قد حدد السنوات العشر من ١٩٩٤-٢٠٠٤ عقدا خاصا بتعليم حقوق الإنسان .

وقد جاءت هذه التوصيات التي جرى تقديمها إلى الجلسة الثامنة والخمسين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان – مؤكدة ضرورة النظر إلى تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها عملية متواصلة تتعزز في ظلها إجراءات الدفاع وحماية حقوق الإنسان على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال تنسيق المهام والأدوار بين مختلف المؤسسات والأطراف المعنية.

طالبت التوصيات بما يلي:

أولا: تعيين مقرر خاص حول تعليم حقوق الإنسان في المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتركز مهامه في:

● التقرير بشأن الحق في تعليم حقوق الإنسان والصعوبات التي تواجه تطبيقاته، وذلك عن طريق المعلومات والتعليقات الواردة من الدول، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، للوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

● المراقبة وإصدار التوصيات بخصوص تطبيقات الدول لما جاء في تقرير المفوضية السامية حول التقييم النصفي لعقد الأمم المتحدة حول تعليم حقوق الإنسان.

● التوضيح للدور المركزي لتعليم حقوق الإنسان، مع التأكيد على البعد التمكيني لها في تعزيز وتطبيق كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية.

● التقرير بشأن الجهود التعليمية لتعزيز وتقوية المساواة النوعية، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة و الأخذ في الاعتبار تقييم جهود التنمية البشرية، القضاء على الفقر، وكافة أشكال التمييز وعدم التسامح والإرهاب.

● تطوير الحوار المنتظم ومناقشة إمكانات العمل المشترك مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المعنية بتعليم حقوق الإنسان، مع تأكيد التنسيق مع المقرر الخاص ومجهوداته، حول الحق في تعليم حقوق الإنسان.

● تقديم تقرير دوري إلى مفوضية حقوق الإنسان، يستهل في جلستها الـ ٥٩ القادمة، على أن يتضمن أنشطة المقرر حول برنامج العمل الخاص.

ثانيا: تأسيس صندوق تمويل يدار عبر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والدعم الفني. و يهدف الصندوق إلى توفير الدعم للأنشطة الخاصة بتعليم حقوق الإنسان، بما فيها بناء القدرات في تعليم حقوق الإنسان.

ثالثا: عقد ورش عمل تهدف إلى تعريف الأولويات ووضع الأجندة وخطوط العمل لما تبقى من سنوات عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، وذلك بالتركيز على:

● تطوير آلية لأفضل النماذج الممارسة في تعليم حقوق الإنسان في كل القطاعات وكل مستويات النظام التعليمي، مع تحديد آليات القياس المناسبة لتقييم أثر هذه النماذج على المستوى الإقليمي والمحلي، و نشر هذه المعلومات عبر قنوات الأمم المتحدة.

● تأسيس استراتيجيات واضحة لتنمية قدرات تعليم حقوق الإنسان على النطاق المحلي والإقليمي والدولي.

● توضيح الاستراتيجيات الداعمة لمنظور حقوق الإنسان للتنمية، بما يؤكد التعزيز المتبادل بين تعليم حقوق الإنسان واستراتيجيات التنمية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق استراتيجيات التمكين والقضاء على الفقر.

● دعم ومساندة الجهود الخاصة بمكافحة العنصرية وكل أشكال التمييز وعدم التسامح كما جاءت في المعايير الدولية المتفق عليها، وآخرها المؤتمر الدولي ضد العنصرية

رابعا: على المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تدعو الهيئات الأخرى ذات الصلة بصياغة توصياتها بشأن تعليم حقوق الإنسان، وأن تدعو الدول الأطراف لتقديم تقاريرها حول التقدم المحرز في مجال تعليم حقوق الإنسان على ضوء تلك التوصيات.

ويذكر في هذا السياق، أن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سبق وأن عقد مؤتمره الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي في أكتوبر ٢٠٠٠، الذي تناول قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، استنادا على عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان .وكان المؤتمر قد خرج بمجموعة من التوصيات تلخصت فيما أسماه بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وقد أدرجت هذه التوصيات إلى حد كبير، في التوصيات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية إلى الجلسة ٥٨ لمفوضية حقوق الإنسان في أبريل المنصرم.

بحثاً عن مدارس صديقة للأطفال

جانب من الأطفال المشاركين في مشروع المدارس الصديقة

تلقى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان رسالة شكر وتقدير من إدارة مدرسة الجبرتي الإعدادية للبنين -التابعة لإدارة المعادي التعليمية- وذلك تقديرا للدور الذي لعبه المركز ضمن مشروع "المدارس الصديقة للأطفال" في الفترة من ١٦-٢٠ فبراير ٢٠٠٢ وأعربت الرسالة عن تقدير المدرسة وأسرة التدريب بها لمشاركة المركز في هذا النشاط الذي أعطى الطلاب جرعة قوية في الكشف عن الذات والتعبير الجميل، وفي تعويدهم على تحمل المسئولية وإنكار الذات.

وكان مكتب الخدمة النفسية بمدرسة الجبرتي قد تبنى تنظيم هذا المشروع بمشاركة مركز القاهرة. وقد انطلقت فكرة المشروع عمليا في أعقاب المؤتمر الدولي الذي عقد بتايلاند عام ١٩٩٥ حول "التعليم للجميع"، مستهدفة ليس فقط ضمان إلحاق جميع الأطفال بمدارس التعليم الأساسي، بل ضمان انتظامهم وبقائهم واستمرارهم في العملية التعليمية عبر تحسين مستوى ونوعية التعليم المقدمة لهم، بالإضافة إلى تضييق الفجوة بين الجنسين في التمتع بالتعليم.

وأخذا في الاعتبار طبيعة وآلية النظام التعليمي المصري فقد استهدف المشروع إعطاء وعي مغاير يقوم على الابتعاد عن طرق التدريس التقليدية ذات الطبيعة التلقينية والتسلطية، ودفع التلاميذ والمعلمين معا لصياغة العلاقة بينهما في إطار ينزع نحو وضع حد للعنف السائد في المدارس المصرية، والعمل على استيعاب الطاقات الإبداعية للطلاب وتشجيعهم على تنمية هذه الطاقات عبر مناخ ديمقراطي مناسب.

وقد شمل برنامج المشروع الذي تلقاه ٥٠٠ طالب يمثلون نصف عدد طلاب المدرسة، محوراً فنيا بتخصيص قاعة رسم مفتوحة يقوم فيها الطلاب بتصميم موضوعات ترسم صورة للمدرس لدى التلاميذ وللمدرسة التي يفضلها في المستقبل، وكيف يرى الطلاب أنفسهم في سياق العملية التعليمية، فضلا عن عمل اسكتشات فنية بالصلصال والعرائس الورقية تتعلق بموضوعات متصلة بالعملية التعليمية.

كما شمل البرنامج أيضا محورا ثقافيا تمثل في عدد من الندوات والحوارات حول مفهوم المدارس الصديقة للطفل، واتفاقية حقوق الطفل وثقافة العنف.

كما خصص اليوم الختامي للاحتفال بيوم الطالب العالمي الموافق ٢١ فبراير، واستعراض بعض المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الطفل الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك تأثير الحصار الدولي على العراق على الطفل العراقي.

وقد أثار هذا المشروع اهتماما واسعا لدى المسئولين بالإدارة التعليمية بالمعادي ولدى عدد من المدارس التابعة لها، وجدت ترجمتها في الدعوة إلى تعميم هذا النشاط في كافة المدارس التابعة للإدارة التعليمية.

هل من إرادة سياسية لتطوير برنامج دعم قدرات المؤسسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان؟

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في العاشر من يوليو اجتماعا تشاوريا ضم ممثلي عدد من المنظمات غير الحكومية في مصر وعدداً من المسئولين عن البرنامج التدريبي المقترح لدعم قدرات المؤسسات الحكومية المصرية في مجال حقوق الإنسان، والذي يجري الإعداد له بالتعاون بين وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

استهدف الاجتماع الذي ضم ١٧ مشاركا التعرف على رؤى المنظمات غير الحكومية تجاه البرنامج المقترح وإمكانات تطويره. وقد أبرزت مناقشات المشاركين عددا من النقاط في مقدمتها:

١- ضرورة تواصل حلقات المشروع لتشمل صانعي القرار داخل الهيئات التنفيذية جنبا إلى جنب مع الهيئات التشريعية والإدارية والنيابية.

٢- النظر إلى مشروع بناء القدرات على حقوق الإنسان كأحد مشروعات التنمية بما يتطلب توسيع دوائر المستفيدين منه جغرافيا بحيث لا تتركز فعاليات المشروع على العاصمة وحدها.

٣- ضرورة تنوع موضوعات البرنامج التدريبي وتناولها في إطار الواقع المصري، والابتعاد عن طرق التدريب التقليدية القائمة على التلقين والمحاضرات وابتداع أساليب تتيح للمشاركين أوسع قدر من الحوار والتفاعل مع الموضوعات التي يطرحها البرنامج.

٤- إيلاء اهتمام خاص في تصميم البرامج التدريبية للموضوعات المتصلة بإنفاذ العدالة الجنائية وتطوير الأداء المهني للمتدربين المسئولين عن إنفاذها من رجال الشرطة والنيابة والقضاء.

٥- مراعاة تمثيل النوع الاجتماعي بشكل عنصراً أساسيا في نجاح المشروع، ومن ثم يتعين ضمان مشاركة حقيقية للمرأة سواء في تصميم البرنامج التدريبي واختيار موضوعاته، أو في تقديمه، وكذلك في تلقي التدريبات.

٦- من الضروري في مجال تقييم مدى استفادة المشاركة من برنامج بناء القدرات، العمل على قياس مدى التغير في الاتجاهات والميول الذاتية والمؤسسية، بما يعني تصميم استمارات خاصة توزع على المشاركين قبل بداية البرنامج التدريبي وخلاله وفي ختامه. كما يتطلب الأمر كذلك وضع خطط عملية لمتابعة المتدربين بعد إتمام التدريب وإيجاد صيغ متنوعة للتواصل معهم.

٧- تشكل قنوات التشاور بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية ذات الصلة عنصرا هاما في تطوير مثل هذه البرامج، ومن ثم يتعين العمل على المحافظة على وتطوير القنوات التشاورية المتاحة.

سواسية
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

الملف

تحرير الشعوب.. طريق تحرير الأوطان

شارك في إعداد الملف
- سيد إسماعيل ضيف الله
- محي الدين سعيد
- يارا شاهين

هذا الملف

منذ إعادة اجتياح الأراضي الفلسطينية المحتلة في أبريل الماضي وما اقترن به من مجازر في جنين ونابلس وغيرها، استعادت الأذهان حالة الشعور بالعجز العربي المهين عندما اجتاحت إسرائيل عام ١٩٨٢ العاصمة اللبنانية، ودبرت أبشع المجازر في صبرا وشاتيلا.

وتزداد مرارة هذا الشعور بالعجز إذا ما تذكرنا أن ٣٥ عاما قد مضت حتى الآن على هزيمة ١٩٦٧ التي ما تزال آثارها جاثمة على الصدور ليس فقط عبر استمرار الاحتلال، بل عبر ما أفضت إليه هذه الهزيمة من استلاب للإرادة السياسية العربية على كافة المستويات، وما جسدته من انهيار أحلام قومية عبرت عنها على وجه الخصوص ثورة يوليو ومشروعها الناصري الذي تبدد بفعل تداعيات الهزيمة، ولم يبق منه سوى الاحتفال السنوي بالثورة التي انقضى عليها خمسون عاما.

يتوقف هذا الملف إذن عند حالة الإخفاق العربي المزمن والعجز عن الفعل في مواجهة احتلال يعربد، واختلال فادح في موازين القوى العالمية يجعل العرب بصورة أو بأخرى خارج إطار التاريخ. ويطرح الملف في هذا الإطار العديد من القضايا والتساؤلات التي طرحها المركز على أطراف الحركة العربية لحقوق الإنسان وعلى العديد من المثقفين والسياسيين بهدف بلورة رؤى محددة تساعد على الخروج من هذا المأزق الراهن.

في هذا السياق يقدم الملف نص الرسالة الموجهة للرأي العام في الخامس عن يونيو التي أعدها مركز القاهرة ووقعتها ٣٥ منظمة عربية حاملة رؤية المنظمات العربية للأوضاع العربية المتردية ، ومؤكدة على أن إعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط ضروري للخروج من هذه الأوضاع ومشددة على أن تحرير الشعوب هو الطريق لتحرير الأوطان، ويقدم الملف أيضا حصيلة المداولات التي أجراها المركز عبر عدد من الأمسيات الثقافية من خلال صالون بن رشد، حاول من خلالها العديد من المثقفين المصريين الإجابة على العديد من التساؤلات ذات الصلة، في مقدمتها هل يمكن أن ينهض العرب وأن يستجمعوا مقومات بناء الإرادة الوطنية بدون الديمقراطية؟ وهل كان ممكنا تدارك أسباب الإخفاق العربي إذا ما كتب الانتصار للجناح الديمقراطي داخل صفوف العسكر الذين قاموا بثورة يوليو؟ وكيف يتعامل العرب مع المشروع الإمبر اطوري الأمريكي الذي يجري تدشينه بوجه خاص من بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن؟.

إن تأمل المشهد العربي، وعجز الشارع العربي رغم هبته الواسعة منذ الاجتياح الأخير للأراضي المحتلة يفرض وبإلحاح قضية غياب الأدوات الديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان العربي . فهل على شعوبنا أن تنتظر أن تأتي رياح التغيير والإصلاح عبر ضغوط خارجية تمليها حسابات ومصالح أمريكية على غرار الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي طرحت إصلاح السلطة الفلسطينية كشرط أساسي للتعامل معها في محاولة لصرف الأنظار عن حقوق الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال، وفي العودة وفي إقامة دولته المستقلة، وبصرف الأنظار عما تمارسه سلطات الاحتلال من جرائم لواد كفاح الشعب الفلسطيني من أجل انتزاع تلك الحقوق.

لقد كان الإصلاح ومقرطة السلطة الفلسطينية مطلبا ملحا من قبل المؤسسات الحقوقية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، عبر أكثر من سبع سنوات، باعتباره المدخل الضروري لتعبئة كافة طاقات الشعب الفلسطيني من أجل التحرير، والآن فإن السلطة الفلسطينية التي بددت هذه السنوات في تضييق الخناق على المطالبين بالإصلاح، تحاول – وفي ظروف بالغة الصعوبة– أن تبدي قدرا من التجاوب مع الإصلاح" الذي تنشده الإدارة الأمريكية وسلطات الاحتلال.

ما هو موقف المؤسسات الحقوقية الفلسطينية من ذلك "الإصلاح" الذي تمليه الضغوط الأمريكية وطائرات الأباتشي والدبابات الإسرائيلية؟ سؤال آخر حرصت سواسية أن تقدم بعض الإجابات عليه من خلال إسهامات المنظمات الفلسطينية وبعض رموزها، والتي سيطالعها القارئ عبر هذا الملف.

تحرير الشعوب هو الطريق لتحرير الأوطان

رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى الرأي العام العربي في ذكرى ٣٥ عاما على هزيمة يونيو ١٩٦٧

٣٥ عاما تمر على هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثما على الأراضي العربية في الجولان ومزارع شبعا والضفة وغزة والقدس، وشاهدا على عجز النظام العربي عن الفعل وتآكل الإرادة السياسية العربية الذي تجلى بأفدح صوره في التخاذل السياسي العربي المهين تجاه اجتياح إسرائيل للضفة الغربية وارتكابها أبشع المجازر في نابلس وجنين. ٣٥ عاما يتأكد خلالها، ليس فقط العجز الفادح للنظام العربي عن محو آثار تلك الهزيمة، بل استفحال آثارها عاما بعد آخر.

إن العجز الراهن يعيد إلى الأذهان نفس المشهد الذي تكرر من قبل عندما اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان عام ١٩٧٨، ثم عندما احتلت أول عاصمة عربية بيروت– عام ١٩٨٢، وأقدمت على ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا.

منذ وقعت هزيمة ١٩٦٧ بدأ تنامي الإدراك بصورة متزايدة إلى أن مصادرة الحريات والتغييب القسري للشعوب عن المشاركة في تقرير مصيرها قد قاد إلى تلك الانتكاسة الكبرى، وهو ما عبرت عنه شعارات وهتافات التحركات الشعبية الغاضبة في هباتها العفوية بعد شهور قلائل من الهزيمة.

وفي عام ١٩٨٢ بدا الشارع العربي عاجزا بدوره عن تحويل غضبته–رغم كل مظاهر الاحتجاج العارم– إلى فعل مؤثر بعد احتلال بيروت ومجازر صبرا وشاتيلا. بل إن المفارقة الكبرى في ذلك الوقت تجسدت في أن أكبر مظاهرة احتجاج على تورط شارون في لبنان وفي مجازر صبرا وشاتيلا، خرجت في تل أبيب، وأن التحقيق الوحيد الذي أجرى في أعقاب تلك المجازر، هو الذي قامت به لجنة كاهانا في إسرائيل، التي أدانت في ذلك الوقت شارون وأوصت بإعفائه من منصب وزير الدفاع.

لقد دعا المثقفون العرب في ذلك الوقت إلى مؤتمر في قبرص بعد أن تعذر اجتماعهم في أية عاصمة عربية، وتوصلوا إلى أن الهزائم والانتكاسات المتتالية التي منى بها العرب، تنبع من سياسات النظم العربية التي قايضت أو صادرت الحريات الأساسية وحقوق الإنسان بدعاوى تحقيق العدالة الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية أو التطلعات القومية في الوحدة العربية ومواجهة التحديات الخارجية، فلم يتحقق لا العدل الاجتماعي ولا التنمية ولا الوحدة، وفي نفس الوقت خسرنا الأرض وكرامة الوطن والمواطنين. وانتهى المثقفون في ذلك الاجتماع إلى تشكيل منظمة إقليمية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعلى مدى عقدين من الزمان، ظلت المنطقة العربية هى الأقل تأثرا برياح الديمقراطية وعمق تحولاتها التي عرفتها مناطق أخرى من العالم، ولم يتعد الأمر بعض التحسينات التي لم تمس جوهر البنى الاستبدادية للنظم العربية في مجملها، وكان مرور هذين العقدين كافيا للنكوص عن معظم هذه التحسينات في أغلب البلدان العربية، ومصادرة أهم الأدوات الكفاحية والتنظيمية للشعوب العربية، ولينحسر إلى حد كبير دور الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، بل ويجري تقديم الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها جزءا من مؤامرة غربية، وينظر إلى منظمات حقوق الإنسان التي ولدت خلال هذه الحقبة باعتبارها العدو الذي ينبغي محاصرته، بإجراءات قانونية وتدابير أمنية فضلا عن حملات تشويه السمعة التي تصل إلى حد التخوين.

لذلك عندما يتحرك الشارع العربي الآن كما لم يتحرك من قبل– فإن تحركه لا يكشف وحسب عمق الهوة التي تفصل بين طموحاته وعجز هياكله السياسية، بل يكشف أيضا افتقار الشارع العربي لتلك الأدوات التنظيمية التي يمكن أن تحول غضبته إلى فعل مؤثر على حكوماته، كما يكشف الافتقار الهائل في بلداننا لحريات التعبير، حتى عندما يتعلق الأمر بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، أو إعلان صيحات الغضب على السياسة الأمريكية والجرائم الإسرائيلية.

في العالم العربي وحده فقد مواطنون حياتهم ثمنا للتظاهر والاحتجاج، بل وتجاسر مسئولون عرب على إعلان حظر مظاهرات التضامن مع الشعب الفلسطيني! بينما كانت أوروبا وأمريكا مسرحا لمظاهرات سلمية متوالية يشارك فيها عشرات الألوف –بكل حرية وأمان– بينهم أبناء الجاليات العربية. وعلى حين نجح الشارع في أوروبا في التأثير ولو بصورة نسبية، مثلما انعكس في قرارات برلمانات مقاطعات بلجيكية بمقاطعة إسرائيل، ومطالبة البرلمان الأوروبي لحكومات الاتحاد الأوروبي بتجميد اتفاق الشراكة مع إسرائيل وحظر تصدير الأسلحة إليها، فقد صمت الحكومات والبرلمانات العربية آذانها عن المطالب المرفوعة سواء إلى الحكومات العربية أو حتى إلى دول العالم شتى– بفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على إسرائيل من أجل إجبارها على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية.

إننا ندرك أن الأمر يتعدى بالطبع حدود العناد والمكابرة من جانب النظم العربية تجاه مطالب شعوبها، وهو وثيق الصلة بالدرجة الأولى بغياب الإرادة السياسية للنظام العربي التي تمكنه من تصحيح أوضاعه وتجاوز حالة الهوان التي من المؤكد أن الحكومات العربية ذاتها تستشعرها.

فقد أفضى غياب الديمقراطية طيلة عقود سابقة، إلى تبديد هائل لعناصر القوة الأساسية في عالمنا العربي، وإلى إخفاقات محبطة لطموحات تحديث حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ووجد ذلك ترجمته على وجه الخصوص في اختلال موازين القوى الداخلية والخارجية بشكل فادح لغير صالح العرب، وأفضى إلى عجز السياسة الخارجية عن إحراز تقدم على صعيد كسب الدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

الأكثر إيلاما ومهانة، أن سفاحا ومجرم حرب مثل شارون، لا يجد غضاضة في استثمار غياب الديمقراطية واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، للتغطية على جرائمه أو للتهوين من فظاعتها والتنصل من المحاسبة عليها.

لقد أهدرت طاقات ومقدرات عربية هائلة في العديد من المغامرات العسكرية التي لم تجد من يوقفها أو يحاسب المسئولين عنها، ودفعت شعوبنا ثمنا فادحا للحروب العربية–

العربية، والحروب الأهلية العربية، وأدى إهدار حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وتجاهل التنوع الثقافي في عالمنا العربي إلى صراعات داخلية طاحنة، ربما فاقت خسائرها ما خسره العرب في صراعهم مع إسرائيل عبر أكثر من خمسة عقود. وتآكلت مقدرات العرب في التنمية بفعل ذلك وبتضافره مع تفشي الفساد وتبني سياسات واستراتيجيات للتنمية الاقتصادية تفتقر إلى الرشاد، بفعل استئثار النخب الحاكمة بصنع السياسات واستبعاد أية آليات ديمقراطية تؤمن فرص المراجعة والتصحيح والرقابة والمحاسبة. وليس أدل على ذلك من أن البلدان العربية التي تحتل ترتيبا متأخرا بين دول العالم من حيث مؤشرات التنمية واحترام حقوق الإنسان هى ذاتها التي تحتل مكانا متقدما فيما يتعلق بمؤشرات تفشي الفساد وغياب قواعد الشفافية والمحاسبة.

وليس أدل على إخفاقات العرب في التنمية وفي النهوض باقتصادياتهم من تراجع نصيبهم في التجارة الدولية إلى أقل من ٣٪ يشكل النفط معظمها، وليس أدل على ذلك أيضا من أن المبادرات الشعبية الرامية لمقاطعة البضائع والشركات الأمريكية تصطدم بدورها بمخاوف أن تلحق هذه المقاطعة أضرارا أكبر بالاقتصاديات العربية وبالمواطنين العرب، أكثر مما تلحق بالاقتصاد الأمريكي وشركاته.

ولا يبدو خلال هذه العقود الممتدة من نجاحات للنظام العربي، أكثر من استثماره لهزيمة ١٩٦٧ ذاتها لإحكام القبضة على الشعوب وتكميم الأفواه بزعم الإعداد لمعركة – لن تأتي– لا يعلو صوت عليها!

إن قدرة العرب على تعديل موازين القوى لصالحهم يقتضي نضالا لا يلين من أجل انتزاع الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. تلك هى الركيزة الأساسية من أجل الحفاظ على كرامتنا كمواطنين أولا، ومن أجل تنمية حقيقية؛ عمادها البشر وهدفها الأساسي البشر أيضا، ومن أجل التصدي لكل مظاهر الفساد وإهدار الموارد والطاقات، ومن أجل استعادة عناصر القوة والطاقات العربية المهدرة وتوظيفها بصورة رشيدة.

إن عقودا ممتدة من الإخفاقات العربية في شتى المجالات تقتضي أن تتصدر حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية نضالات كافة القوى والجماعات الغيورة على مصالح أوطانها، انطلاقا من إدراكها أن الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عن الحقوق الجماعية للشعوب بصفة عامة لن يتأتى في ظل غياب الديمقراطية وتضاؤل فرص التمتع بحرية الرأي والتعبير وبحقوق التنظيم.

إن المنظمات الموقعة على هذه الرسالة تحث كافة القوى السياسية والمدنية في العالم العربي على تعزيز وتضافر جهودها من أجل إصلاح سياسي ودستوري شامل، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية دستوريا وقانونيا وعمليا، وإنهاء حالات الطوارئ التي ترزح تحت ظلها بصورة مقننة أو غير مقننة– معظم الشعوب العربية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ووضع حد لعملية الاحتكار السياسي واستئثار شخص واحد أو حزب واحد بصنع السياسات الداخلية والخارجية، وتأمين آليات انتقال لتداول سلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة تقوم على احترام التعددية وتكفل فيها فرص متكافئة للجميع، بما يضمن أن تكون تعبيرا أمينا عن التنوع السياسي والفكري والثقافي في مجتمعاتنا.

إن النهوض الديمقراطي واستعادة قدراتنا على بناء منظماتنا السياسية والمدنية بحرية هو أيضا الضمان لتأسيس حركة مدنية عربية عابرة للحدود تشكل نواة لجبهة تضامن مدني عالمي مع حقوق الشعب الفلسطيني.

بغير ذلك ستبقى آثار هزيمة ٦٧ قائمة، ويبقى تحرير الوطن والمواطن مجرد حلم بعيد المنال، ويستمر العجز والانهيار.

لا مجال للفصل بين الوطن ومواطنيه .. ولا بين تحرير الأوطان وتحرير الشعوب.

المنظمات الموقعة

١- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان (البحرين)
٢- الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان (لبنان)
٣- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
٤- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان (الجزائر)
٥- الرابطة الليبية لحقوق الإنسان (ألمانيا)
٦- الشبكة العراقية للتنمية وحقوق الإنسان (لندن)
٧- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان (فلسطين ٤٨)
٨- المجموعة السودانية لحقوق الإنسان (السودان)
٩- المركز المصري لحقوق المرأة (مصر)
١٠- المنظمة العربية لحقوق الإنسان (لندن)
١١- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
١٢- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (مصر)
١٣- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (المغرب)
١٤- بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (فلسطين)
١٥-جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (لبنان)
١٦- جمعية القانون (القدس-فلسطين)
١٧- دار الخدمات النقابية والعمالية (مصر)
١٨- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (تضم ٩٢ منظمة من الضفة الغربية وقطاع غزة) (فلسطين)
١٩- لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا (سوريا)
٢٠- لجنة الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في تونس (فرنسا)
٢١- مؤسسة الأرشيف العربي (الأردن)
٢٢- مؤسسة الحق (رام الله-فلسطين)
٢٣- مركز البحرين لدراسات حقوق الإنسان (البحرين)
٢٤- مركز الأردن الجديد للدراسات (الأردن)
٢٥- مركز الخرطوم لحقوق الإنسان (السودان)
٢٦- مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (فلسطين)
٢٧- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)
٢٨- مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة-فلسطين)
٢٩- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف (مصر)
٣٠- مركز حماية حرية الصحفيين (الأردن)
٣١- مركز دراسات المرأة الجديدة (مصر)
٣٢- مركز هشام مبارك للقانون (مصر)
٣٣- ملتقى المجتمع المدني (اليمن)
٣٤- منتدى الحقيقة والإنصاف (المغرب)
٣٥- ميزان/مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (الأردن)
٣٦- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مصر)

أي إصلاح في ظل الاجتياح..؟!

أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن "الإصلاحات" الجارية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والتي بدأت من بعد العدوان العسكري الإسرائيلي الشامل على الضفة الغربية لا تمت بصلة لمطالب المجتمع المدني الفلسطيني منذ سبع سنوات والرامية إلى إرساء حكم ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. ولاحظ المركز أن لغة "الإصلاح" التي يجري تداولها الآن تأتي من قبل الكيانات نفسها التي عارضت الإصلاح لسنوات، وهى تحديدا إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد المركز الفلسطيني أن العدوان الإسرائيلي غير المسبوق لا يجعل السلطة الوطنية في حل من التزامها باحترام حقوق الإنسان، وأضاف بأن إساءة استخدام الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية لمقولات الإصلاح من أجل تكريس الاحتلال لا يقلل الحاجة إلى مؤسسات قوية قابلة للمحاسبة في المجتمع الفلسطيني، مضيفاً أن السلطة التنفيذية لم تبد أية مؤشرات على تبنيها الحقيقي للمبادئ التي يفترض أن تحافظ عليها هذه الإصلاحات، وفي مقدمتها استقلال القضاء وسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية حقوق الإنسان .

قانون السلطة القضائية

ولاحظ المركز أن قانون السلطة القضائية الذي صادق عليه الرئيس عرفات مؤخرا كان قد أقر قبل أربع سنوات بمشاركة من قطاعات المجتمع المختلفة بيد أنه في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المناطق الفلسطينية ومؤسسات السلطة الوطنية، بما في ذلك مراكز الشرطة والمحاكم يصبح التطبيق الملائم للقانون أقرب إلى المستحيل. هذا فضلا عن أن السلطة الفلسطينية نفسها تضرب بهذا القانون عرض الحائط إذ سعت إلى تعديله بشكل غير قانوني بعد المصادقة عليه ونشره، كما أنها رفضت تنفيذ قرار صادر عن محكمة العدل العليا بالإفراج الفوري عن أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمعتقل منذ شهر يناير ٢٠٠٢ دون توجيه اتهام له، وذلك تحت ضغط إسرائيلي وأمريكي على السلطة الفلسطينية.

وتمعن السلطة الفلسطينية في تجاهل مواد قانون السلطة القضائية بحرصها على الإبقاء على عدد من القضاة في مناصبهم رغم تجاوزهم السن القانوني لتقاعد القضاة.

القانون الأساسي

رغم مصادقة الرئيس عرفات على القانون الأساسي في ٢٨ مايو أي بعد مرور حوالي خمس سنوات من إقراره في المجلس التشريعي الفلسطيني، إلا أن القانون لم ينشر بشكل رسمي بعد، لذا لا يمكن تطبيقه الآن. هذا، فضلا عن أن القانون الأساسي كان قد استهدف وضع إطار قانوني للمرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقات أوسلو، ومع انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من مايو ١٩٩٩، وانهيار عملية أوسلو فإن السياق الذي وضع القانون الأساسي من أجله لم يعد قائما، ويكاد القانون أن يكون غير ذي جدوى طالما ليست هناك عملية سياسية أوسع لحل قضايا تعتبر حاسمة بالنسبة لممارسة الحق الفلسطيني في تقرير المصير.

الانتخابات

لقد كان مطلب إجراء انتخابات جديدة للرئاسة والمجلس التشريعي مطروحا منذ وقت مبكر على أجندة مؤسسات المجتمع المدني التي حذرت مرارا من أن شرعية السلطة الفلسطينية ستستمر في التآكل ما لم تتم انتخابات جديدة. والآن و رغم إعلان السلطة الفلسطينية مؤخرا عزمها على إجراء انتخابات جديدة، إلا أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يستبعد أن تجري انتخابات حرة وديمقراطية عادلة في المستقبل القريب وذلك في ظل الاجتياحات المستمرة والحصارات المشددة على مناطق السلطة الفلسطينية، وفي ظل كذلك السياسات الشارونية الساعية إلى القضاء على التمثيل السياسي الفلسطيني بشكل عام والسلطة الفلسطينية بشكل خاص، وذلك بتدمير البنية التحتية والاعتداء على المؤسسات المدنية الفلسطينية.

ولاحظ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه لا يبدو واضحا إذا ما كانت الانتخابات المقترحة ستشمل القدس الشرقية المحتلة أم لا، لأن استثناء القدس الشرقية سيعني تجريد ٢٣٥ ألف فلسطيني من حقوقهم المدنية، ويضفي الشرعية على ضم إسرائيل غير القانوني للجزء المحتل من المدنية.

ويذهب المركز الفلسطيني إلى أن الانتخابات الوحيدة التي يمكن تصورها في الوقت الحالي ستكون على مستوى محلي ضيق، ولهذا التصور إشكالياته، فتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بانتوستانات (معازل) سيجعل من توحيد المعايير والتنسيق لأية انتخابات أقرب إلى الاستحالة.

حصانة الأجهزة الأمنية

لقد سبق المركز الفلسطيني أن انتقد الحصانة التي تتمتع بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ إنشائها مما ساعدها على أن تطلق يدها منتهكة حقوق الإنسان الفلسطيني في شكل اعتقالات غير قانونية وتعذيب بل والاعتداء على المعارضين السياسيين وأعضاء المجلس التشريعي والاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المظاهرات.

ومن ثم فإن المركز يستنكر اختزال السلطة الفلسطينية في نقاشاتها الدائرة حول تصورها لإصلاح الأجهزة الأمنية إلى نقاش حول عدد الأجهزة الأمنية وعلاقتها بوزارة الداخلية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا النقاش على أهميته إلا أنه قليل الأهمية بالنسبة لما ينبغي التأكيد عليه من مبادئ عامة تحكم عمل الأجهزة الأمنية ومنها الاحترام الكامل لسيادة القانون بما في ذلك التنفيذ الفوري لقرارات المحاكم، وخضوع هذه الأجهزة لسلسلة واضحة من الأوامر تحت السلطة المطلقة للمدعي العام ومحاسبة الأفراد الذين يخرقون القانون.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لا يتوقع إجراء إصلاحات ملموسة في السلطة الوطنية الفلسطينية في المستقبل المنظور، ويعبر عن قلقه من أن "الإصلاحات" السطحية قد صرفت الأنظار عن جرائم الحرب والانتهاكات المتواصلة للقانون الإنساني الدولية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويحذر المركز من أنه بدون اتخاذ خطوات ملموسة من جانب المجتمع الدولي من أجل ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة وانسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستستمر في التدهور.

وفي هذا السياق لن يكون إجراء إصلاحات حقيقية في السلطة الوطنية الفلسطينية فقط أمرا مستحيلا، بل إن السلطة نفسها على الأرجح ستستمر في مواجهة خطر التفكك.

إصلاح السلطة الفلسطينية بين المطالب المجتمعية والضغوط الخارجية

حمدي شقورة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

من المؤسف حقاً أن يفتح ملف الإصلاح في السلطة الفلسطينية بفعل ضغوط خارجية مارستها وما تزال أطراف دولية مشكوك في دوافعها ونواياها، فيما تم تجاهل المطالب المجتمعية الداخلية بالإصلاح والتغيير لعدة سنوات. وفي كل الأحوال فإن البشائر الأولى لعملية الإصلاح، بما في ذلك المرسوم الرئاسي الفلسطيني الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٨، ليست مشجعة وتبدو بعيدة عن حجم التوقعات المجتمعية بالإصلاح والتغيير الحقيقيين. ويبقى من المشروع أن نتساءل عن مدى إمكانية إحداث إصلاح وتغيير حقيقيين في ظل الظروف الراهنة الذاتية منها والموضوعية.

الأجندة الوطنية

كان الإصلاح الديمقراطي مطلباً مجتمعياً فلسطينياً منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، حملت رايته القوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، والقوى السياسية، والشخصيات العامة وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. ودوافع القوى الداخلية الفلسطينية تتبع من الحرص على المصلحة الوطنية وضمان قوة دفع ذاتية فلسطينية عبر توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار وبناء حكم مؤسسات والمضي قدماً في عملية تحول ديمقراطي تضع الأسس الصلبة لبناء دولة فلسطينية مستقلة تحترم حقوق الإنسان وتكرس حكم القانون ومبادئ الفصل بين السلطات. ووفقاً لهذه الرؤية فإن طريق الإصلاح يكسب المجتمع الفلسطيني القوة الداخلية ويحصنه أمام الضغوط والقوى الخارجية، إذ لا يمكن لمجتمع ضعيف من الداخل أن يظهر قوياً في الخارج. وعلى مدى السنوات الماضية تبلورت مطالب الإصلاح بصورة واضحة تماماً ومحددة المعالم، وأضحى هناك نوع من الإجماع لدى قوى المجتمع الفاعلة تقريباً حول ماهية الخطوات التي ينبغي على القيادة الفلسطينية الشروع في اتخاذها دون تأخير. ويأتي في مقدمة هذه الخطوات ما يلي:

١- إقرار القانون الأساسي الذي هو بمثابة الدستور في المرحلة الانتقالية :

٢- عقد انتخابات عامة ومحلية بشكل دوري ومنتظم.

٣- تكريس مبادئ الفصل بين السلطات وحكم القانون، خصوصاً:

- وضع حد لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.
- إقرار قانون السلطة القضائية
- احترام قرارات المحاكم الفلسطينية وتنفيذها ومعاقبة كل من يخالفها.
- التأكيد على صلاحيات النائب العام وتوفير الشروط المناسبة لأداء عمله دون تدخل.
- تقوية القضاء المدني وإلغاء محاكم أمن الدولة.
- التأكيد على دور الهيئة التشريعية في أعمال التشريع والرقابة والمحاسبة.

٤- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة ودمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين الفلسطينية، وفي طليعة ذلك وقف عمليات الاعتقال السياسي ومنع التعذيب والتحقيق الجدي في الادعاءات بممارسة جرائم التعذيب وتقديم مقترفيها للقضاء.

٥- تنظيم عمل الأجهزة الأمنية وضمان إخضاعها للمؤسسة السياسية وعدم تدخلها في غير اختصاصها.

٦- الشفافية في العمل الحكومي وضمان إخضاع هيئات حكومية تقوم بجباية أموال للرقابة المجتمعية.

بالإمكان التطرق إلى خطوات أخرى ضرورية، وكل واحدة من هذه الخطوات قد تكون موضوعاً للحديث مفصلاً. ولكن يهمني التأكيد من عرض الخطوات السابقة على أن موضوع الإصلاح ليس جديداً على المجتمع الفلسطيني وأنه كان وما يزال مطلباً مجتمعياً بالدرجة الأولى. ومن المؤسف حقاً أن هذه المطالب قوبلت بالإهمال واللامبالاة من جانب السلطة الفلسطينية. بل إن المطالبين بالإصلاح تعرضوا أحياناً للاعتقال والتنكيل، كما حدث مع الموقعين على ما عرف بـ "بيان العشرين" الذي صدر عن مجموعة من الشخصيات العامة الفلسطينية، بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي، في نوفمبر ١٩٩٩، وانتقد أداء السلطة الفلسطينية واتهمها باتباع "سياسة رهيبة من الفساد والإذلال والاستغلال للشعب الفلسطيني."

دوافع خارجية

أما دوافع وأهداف القوى الخارجية المطالبة بالإصلاح، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي مختلفة. ومن المثير للسخرية أن يتحول رئيس حكومة إسرائيل مجرم الحرب آرئيل شارون إلى داعية للإصلاح في السلطة الفلسطينية. ومن الغريب أن تحمل الولايات المتحدة الأميركية راية الإصلاح وهي نفسها التي دعمت وما تزال عشرات الحكام الفاسدين والأنظمة السياسية الفاسدة. والمتتبع لما يرشح من أخبار وتصريحات، يلحظ بلا عناء أن مطالب الإصلاح الأميركية الإسرائيلية بدأت عامة وغير محددة. أما اليوم فهي واضحة ومتبلورة باتجاه إجراء الترتيبات اللازمة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية لضمان تحييدها التام عن فعاليات الانتفاضة الفلسطينية بل وانخراطها في قمعها وتوفير الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

ولا تكترث الإدارة الأميركية وإسرائيل بأية جوانب أخرى للإصلاح. وحتى إذا أمعنا التفكير في تلك الجوانب فإننا نجابه بمعوقات وعقبات لا نهاية لها. ولنأخذ على سبيل المثال مسألة الانتخابات، وهي واحدة من أهم القضايا في عملية الإصلاح، لأنها تعطي التفويض الشعبي للحكام من أجل ممارسة عملهم كممثلين للشعب يحكمون نيابة عنه. فكيف بالإمكان عقد هذه الانتخابات في ظل استمرار جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال في جميع أنحاء

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ظل الاقتحامات وعمليات التوغل المستمرة للمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية؟ وكيف ستعقد هذه الانتخابات فيما تواصل قوات الاحتلال فرض حصار مشدد على جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والتي تحولت إلى معازل (بانتوستانات) غير متصلة بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية وإغلاق الطرق الرئيسية والفرعية؟ ففي مثل هذه الظروف، يبدو الحديث عن الانتخابات وكأنه نوع من الترف الفكري.

أما الدلائل الأولى من الاجراءات والخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية مؤخراً فلا تبعث على الاطمئنان لعملية إصلاح حقيقية وتتجاوز الجوانب الشكلية. يأتي في هذا السياق الاختبار العملي الأول لقانون السلطة القضائية الذي أقره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٤، والمتمثل في تحدي السلطة التنفيذية لأمر المحكمة العليا الفلسطينية، وهي أعلى هيئة قضائية فلسطينية، والقاضي بالإفراج الفوري عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات. ومنذ صدور قرار المحكمة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣ وحتى الآن ما يزال سعدات في سجنه في أريحا تحت حراسة أميركية- بريطانية، وفقاً لصفقة مع السلطة الفلسطينية. علماً بأن تحدي قرارات المحاكم جريمة يعاقب عليها القانون.

ويقدم التشكيل الوزاري الجديد الذي صدر في مرسوم رئاسي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٨، دليلاً آخر على غياب الإرادة في إجراء إصلاح حقيقي. وينظر الكثيرون في الأوساط الفلسطينية إلى أنه محض إصلاح شكلي ولا يعكس تغييراً حقيقياً. وعدا عن أهمية إجراء تغيير حقيقي في الحكومة الفلسطينية على مستوى جميع الوزراء، فإن المطلوب أيضاً إجراء الإصلاحات اللازمة في بنية الجسم البيروقراطي الفلسطيني، أي في هيكلية وأفراد جميع الإدارات الحكومية. ومن الأهمية بمكان تغليب المهنية في عمل الكادر الحكومي على الولاءات السياسية وضمان أن الشخص المناسب يعمل في المكان المناسب .

حتى لا يكون إصلاح السلطة الفلسطينية وبالاً!!

عصام يونس

مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان- غزة

يعتبر الكثيرون أن ما تمر به القضية الفلسطينية هو الأخطر والأصعب في تاريخها، وأن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من سياسة منظمة تهدف إلى إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في الاقتصاد والممتلكات ممزوجا بحالة غير مسبوقة من الإذلال والمهانة والحط بالكرامة تهدف لإجباره على التخلي مرة وإلى الأبد عن أهدافه المشروعة في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق كامل الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧.

نتائج الاجتياح

منذ اندلاع الانتفاضة الحالية وقبلها برزت الدعوات إلى الإصلاح السياسي والإداري والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن تلك الدعوات تعاظمت وتصاعدت نبراتها في الفترة الأخيرة والتي شهدت اجتياحا إسرائيليا للمدن الفلسطينية ولكامل الأراضي الواقعة ضمن ولاية السلطة في الضفة الغربية

مترافقا مع حصار لمقر الرئيس في أحد أكثر الأشكال تكثيفا لاستهداف السلطة ممثلا برأسها وضرب لمقارها الأمنية واستهداف لعناصرها. وقد أسفر الاجتياح عن العديد من الحقائق والنتائج أبرزها:

١- تحويل مناطق السلطة الفلسطينية المسماة (أ) والتي كانت تخضع للولاية الكاملة للسلطة الفلسطينية، نظرية وممارسة، إلى مناطق (ب) وهي المناطق التي تخضع للولاية الأمنية لقوات الاحتلال، حيث إن قوات الاحتلال تقوم وبشكل شبه يومي بالدخول إلى تلك المدن والمكوث فيها عدة ساعات أو عدة أيام وتنسحب منها بعد أن تكون قد عاثت بها تخريبا وتقتيلا وتدميرا.

٢- جاء الانسحاب الإسرائيلي من حول مكتب الرئيس بعد الاتفاق الذي تم التوصل

إليه باعتقال الفلسطينيين أعضاء الجبهة الشعبية بمن فيهم أمينها العام المتهمين بقتل الوزير الاسرائيلي رحبعام زئيفي في سجن في أريحا يشرف على اعتقالهم سجانون أمريكيون وبريطانيون. جدير بالذكر أن اعتقال الأمين العام للفصيل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، على النحو الذي تم، أثار ولازال استياء شعبيا كبيرا لازالت تداعياته مستمرة.

٣- موافقة السلطة على إبعاد ١٣ شخصا ممن احتجزوا داخل كنيسة المهد إلى قبرص، ومن ثم إلى دول أوربية عديدة وهي سابقة غاية في الخطورة أن تجري الموافقة على إبعاد فلسطينيين بموافقة فلسطينية من ديارهم.

٤- أظهر الاجتياح الإسرائيلي كما التطورات السياسية هشاشة البناء المؤسسي الفلسطيني حيث الكل حاضر إلا المؤسسة الفلسطينية، فترك المواطنون لمعاناتهم يتحملون ثمن الاجتياح، وبقي السؤال ما الذي حدث ولماذا هذا الثمن؟ وهل سيبقى المواطنون يدفعون فاتورة تشرذم الخطاب السياسي ومغامرات الفصائل المختلفة؟

محاولة لشطب المقاومة

ما يميز الدعوة للإصلاح التي أصبحت الشغل الشاغل للفلسطينيين والعالم العربي على السواء أنها سوف تتم بضغوط أمريكية وإسرائيلية واضحة، بل إنها توضع كشرط "لأي تغيير في الموقفين". إن هذه الحقيقة هي التي تجعل الكثيرين يعيدون حساباتهم ويعيدون تقييم مواقفهم. فالإصلاح السياسي الذي تنادي به أمريكا وإسرائيل هو محاولة لشطب المقاومة ومجمل نضال الشعب الفلسطيني العادل وفرض الإملاءات على الفلسطينيين من خلال محاولة تطويع الموقف السياسي الفلسطيني الذي تعرض للانكشاف والضعف جراء الاجتياح الأخير حيث إن السلطة الآن في أكثر مراحلها ضعفا جراء ما ارتكبه الاحتلال من جرائم واستهداف لها وجراء سياسات خاطئة تم ارتكابها من قبل المؤسسة السياسية الفلسطينية وجراء الفساد السياسي والمالي والإداري الذي لم يعد ممكنا السكوت عليه.

إن الدعوة إلى الاصلاح هي أسبق بكثير من الدعوة الأمريكية الأخيرة لها، وهي على أي حال حق يراد به باطل، بل إن الضغوط الأمريكية التي مورست على السلطة الفلسطينية طوال السنوات الماضية كانت معيقا لإدخال إصلاحات جدية في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وخير مثال على ذلك ما هو متعلق بسيادة القانون واستقلال القضاء فكيف يمكن ملاحقة معارضي أوسلو في ظل قضاء مدني مستقل؟ وهذا ما يفسر امتداد آل جور، نائب الرئيس الأمريكي، للسلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٦ عندما زار مدينة أريحا، لتشكيلها محاكم أمن الدولة وهي المحاكم سيئة الذكر التي تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة. لقد أرتكب الكثير من الخطايا والآثام من قبل المجتمع الدولي تحت شعارات "إعطاء السلام فرصة"، حيث تم غض الطرف عن كل سوء لاستخدام القوة والنفوذ والتعدي على الحقوق والحريات هذا إن لم تكن هناك أصلا مصلحة أمريكية في خلق شرائح متنفذة وفاسدة في المجتمع الفلسطيني لتحمي مشروعها ومصالحها.

إن جوهر دعوة الإصلاح وفقا للصيغة الأمريكية هو أمني بما يضمن أمن دولة الاحتلال من خلال إعادة صياغة عدد من الأجهزة الأمنية وتسليحها ومرجعيتها وقوامها دونما ذكر لحقيقة أن الإصلاح هو اقتصادي، اجتماعي، سياسي، إداري ومالي نابع من الحاجة والمصلحة الفلسطينية. إن الدعوة وإن كانت من الولايات المتحدة الأمريكية يجب ألا تصيبنا بالحرج بل يجب المضي قدما في الإصلاح من خلال جهد فلسطيني يضع أجندته ومقدماته، يجنبنا فرضه علينا وفقا للإرادة الأمريكية. لذلك يجب الشروع فورا في إصلاح حقيقي جذري يؤسس لبناء مؤسسي حقيقي ويوفر للمقاومة استمراريتها وينقيها من كل الشوائب ويوفر الأمن للمواطن ويكرس الشفافية والنزاهة وقبل كل شيء المحاسبة.

هذه أجندتنا

إن أبرز ملامح الإصلاح المطلوب يمكن لنا حصرها على النحو التالي:

١- حوار سياسي شامل يهدف إلى مراجعة دقيقة للمسيرة السياسية الفلسطينية منذ أوسلو وما بعد ١١ سبتمبر وما قبل وبعد الاجتياح الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية. إن الحوار يجب أن يهدف إلى توحيد الخطاب السياسي والاتفاق على آليات عمل موحدة والابتعاد عن كل ما يمكن أن يشكل ضررا بالقضية الوطنية، فلايمكن للمجتمع الفلسطيني أن يتحمل أخطاء لبعض الفصائل أو اجتهادات هنا أو هناك. فالعمليات الانتحارية على سبيل المثال، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة أسبابها فهي معروفة للجميع، يجب أن يعاد النظر فيها لكونها من الصعب تبريرها أخلاقيا وسياسيا، ناهيك عن تجنيدها لكل المجتمع الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وهي نقطة لا يمكن أن تحسب لأي حركة تحرير، فأي حركة تحرير تحاول تشتيت العدو لاتجيشه وتقليل ردات فعله وليس إعطاءه المبرر للقيام بأعمال ساحقة.

٢- الشروع الفوري في بناء المؤسسة الفلسطينية القائمة على اعتبارات الكفاءة والديمومة والنزاهة والمحاسبة، فلم يعد من المقبول أن تقود المؤسسة الفلسطينية العقلية العشائرية أو الفئوية أو الجهوية. لذلك لايختلف اثنان على أهمية وضرورة الانتخابات التشريعية والبلدية كعنصر أساسي من عناصر الإصلاح وهو ما يجب التحضير له، ولكن يجب أن يدرك الجميع أن الانتخابات الحقيقية هي نتيجة وليست سببا، حيث وبالضرورة يجب أن يسبقها تحديث المؤسسة وبنائها على أسس عصرية وتغيير قانون الانتخابات الذي جرت على أساسه الانتخابات السابقة لأنه كرس العشائرية وغيرها من الانقسامات في المجتمع الفلسطيني. كل ذلك بالاضافة إلى الأسئلة المشروعة حول إمكانية إجراء الانتخابات في ظل التواجد الدائم للدبابات الاسرائيلية في قلب المدن والقرى الفلسطينية، بافتراض انتهاء مرجعية أوسلو من الناحية العملية وهي التي قامت عليها الانتخابات السابقة الوحيدة.

٣- فصل السلطات، ووضع حد لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ولاسيما القضائية، التي تعاني من خلل بنيوي، وفي هذا الصدد فإن مشكلة القانون في فلسطين لاتحل بقانون، فالمصادقة على قانون استقلال القضاء والقانون الأساسي من قبل الرئيس على أهمية ذلك، لايمكن أن تحقق المرجو منها طالما بقيت مؤسسة القضاء موضع هيمنة السلطة التنفيذية وتفتقر للأسس المطلوبة لمباشرة مهامها وفقا للقانون. فبدلا من أن تتحول الدعوة من المصادقة على القانون إلى تطبيق القانون، يجب الشروع فورا في كل الإجراءات الكفيلة باستقلال القضاء وضمان تطبيق القانون.

٤- الشروع في محاسبة الفاسدين والكف عن ترديد شعارات من نوع "عفى الله عما سلف" أو أن "لكل ثورة أخطاء"، إن المحاسبة لايمكن لها أن تتم دونما القيام بعمل شعبي ضاغط حتى لا تذهب الدعوة أدراج الرياح، فالفاسد لا يحاسب نفسه من تلقاء نفسه، بل يجب أن يكون هناك من يحاسبه. إن في تلك الدعوة إعادة للاعتبار للمؤسسة الفلسطينية وتعزيزا للثقة بها من قبل المواطن الفلسطيني الذي ضحى بدمه وماله وما يملك، وأقل ما يقدم له هو محاسبة من ثبت تورطهم في الفساد وهو شرط لإصلاح حقيقي يطال مؤسسات وبنى المجتمع فلا حصانة لمجرم أو فاسد.

إن أي تغيير أو إصلاح يجب أن يكون وفقا لحاجات الشعب الفلسطيني ومصالحه أولا وقبل كل شيء، فالإصلاح الحقيقي يجب أن يهدف إلى تعزيز مقومات صمود الشعب الفلسطيني وثقته بنفسه ويوفر الحماية الكاملة لحقوق أفراده وحرياتهم الأساسية ويكرس مبدأ سيادة القانون وفصل السلطات وكبح جماح السلطة التنفيذية وتكريس الشفافية والمساءلة والنزاهة والمحاسبة.

هل ينهض العرب بدون ديمقراطية؟

من اليمين لليسار: فريد زهران، د. عبد المنعم سعيد، بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د. سعيد النجار

تظل هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ تشكل متعطفا هاما في التاريخ المصري المعاصر نظراً لما تركته من آثار على مختلف المستويات في المجتمع المصري، كما يظل تحقيق الديمقراطية في المجتمعات العربية شاغلا أساسيا للمهتمين بتطور هذه المجتمعات، وبين هزيمة يونيو والسعي نحو تحقيق الديمقراطية يبقى السؤال قائما، بعد مرور ٣٥ عاما على هزيمة يونيو.. هل يمكن أن ينهض العرب بدون ديمقراطية؟!

للإجابة على هذا التساؤل دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى ندوة لصالون ابن رشد تحدث فيها كل من الدكتور سعيد النجار المفكر السياسي وأستاذ الاقتصاد ورئيس جمعية النداء الجديد، والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وصلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة، وأدار الحوار بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وفي البداية أشار بهي الدين حسن إلى أن من أسوأ نتائج هزيمة يونيو هو ما حدث من فقدان شامل للثقة بمقدراتنا كعرب على مختلف المستويات.. وتناول الصورة الحالية للعرب مشيرا إلى أنها تتلخص في أنها إما لإرهابيين أو لنظم فاسدة تتصرف بشكل باذخ في ثرواتها ومقدراتها إلى جانب ٣٥ عاما من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وليس أمامنا مستقبل واضح عن متى وكيف يمكن أن يزول هذا الاحتلال والأهم لا نعرف كيفية النهوض بنا كعرب.

حكم الفرد كارثة

وأشار الدكتور سعيد النجار إلى الترحيب الشديد الذي لاقته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من كافة طبقات وفئات الشعب المصري، وأرجع ذلك إلى عدة أسباب ذكر منها أن السلوك الشخصي والسياسي للملك فاروق كان قد وصل إلى مستويات مهينة للشعب، حيث أحاط فاروق نفسه بمجموعة من المرتزقة الأجانب، إلى جانب الاختلال في النظام السياسي بعد سعي حزب الوفد صاحب الأغلبية آنذاك- إلى مداهنة ومماألأة فاروق من أجل الوصول إلى السلطة.

وأضاف النجار أن المواطن المصري كان يشعر بالغربة في بلده، حيث يملك الأجنبي كل شئ حتى كانت بعض المنتديات المعروفة لا يدخلها سوى عدد قليل جدا من المصريين- مما دفع الشعب إلى الترحيب بالثورة ومبادئها الستة العظيمة التي أعلنتها عند قيامها.

وذهب النجار إلى أن الأمور لم تلبث أن تغيرت بعد أن انتهى الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ودخلت الثورة في نظام قائم على الانفراد بالقرار من جانب فرد هو جمال عبد الناصر أو مجموعة مجلس قيادة الثورة دون أن يكون لأي شخص خارج هذا الإطار أية قدرة على المناقشة أو الاعتراض.

واعتبر النجار أن كل القرارات المصيرية التي انتهت بكارثة لمصر منذ ذلك الوقت جاءت بسبب حكم الفرد وغياب المحاسبة والشفافية مدللا على ذلك بقرارات إلغاء الأحزاب ودستور ١٩٢٣ وقرارات التأميم وتحول الاقتصاد المصري بين يوم وليلة إلى النظام الاشتراكي.

وأشار إلى نتائج عديدة لهذه القرارات ذكر منها نشأة مراكز القوى وهجرة العقول ورجال الأعمال من مصر مشيرا إلى تجربة شخصية له وهجرته إلى خارج مصر بسبب التقارير السرية التي كان تلاميذه في الجامعة يكتبونها عنه إلى جانب التضييق في السفر والعمل.

وأضاف أن السلبية المتعلقة لدى سواد الشعب المصري وثقة المصري بنفسه والقضاء على شخصيته وفقدانه اعتداده بنفسه كانت نتائج طبيعية لهذه السياسات وتمهيدا لهزيمة يونيو خاصة مع رغبة الولايات المتحدة في توجيه ضربة قاضية لجمال عبد الناصر ورغبة الاتحاد السوفيتي السابق في تأديب عبد الناصر، مما دفع الاثنين إلى الإيقاع به في هذه الهزيمة.

وأشار النجار إلى أن السادات عندما تولى الحكم بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ارتكب نفس الأخطاء وقام بتحويل الاقتصاد المصري من الاشتراكية إلى الليبرالية بين يوم وليلة إلى جانب قيامه وبقرار منفرد منه بالذهاب إلى تل أبيب لتوقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل.

الترابط غير مؤكد

أما الدكتور عبد المنعم سعيد فقد بدأ حديثه بالإشارة إلى أن عنوان الندوة يتضمن موضوعات ومتغيرات بالغة التعقيد حيث يتضمن هزيمة يونيو وهى حالة من حالات تهديد الأمن القومي وفكرة النهضة وهى حالة تاريخية كبرى ثم الديمقراطية وهى حالة سياسية مشيرا إلى أن لكل من هذه المتغيرات علاقة متشابكة ومناطق ظلال كثيرة.

وأشار إلى أن عنوان الندوة يحمل مقولة كبيرة معقدة للغاية وهى العلاقة بين الهزيمة والنهضة ويرى أننا هزمنا في ١٩٦٧ لأننا لم نكن ناهضين بما فيه الكفاية أو لسنا ناهضين على الأقل بنفس الدرجة التي تواجهنا بها إسرائيل ثم أن النهضة لا تقوم بغير ديمقراطية.

ورأى سعيد أن هناك أكثر من مليون مشكلة مع إسرائيل لكن المشكلة الأهم في رأيه- أنها لا تجعلنا نناقش شيئا في مصر دون أن تكون حاضرة فيه.

وذهب سعيد إلى أن السؤال عن العلاقة بين الهزيمة والنهضة والديمقراطية لم يكن هو السؤال المطروح على المثقفين في مصر في القرن ١٩ حيث لم تكن هناك إسرائيل كما أن بلدا مثل الصين لا تسمع فيه كلمة "النهضة" وهم يتحدثون عن التنمية والمشروع القومي.

وذهب سعيد إلى عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والنهضة وتحقيق النصر لأي مجتمع مشيرا إلى أن مصر بدأت النهضة مع

محمد علي وإسماعيل ومع ذلك هزمت من الإنجليز وأن كوريا كانت هزيمتها في تقسيمها، ومع ذلك بها نهضة تنموية ولم تكن هناك ديمقراطية بها إلا مؤخرا وحتى الآن لم يحدث انتصار كوري و ما زالت الهزيمة موجودة، مضيفاً أن اليابان لا تزال لها جزر مغتصبة ومع ذلك حدثت بها نهضة وديمقراطية.

يخلص سعيد إلى أن العلاقة بين النهضة والديمقراطية والنصر تبدو منطقية لكننا لانجدها تاريخية سواء بالنسبة لنا أو لغيرنا كعرب مشيرا إلى أن الديمقراطية هى أحد الأساليب الخاصة بزيادة كفاءة المجتمع بزيادة عناصر القوة فيه لكنها ليست ضرورة ، معتبرا أن هناك إشكاليات محورية هى الحاكم في رؤيتنا لهذه العلاقة وهذه الإشكاليات هى:

● الداخل والخارج: ذلك أن النهضة والديمقراطية لا تتحقق ما لم تكن إشكالية الداخل هى الأولوية الكبرى ، مشيرا إلى أن النخبة الثقافية في مصر يتحكم في تفكيرها "الخارج" وارتباط أي حل بكيفية تحقيق الانتصار على إسرائيل، و هو بالإسلام أو بالديمقراطية أو..

● الآجل والعاجل: فالعاجل عندنا هو دولة اسمها إسرائيل، ولكي نواجهها يجب أن تكون لدينا عناصر للقوة تستطيع أن تتفق والتوازن معها وذلك يحتاج على الأقل كما يقول سعيد- إلى ١٥ سنة بالنسبة لأي مجتمع ينتقل من التخلف للتقدم.

وأضاف أن هناك إشكاليات أخرى مثل السياسي والاقتصادي والثابت والمتغير ثم الحكومة والشعب وجميعها تحتاج إلى رؤية واضحة.

وانتقد سعيد تحميل النخبة المصرية لقضية الإصلاح السياسي الداخلي بقضايا ذات نطاق جغرافي خارج مصر وبقضايا تتحدد بموارد غير مصرية مثل قضية فلسطين إلى جانب مطالبة البعض بالإصلاح السياسي في كل الوطن العربي والانشغال بذلك دون الانشغال بتحقيق ذلك في داخل مصر أولا.

وأشار إلى أن في إشكالية مثل الثابت والمتغير بالنسبة لمصر يجب على المثقفين مناقشة قضية مثل الهوية المصرية وحسمها إلى جانب مدى اكتمال بناء مدى الدولة الديمقراطية في مصر من عدمه.

عقبات زائفة

وذهب فريد زهران القيادي باللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة إلى أن ثورة يوليو ١٩٥٢ أدت إلى إنشاء مجتمع يكاد يكون أبويا، ويعاني من اهتزاز الثقة في المؤسسات ومن تغييب النظام القضائي والتشريعي، مشيرا إلى أن التغيير في ١٩٥٢ جاء على أيدي مجموعة كانت نتاجا للمزاج والمناخ السياسي في ذلك الوقت والمعادي للاستعمار والمتأثر بالفكر الراديكالي للإخوان والشيوعيين.

وأشار إلى أن السادات عندما تولى الحكم أبقى على النظام الأبوي ولم يسع إلى أي تغيير داخلي، وإنما اكتفى بتغيير ولاءاته الخارجية حسب النظام الدولي .

وأكد زهران على استحالة تحقيق التحديث والنهضة بدون ديمقراطية، مشيرا إلى أن العقبات التي توضع أمام الوصول لذلك من قبيل الحديث عن خطر الإرهاب والأزمة الاقتصادية هى عقبات زائفة ويمكن مواجهتها في إطار الديمقراطية.

وفي بداية حديثه أفصح صلاح عيسى أنه بعد قليل من ثورة يوليو نشأ صراع حول قيادة المؤسسة العسكرية ولذلك تم إعلان الجمهورية لمجرد إيجاد مكان لمحمد نجيب لكي يترك رئاسة الجيش التي تولاها عبد الحكيم عامر، ليقوم بتأمين الثورة، مشيرا إلى ما حدث بعد ذلك من خلافات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر حسمت بقرار تصفية عامر بعد نكسة ١٩٦٧.

الإصلاح حلقة حاكمة

إن نظام ثورة يوليو في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كانت له رؤية وأهداف سياسية واضحة، وحاول تحقيق جزء منها، لكن العيب الذي كان فيه هو أنه خلق نتائج شديدة الخطورة من بينها الدولة والنظام المعصوم الذي لا يقبل النقد أو أي رقابة شعبية من أي نوع، ولم يخلق قوى مقاومة ديمقراطية بشكل حقيقي، أما المعارضة التي كانت موجودة في النخبة المصرية ومازالت- كانت تعتبر أنها هى أيضا معصومة من النقد.

ورأى عيسى أن هناك حلقة رئيسية يجب البدء فيها وهى الإصلاح السياسي والدستوري وأن تتحاور القوى السياسية بجميع فصائلها حوله مشيرا إلى وجود مخاوف حقيقية لدى التيار الديني والقومي من أي إصلاح سياسي أو دستوري.

وأضاف أن نقطة البدء الحقيقية من أجل أية نهضة هو الإصلاح والحوار بين فصائل النخبة وخصوصا الفصائل الأيديولوجية مطالبا بالاتفاق على عقد اجتماعي مصري جديد يقوم على مقولات رئيسية هى: أولا: إن الدولة وطنية تساوي بين المواطنين جميعا بصرف النظر عن أجناسهم وعقائدهم وتقوم على جمهورية برلمانية، ثانيا: إن الدولة المصرية دولة علمانية من حق الناس فيها أن يشرعوا لأنفسهم بأنفسهم، ثالثا: إن الدولة ديمقراطية تقوم على تداول السلطة، رابعا: جبهة وطنية تتفق على العقد الاجتماعي وعلى حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

ولقيت أطروحات صلاح عيسى موافقة من المتحدثين حيث عاد الدكتور سعيد النجار للتأكيد على أن الإصلاح السياسي والدستوري هو بالفعل نقطة البداية وأن كارثة يونيو ١٩٦٧ ماكانت لتحدث لو كان هناك نظام ديمقراطي يقوم على المساءلة والشفافية وتداول السلطة.

ورأى النجار أنه لا توجد ديمقراطية سوى الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على المحاسبية والشفافية وتداول السلطة واحترام الحريات العامة والشخصية واعترض النجار على ثنائية الداخل والخارج التي طرحها د. عبد المنعم سيد مؤكدا أن كل شأن داخلي له علاقة خارجية والعكس صحيح، وكلاهما يتصل بالشئون الوطنية.

ورغم أن الدكتور عبد المنعم سعيد اتفق مع القول بأن الإصلاح السياسي والدستوري هو الأمر الجوهري، إلا أنه قال إن هذه الفكرة محملة بأحمال كثيرة وأن هذا الإصلاح يجب تخليصه من الأثقال التي تمنعه من الانطلاق والعمل على تحديد الأهداف وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، مشيرا إلى أن الإصلاح يبدأ بفكرة المساءلة.

عودة للعصور الوسطى

واعتبر فريد زهران أن عملية التحديث تكاد تمثل محنة لمصر منذ أكثر من مائتي عام وأن هناك محاولات عدة سعت لتحقيق ذلك مثل محاولات محمد علي وإسماعيل وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ وأن المحاولة الكبرى كانت في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ لكنها كانت بطيئة ولم تستجب للمتغيرات الدولية والحس الاجتماعي النامي في ذلك الوقت وأن ثورة ١٩٥٢ بدأت بحس اجتماعي وانحيازات دولية، ولكنها انتهت بالعودة للعصور الوسطى.

وذهب زهران إلى أن القوى الملقاة على عاتقها عملية التحديث الآن هى الليبرالية واليسارية وبعض الاتجاهات القومية والدينية التي قد توافق على هذا الإصلاح. وعاد صلاح عيسى لتوضيح أن الأساس في فكرة الإصلاح هو فكرة الدولة الوطنية التي يعيش فيها مواطنون يختلفون في عقائدهم وسلوكهم ويتفقون على قيام دولة ويقبلون الاحتكام إلى صندوق الانتخابات في اختيار من يحكمهم أي يكون للجميع حقوق متساوية باعتبارهم شركاء في هذا الوطن.

وأوضح أنه يعني بتعبير دولة علمانية أن الأمة مصدر السلطات في إطار مقاصد الشريعة وبما لا يتعارض معها.

وفي تعليقه قال فاروق العشري أمين التثقيف بالحزب الناصري أن الديمقراطية عنصر أساسي وجوهري لتحقيق النهضة في أي مجتمع، مؤكدا أن الأيديولوجية لا يجب أن تكون الليبرالية وحدها وأنها من الممكن أن تكون الفكر الاشتراكي أو العدالة الاجتماعية أو المشاركة الشعبية.

ورأى الدكتور يسري مصطفى أن هناك عملية تفكيك للخطاب القومي تحدث الآن وكسر لتابوهات قديمة في العلاقة بين النخبة والجماهير وفي الصراع بين العرب وإسرائيل مشيرا إلى أن الديمقراطية الآن وعلى مستوى العالم كله في أزمة.

ساسة ومثقفون يجيبون:

ماذا لو انتصر الجناح الديمقراطي في أزمة مارس ١٩٥٤؟!

بمناسبة مرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بصالون ابن رشد أمسية تحت عنوان: "ماذا لو انتصر الجناح الديمقراطي في أزمة مارس ١٩٥٤؟! بدأها الدكتور يسري مصطفى بتأكيد مشروعية هذا التساؤل مشيرا إلى أن سلطة يوليو تحتاج لمزيد من الكشف والفهم ومعرفة مدى توازنات القوى الموجودة بين الأجنحة المختلفة داخل هذه السلطة وهل كانت بالحجم الذي يجعل ما حدث تاريخيا شيئاً حتمياً أم أن هناك مسارات أخرى كانت ممكنة الحدوث؟.

من اليمين لليسار: مجدي مهنا، د. يسري مصطفى، فاروق العشري، حسين عبد الرازق.

بدأ حسين عبد الرازق الأمين العام المساعد لحزب التجمع حديثه مؤكدا أن نقطة البداية للإجابة على التساؤل الذي تطرحه الندوة هو معرفة ماذا حدث في أزمة مارس ١٩٥٤ مشيرا إلى كتاب أصدره خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع في بداية الثمانينيات عن مستقبل الديمقراطية في مصر، وشرح فيه بدقة أزمة مارس ١٩٥٤.

وبعد أن قدم حسين عبد الرازق تقييم خالد محيي الدين لما حدث في أزمة مارس ١٩٥٤ أشار إلى أن السؤال عنوان الندوة هو سؤال نظري لأن التطورات حدثت نتيجة لعوامل موضوعية وما كان يمكن أن يحدث على غير هذا النحو، خصوصا أن ثورة يوليو قام بها الضباط الأحرار، أي جاءت من المؤسسة العسكرية التي هى بطبيعتها تميل للأوامر والتقسيم الذي يبدأ من أعلى وينتهي إلى أسفل وليس العكس.

لو كان ديمقراطياً

وأضاف أنه مع ذلك فإنه لو انتصر الجناح الديمقراطي وكان في بدايته بزعامة جمال عبد الناصر الذي لم يكن منحازا منذ البداية إلى هذا الاتجاه الذي انتصر، بل بالعكس كان من أوائل الناس داخل مجلس قيادة الثورة انحيازا للديمقراطية، لو انتصر هذا الاتجاه دون أن نضع الثورة في جانب والديمقراطية في جانب، فأنا أعتقد -والكلام لحسين عبد الرازق- أن أشياء كثيرة كانت ستتغير.

وذكر عبد الرازق من هذه الأشياء أنه لم تكن لتصدر هذه السلسلة الهائلة من القوانين المقيدة للحريات، مشيرا إلى أنه فوجئ أن كثيرا من القوانين التي نشكو منها حاليا صدرت في هذه الفترة مثل قانون أمن الدولة الذي صدر مع إلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، ثم القانون ١٣٢ لسنة ٦٤ وهو قانون الجمعيات، والذي مازالت عقليته حاكمة لكل ما صدر من قوانين حتى الآن.

وأضاف أنه ما كان ليتعرض الإخوان والشيوعيون بل والناصريون للاعتقالات والتعذيب التي واجهوها في الفترة الناصرية.

أكد عبد الرازق أنه أيضا لو بدأت الثورة تحولها الديمقراطي في ٥٤ أو في ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي والذي خرج منه جمال عبد الناصر زعيما عربيا وله شعبية كاسحة وليس زعيما مصريا فقط، لو حصل ذلك لم يكن ليحدث الفساد الذي ساد القوات المسلحة دون أن يعلم أحد حتى جاءت ١٩٦٧ ليكتشف الجميع ما يحدث في القوات المسلحة.

وأضاف أنه لو كانت هناك ديمقراطية ما تعرضنا للمحنة الأساسية وهى قيام السادات بانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ وما عاشته مصر بعد ذلك من ثورة مضادة مؤكدا أن ديمقراطية الثورة كان يمكن أن تجنب مصر ذلك.

الانتصار كان صعباً

وفي بداية حديثه أكد مجدي مهنا رئيس تحرير جريدة الوفد على أن ما حدث في أزمة مارس قد حدث وأنه لا يتم الحكم عليها بتاريخ اليوم وإنما بأحداث تلك الفترة، وأنه لو كان يعيش في تلك الفترة فإنه من المؤكد سيكون في صف الديمقراطية مهما كان الثمن.

وأكد أنه كان من الصعب أن تنتصر الديمقراطية في أزمة مارس ١٩٥٤ وأنها لو كانت انتصرت ما كان هناك حكم فرد ولا قوانين استثنائية أو صراع على السلطة، ولم تكن لتقع هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتهاكات حقوق الإنسان أو تشوهات الوضع الراهن في الحياة السياسية بنقاباتها وأحزابها وغيرها..

وأكد مهنا أنه ليس في خصومة مع الثورة ولأنه لابد من النظر بموضوعية إليها من حيث إيجابياتها الكثيرة وسلبياتها أيضا مطالبا أيضا بدراسة كل الجوانب وليس السلبيات منها فقط.

الأولوية للجلاء

وأكد فاروق العشري أمين التثقيف بالحزب العربي الناصري أن موضوع الندوة يتعلق بحقوق الإنسان المصري وأنه -العشري- مؤمن بالديمقراطية وهى بالنسبة له سابقة على ناصريته.

قال العشري : أنا ضد التعذيب والسجون والمعتقلات وانتهاكات حقوق الإنسان في أي عهد، مؤكدا أن كل هذه الأمور وجدت قبل الثورة في حكومة إبراهيم عبد الهادي عام ١٩٤٨ إلى جانب أنها تجري اليوم وجرت كخطيئة لا تغتفر في عهد الثورة.

واعتبر العشري أن ما حدث في عام ١٩٥٤ هو خلاف في الداخل بين القوى التي كانت مسيطرة في ذلك الحين في الجيش أولا، وأن الشعب المصري بطبقته المتوسطة وأغلبية المثقفين كانت لا ترحب بالديمقراطية في شكلها الموجود عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وأكد العشري أن ما وقع في ١٩٥٤ من أن القضية كانت خلافا حول الديمقراطية يخالف الحقيقة والواقع تماما في ذلك الحين، حيث لم يكن مطلب الديمقراطية هو المطلب الملح، شعبيا في مارس ١٩٥٤، وإنما كان الجلاء بالدماء هو المطلب إزاء قوات الاحتلال التي كانت قائمة على الأرض، والتي كانت تتحكم في مصير الشعب والملك والدولة كلها.

وأضاف أنه عندما حدثت أحداث مارس ١٩٥٤ لم تكن اتفاقية الجلاء قد وقعت بعد، وأنه لم يسمع في ذلك الوقت عن مطلب ديمقراطي أو خلاف حول الديمقراطية في هذه الأحداث.

تفاعلات الأزمة

وفسر الأزمة بأنها نتجت عن أن محمد نجيب كان في ذلك الوقت رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الثورة، اعتبارا من أغسطس ١٩٥٢ ونشأ التناقض من كونه ربما كان له منهج إصلاحي أقل يسارية أو ثورية من باقي الاتجاه الغالب في مجلس قيادة الثورة فكان هو يريد ممارسة سلطاته، حيث طلب أن ينفرد بالاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة وأن يكون له حق تعيين الوزراء وإقالتهم وأن يكون له حق ترقية الضباط، كما أعلن وقتها ، ثم تقدم باستقالة في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ وكانت الناس لا تعرف سواه فوقع هذا الخبر كالصاعقة عليهم وحدثت مظاهرات عنيفة جدا وإضرابات أعلن مجلس قيادة الثورة بعدها بيومين عودة نجيب رئيسا للجمهورية.

وأضاف أنه في ٢٨ فبراير ١٩٥٤ حدثت مظاهرات طلابية ترددت خلالها هتافات معادية للثورة فتقرر على إثرها وقف الدراسة بالجامعات وكانت الفئة النشيطة فيها من الإخوان المسلمين.

وفي ٦ مارس ١٩٥٤ أعلن عبد الناصر باعتباره رئيس مجلس الوزراء أن مجلس قيادة الثورة قرر اتخاذ الإجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية تنتخب بطريق الاقتراع العام المباشر وتجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتقوم بمهمتين الأولى مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره والثانية أن تقوم بمهمة البرلمان إلى حين انتخاب برلمان جديد ولذلك قرر إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والنشر بدءا من ٦ مارس ١٩٥٤ وفي ٨ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة تعيين نجيب رئيسا له ورئيسا لمجلس الوزراء بعد أن تنحى عبد الناصر عن رئاسة مجلس الوزراء وعاد نائبا له مرة أخرى، وفي ٢٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة السما ح بقيام الأحزاب وحل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو ١٩٥٤.

وأشار إلى أنه وكرد فعل لهذه القرارات اجتمع ضباط الجيش في جميع أسلحتهم في الثكنات ورأوا أن الثورة مهددة بالانحلال إذا نفذت هذه القرارات وأضرب نحو مليون عامل، لذلك قرر مجلس قيادة الثورة في ٢٩ مار س إرجاء تنفيذ قرارات ٢٥ مارس حتى انتهاء فترة الانتقال المحددة لمدة ثلاث سنوات، والتي صدر في أعقابها بالفعل دستور يناير ١٩٥٦ . ورأى العشري أن هناك من ضخموا الأحداث في مارس ١٩٥٤ وأنه لم تكن هناك بالفعل مشاركة فاعلة للشعب في اتخاذ القرار في المراحل المختلفة للثورة، وأنه كان هناك بالفعل إعطاء اعتبار عام للثقة قبل الخبرة في مختلف مواقع العمل الوطني وأنه طوال الوقت كانت هناك الديمقراطية الأبوية وتفوق للسلطة التنفيذية وهيمنتها على السلطة التشريعية وتغلغل البيروقراطية والشللية.

ورأى أن محاولة حشد الجماهير في قالب ثقافي أو تنظيم سياسي واحد هو أمر لا يتفق مع الواقع لاختلاف الرؤى والاتجاهات ملتمسا العذر لذلك لمرحلة الشرعية للثورة وأنه لم يكن هناك حزب قادر على إحداث هذه المتغيرات التي أحدثتها الثورة وهى ضد مصالحه.

وذهب العشري إلى أن مرحلة عبد الناصر وتجاربه في هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي كانت مرحلة انتقالية لتحقيق الحياة الديمقراطية السليمة التي كانت ستصل قطعا إلى ربما وجود حزب ثاني أو أكثر من حزب بعد اجتياز مرحلة التحول الثوري والتحول الاشتراكي.

التبرير مرفوض

وعلق مجدي مهنا مؤكدا أن القضية ليست قضية عبد الناصر وأن كل مرحلة لها إيجابياتها وسلبياتها معتبرا أن ما قاله العشري هو تبرير لما حدث في عهد الثورة وعبد الناصر وفي تلك الأزمة مارس -١٩٥٤- مشيرا إلى أنه لا يعقل أن تستمر أي شرعية ثورة لمدة ١٦ عاما وحتى الآن يقال إنها مستمرة.

وذهب بعض المتداخلين من القاعة إلى أن القضية ليست الديمقراطية لأنها أتت بالنازية في ألمانيا وبالاتجاهات الإسلامية في الجزائر فإن مصر لم تعرف النظام الليبرالي نهائيا منذ عهد محمد علي حتى الآن.

وقال بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إن تفسير ما حدث في أزمة مارس والتوجه الخاص لتنظيم الضباط الأحرار باعتبارهم عسكريين كاف لتفسير أن ما حدث فيها غير صحي لأن التاريخ شهد حركات قام بها ضباط وأخذت منحى مختلفاً. وأشار إلى واقعة معروفة في أزمة مارس ١٩٥٤ ذكرها خالد محيي الدين الذي قال إنه سأل عبد الناصر: كم كلفتك حركة العمال في مارس فقال ٤ آلاف جنيه مشيرا إلى أنها تثير ملاحظات عن الشخصية وكيفية صنع هذا الموضوع.

وأضاف أن المقارنة مع أوضاع ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليست في صالح ثورة يوليو ليس فقط فيما يخص الديمقراطية ولكن أيضا في قضية وضعية حقوق الإنسان مؤكدا أن ما حدث بعد يوليو هو انعدام كامل للديمقراطية وتعذيب لم يكن موجودا قبل ٥٢ إلا في عهد الأتراك والمماليك.

وأشار إلى أن التبرير الخاص بالانشغال بمواجهة الاستعمار يتناقض معه كون الأغلبية الساحقة التي تم قمعها من المعارضة هم من أشد المعارضين للاستعمار مثل الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وعاد حسين عبد الرازق للحديث واصفا حديث فاروق العشري بأنه يصب -شئنا أو لم نشأ- في تأييد المسار غير الديمقراطي الذي اتخذته ثورة ٢٣ يوليو.

انتهاك سافر للحريات

وقال عبد الرازق إن الثورة كان جزء منها ردا على نقص الديمقراطية والليبرالية في مرحلة الليبرالية المنقوصة من ١٩٢٣- ١٩٥٢. مشيرا إلى رفضه لتبرير ما حدث بعد الثورة بالمقارنة بما كان يحدث قبله، كما فعل السادات لتبرير ما فعله في مايو١٩٧١.

وأضاف أنه كان هناك شعور بالربط بين الديمقراطية والنظام الملكي وأن الثورة من يناير ١٩٥٣ حتى مارس ١٩٥٤ شنت حملة ضارية من خلال أجهزة الإعلام على أوضاع ما قبل الثورة حتى عبأت الرأي العام المصري على نفس الطريقة التي حدثت في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، حيث عبأتهم ضد النظام الديمقراطي ككل وضد فكرة ومبدأ الحزبية.

وأكد أن ما جرى للإخوان المسلمين والشيوعيين هو انتهاك سافر ليس للحريات العامة وإنما لأبسط حقوق الإنسان بشكل لم يكن معروفا من قبل بهذا السوء.

وقال فاروق العشري إنه لم يكن يهدف لتبرير ما حدث في مارس ١٩٥٤ ولكن لتحديد ما هى القوى التي كان ممكنا أن تحمل لواء الديمقراطية في هذه اللحظات والتي كانت ستحقق الجلاء وتمنع الاعتقالات وغيرها.

وأشار إلى أنه لو كان تيار عودة الأحزاب وعودة الجيش للثكنات قد انتصر فإن هناك عدة احتمالات يجب النظر إليها تجاه عدد من القضايا ومنها قضية الجلاء والتأميم لقناة السويس أو غيرها ثم الخضوع للهيمنة الأمريكية وقبول الدخول في مناطق النفوذ، "مشروع ايزنهاور" الذي عرض بالأمر على مصر في أعقاب العدوان الثلاثي مباشرة.

وأشار إلى أن كل هذه القضايا خاضتها ثورة يوليو مطالبا بالإجابة عن: ماذا لو لم تقم الثورة بخوض هذه المعارك؟ وكيف كانت ستخوضها القوى الأخرى؟!

وعاد حسين عبد الرازق للإشارة إلى أن الدعوة لم تكن لعودة الأحزاب وإنما لعودة الحزبية، وكان الاتجاه الذي يقوده خالد محيي الدين يرى أن الثورة تستطيع أن تكون حزبها موضحا أنه لو أخذت الثورة بذلك الرأي لكان في مصر حزبان كبيران: حزب الثورة، أيا كانت وحزب المعارضة المتمثل في الوفد وستظل أحزاب الأقليات موجودة.

ودعا مهنا إلى تقييم حقيقي للثورة بإيجابياتها وسلبياتها وأن يكون الاحتفال بها دافعا لمناقشة قضايا مصر وهمومها الحالية.

د. محمد السيد سعيد وإلى يساره د. يسري مصطفى.

حول واقع وآفاق السياسة الأمريكية وموقف العرب منها، دارت مداولات صالون ابن رشد الذي عقده مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذي أداره يسري مصطفى وكان المتحدث الرئيسي والوحيد هو د. محمد السيد سعيد الذي عاد من واشنطن في زيارة خاطفة للقاهرة بعد مرور أشهر على توليه منصبه كمدير لمكتب الأهرام في واشنطن.

ماذا يفعل العرب في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي؟

يارا شاهين

وفي بداية حديثه أشار د. محمد إلى نقطة خطيرة، وهى ما دأبنا عليه كرأي عام عربي من اعتبار اليمين واليسار الأمريكي كتلة واحدة لا تختلف، مشيرا إلى وجود بعض الجوانب التي يتشابه فيها التياران، لكنهما يختلفان في كثير من الجوانب أيضا، وأضاف أنه في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة هى القطب الأوحد في العالم، وبات لازما أن يقدم كل من التيارين مشروعه للتعامل مع هذا الوضع الجديد.

وقد طرح الحزب الديمقراطي بقيادة بيل كلينتون مشروعه العولمي، الذي تعد مؤسسة السوق عنصره الأساسي مع قبول التدخل الاجتماعي بشكل محدود، وإلى جانب مؤسسة السوق، هناك أيضا دعم مستمر وعلى مستوى عالمي للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، كذلك دعم الديمقراطية والانتخابات النزيهة فيما يعرف بالحكم الجيد.

لكننا، كما يؤكد د.محمد، في غمار تعاملنا ونقدنا لهذا المشروع لما يترتب عليه من إجحاف في التوزيع وما يرتبه أيضا من تمييز ضد فئات مختلفة من ضمنها المرأة والطفل، قد تجاهلنا المشروع الإمبراطوري الأمريكي، الذي طرحه اليمين بقيادة حزب الجمهوريين وعلى رأسه بوش، والذي كان معدا من قبل ١١ سبتمبر، بل وقد جاءت هذه الأحداث لتتوج هذا المشروع وتصبغه بصبغة شرعية. هذا المشروع تتضح سماته من خلال الإصرار على الانفراد بالساحة الدولية وتهميش أي دور أوروبي أو ياباني أو صيني أو روسي، وكذلك تصفية بقايا الجيوب الاشتراكية من كوبا وغيرها، أو بمعنى آخر يسعى لفرض السلام والاستقرار بالشروط الأمريكية وبالقوة الغاشمة ومن خلال استخدام المعونة العسكرية وحتى الحرب.

وازداد هذا المشروع انفتاحا بعد أحداث ١١ سبتمبر، إذ أقبلت الولايات المتحدة على تكوين تحالفات دولية ضد الإرهاب، وركزت كل جهودها لدعم حملتها العسكرية في أفغانستان، ليس ذلك فحسب، بل بدأت تظهر أماكن أخرى كمسرح للعمليات العسكرية الأمريكية مثل أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وهى أماكن كانت مهجورة من قبل.

لكن الخطير في الأمر، هو امتداد سمات هذا المشروع من قمع وهيمنة من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي، إذ تشكلت تركيبة قانونية مؤسسية جديدة تتيح للإدارة الأمريكية إقامة المحاكمات السرية والاستجوابات والاعتقالات والتصنت على اجتماعات المنظمات وظهرت هذه المجموعة التعسفية من القوانين فيما يعرف بقوانين اشكروف، ورغم أن عمليات الاعتقال والقمع تلك كانت محدودة نسبيا وسريعة إلا أن الخطورة تكمن في مجرد وجودها إلى جانب كونها قوانين عنصرية، إذ تستهدف العرب والمسلمين على وجه الخصوص، رغم عدم التصريح بذلك مباشرة.

عودة المكارثية

وإلى جانب ذلك، ظهرت صور أخرى للقمع مثل ابتزاز رموز الفكر اليساري وأساتذة الجامعات بشكل منتظم، و في مناخ يعيد للأذهان ظاهرة "المكارثية". والجديد هذه المرة كما يوضح د. محمد، هو ظهور هياكل جديدة غير حكومية مكونة من مجموعات مدنية منظمة لحراسة الأحياء وتخصيص بعض هذه المنظمات في إرسال خطابات تهديد للأكاديميين والباحثين المعارضين للسياسة الأمريكية المتشددة، واتهامهم بعدم الوطنية.

لكن أخطر عناصر المشروع الإمبراطوري الأمريكي الجديد هو ما تمثل في نشر الصواريخ الأسلحة النووية وتغيير أسلوب استخدامها بما يتيح إمكانية استخدامها لردع أي اعتداء محتمل على الولايات المتحدة .

وعلى الصعيد الأيديولوجي الثقافي أيضا، تظهر سمات المشروع الإمبراطوري في إحياء ما يعرف بالوطنية الأمريكية، فالبيوت ترفع العلم الأمريكي، وكذلك السيارات، بصورة تدعو للسخرية وكأن الدولة العظمى الوحيدة في العالم تعاني من أزمة وطنية.

العرب على الخريطة

يؤكد د. محمد على أن الصورة ليست بالغة القتامة فيما يخص معاملة المسلمين والعرب داخل أمريكا، فللأمانة التاريخية يجب أن نذكر أن الحكومة الأمريكية وقفت وقفة حاسمة أمام الهجوم والتنكيل بالمسلمين والعرب الأمريكيين، وتم التعامل مع حوادث الاعتداء تلك بشكل سريع وحاسم.

لكن يظل العرب والمسلمون ذوي مكانة واضحة على الخريطة الأمنية الأمريكية الجديدة، سواء في الداخل أو الخارج أو ربما أصبحوا عنصر التهديد رقم واحد للأمن الأمريكي، فقد تمت مداهمة ٢٤ منظمة عربية وإسلامية أمريكية، والمفارقة هى أن معظم هذه المنظمات والجمعيات معتدلة، قريبة من دوائر الحزب الجمهوري وصوتت لصالح بوش، بل وأعلنت صراحة تأييدها للحرب ضد الإرهاب.

أما الخريطة العالمية الأمنية، فهى تتضمن بالأساس آليات محددة تضمن الاحتواء الأمريكي للإسلام والمجتمعات الإسلامية من موريتانيا للشيشان ومن كشمير للهند، وبدأت تظهر بالفعل وثائق تتضمن تحالفات لمواجهة "الإرهاب الإسلامي" فهناك وثيقة روسية/أمريكية لمحاربة الإرهاب، ولا يحتاج المرء لذكاء كبير ليتوقع أن المجتمعات الإسلامية تشكل هدفا لها.

ويضيف د. محمد أن أخطر تجليات المشروع الإمبراطوري الأمريكي تظهر في التبني الكامل للسياسة الشارونية في قمع نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال. وربما أقل ما يوصف به الموقف الأمريكي من القضية

الفلسطينية، بأنه بالغ الابتذال والإجرام. وهذا الموقف لا يعبر عن الرأي العام الأمريكي فهناك سياسيون ونشطاء يتحفظون على تلك السياسة، وحتى بين صفوف اليهود الليبراليين رغم ما يبدو من توحد صفوفهم.

ويصعب القول بأن موقف الإدارة الأمريكية المتحيز لإسرائيل وليد لتأثير اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة، بل أن هذه الإدارة قد جاءت دونما أي دعم يهودي سواء ماديا أو سياسيا، بل أن العرب هم الذين صوتوا بكثافة للجمهوريين الذين يتصدر برنامجهم من قبل أحداث ١١ سبتمبر – هذا الموقف المتخاذل والإجرامي من القضية الفلسطينية .

أي توازن؟

وحول التساؤلات بشأن إمكانية تحقيق التوازن بين العلاقة الأمريكية/الإسرائيلية من جانب والأمريكية/العربية من جانب آخر، قال د. محمد إن الحلفاء العرب كانوا يقومون بخدمات استراتيجية تقليدية تدعم المصالح الأمريكية مثل المشاركة في عمليات عسكرية أو تعبئة الرأي العام أو إرسال الجيوش أو تعبئة الرأي العام، ولكن هذه الخدمات أصبحت أقل أهمية وظهرت عناصر أخرى أكثر أهمية تجيدها إسرائيل مثل صناعة التكنولوجيا و الاتصالات ، لذا فالأمريكان اختاروا التضحية بالحليف العربي الذي أصبح لا يضيف جديدا للمصالح الأمريكية في مقابل شريك في الصناعات المستقبلية والحساسة مثل الإلكترونيات التي تبرع فيها إسرائيل .

وحول الموقف العربي تجاه المشروع الإمبراطوري الأمريكي، سواء داخل أمريكا أو خارجها، أوضح أن العرب داخل الولايات المتحدة منخرطون في حركة سياسية، تمثل أبرز ملامحها في حملة التسجيل لأصوات العرب الأمريكيين لبناء كتلة تصويتية قوية يكون لها دور في الانتخابات الأمريكية. غير أن المنظمات العربية هناك تعاني بدورها من الانقسامات والخلافات التي قد تصل إلى حد الصراعات، وعلى رأسها الخلاف المعتاد بين التيار العلماني والآخر الديني. ولاحظ أن مهمة العرب والمسلمين داخل أمريكا لن تكون سهلة في مواجهة حالة الاستنفار الواضحة في الولايات المتحدة ضدهم، وخاصة أن الإدارة الأمريكية قد استغلت أحداث سبتمبر في تشويه صورة العرب والمسلمين.

أما فيما يخص الحكومات العربية فيرى د. محمد أن الأمر قد يتطلب الدخول في صراع مباشر، اقتصادي وسياسي ضد أمريكا ويؤكد كذلك أن هناك مساحة عريضة للعمل السياسي وإن لم تستثمر الآن فلا نفع لها مستقبلاً. فالحكومات العربية لديها بالفعل أوراق للضغط والتعامل مع أمريكا تمكنها من التعامل بطريقة خشنة، ولكنها لا تستخدم تلك الأوراق.

ومن ثم يراهن د. محمد على النضال المدني للشعوب العربية من أجل مزيد من الديمقراطية، ومن أجل القضية الفلسطينية. مشيرا في هذا الصدد إلى الدور المؤثر للجان الشعبية لدعم الانتفاضة ولجان المقاطعة، بل وحركة المقاطعة ذاتها التي انبثقت من داخل الشارع العربي بشكل تلقائي دونما تنسيق وتزداد يوما بعد يوم.

ويرى ضرورة أن تولي الحركات واللجان داخل العالم العربي اهتماما خاصاً في التنسيق مع العرب والمسلمين داخل أمريكا لحشد رأي عام مؤيد للقضية الفلسطينية، مؤكدا أن دور هذه الحركات الشعبية والهيئات المدنية بات أهم من دور أي دولة عربية.

تحديات حقوق الإنسان على جدول أعمال للشعوب

تحت عنوان "تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي بعد مؤتمر دربان" نظمت جمعية النداء الجديد ندوة دعت بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للحديث فيها.

أشار بهي الدين حسن في البداية إلى أن التحديات التي تواجهها حركة حقوق الإنسان في مصر ليست خاصة بالحركة ولكن هذه التحديات هى نفسها التي تواجه المجتمع من أجل التقدم والرفاهية.

واستعرض بهي مسارمؤتمر دربان مشيراً إلى أن حجم انتصار دربان يتبدى بتصريح وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز الذي قال عقب المؤتمر "إن النتائج التي انتهى إليها مؤتمر المنظمات غير الحكومية هى أقوى لطمة دبلوماسية تلقتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨" وأضاف أن الصحف الإسرائيلية أفردت ملفات للولولة على ما انتهى إليه المؤتمر من نتائج.

وأوضح بهي أن مؤتمر دربان انتهى إلى جملة من التوصيات تصدر لأول مرة عن مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة ويحضره هذا العدد من المشاركين، بصرف النظر عن الموقف السلبي لأجهزة الأمم المتحدة تجاه هذه التوصيات.

ويفسر بهي ذلك بأنه لأول مرة يتم توصيف إسرائيل في مؤتمر دولي بهذا المستوى باعتبارها نظام فصل عنصري ومطالبة المجتمع الدولي بفرض عقوبات على نفس النمط الذي اتبعته الأمم المتحدة مع جنوب أفريقيا إلى جانب إدانة مفصلة لكافة السياسات العقابية التي تتبعها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

ولاحظ بهي أنه في إطار الحرب المزعومة ضد الإرهاب فحينما تتزعم أمريكا انتهاك حقوق الإنسان فإن ذلك بمثابة تأشيرة عالمية لذلك، وعندما يقول وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد: لا نريد أسرى" فهذا مالم نسمعه من أسوأ الحكام السفاحين، وحتى شارون بكل عدوانيته ربما لم يفلت منه تصريح مثل ذلك.

وأكد أنه حينما تقول أمريكا إن القانون الإنساني غير قابل للتطبيق في جوانتانامو فإن هذا يمثل تشجيعا وتحريضا لدول أخرى لاتباع نفس النهج، مشيرا إلى أن العرب بالذات كانوا الأكثر تضررا في هذه الحرب وأن الفلسطينيين بشكل خاص دفعوا الثمن الأفدح أكثر من أي شعب آخر.

وأشار إلى أنه رغم أن قضية حقوق الإنسان دفعت الثمن الأفدح في إطار الحرب على الإرهاب إلا أنها في نفس الوقت دُفعت إلى مركز الصدارة ووضعت على جدول أعمال الشعوب مشيرا إلى أن قضية الشعب الفلسطيني هى من الألف إلى الياء قضية حقوق إنسان وأن الفارق بين تناول الحكومات وتناول المنظمات للقضية هو أن الحكومات تتعامل معها انطلاقا من علاقات القوى الموجودة على الأرض بما ينتج مجالا يوميا للتنازلات، أما بالنسبة للمنظمات، فإنها تتعامل مع القضية وفقا للقانون الدولي والحقوق المفترض الالتزام بها والتي أقرتها مواثيق حقوق الإنسان.

وخلص بهي إلى أنه رغم تسليمه بأن قضية حقوق الإنسان شهدت تدهورا شديدا على المستوى الميداني منذ ١١ سبتمبر، إلا أنها على المستوى السياسي والأخلاقي تفرض نفسها بشكل تدريجي باعتبار أنه لا توجد وسيلة أخرى لمواجهة هذا التدهور الهائل، مشيرا إلى أن هذا التدهور يقود إلى عودة من جديد إلى التمسك بالمبادئ الواردة في المواثيق والإعلانات العالمية التي تم إصدارها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي التفت حولها الشعوب. وأكد أن الدفاع عن الحقوق الجماعية للشعوب وتحقيق تطلعات في التنمية والرفاهية والتحرر من الاحتلال والتبعية سيظل رهنا بتعبئة رأي عام داخلي ضاغط لضمان التمتع بحقوق الإنسان كمنظومة متكاملة.

محنة المعارضين في ممالك الصمت العربية

إدريس اليازمي
أمين عام الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ ألقى بـ " حمة حمامي"، مدير جريدة "البديل" المحظورة والناطق باسم حزب العمال الشيوعي التونسي في السجن المدني في العاصمة تونس. وكانت زوجته المحامية راضية نصراوي قد علقت قبل أيام قليلة إضرابها عن الطعام الذي دام أكثر من خمسة أسابيع للمطالبة بالإفراج عنه.

وفي يوم ٢٩ تموز/ يوليو أدانت محكمة أمن الدولة في مصر عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم بالسجن لمدة سبع سنوات.

كما قررت المحكمة نفسها إغلاق مركز ابن خلدون أيضا. وهو مركز مستقل للبحوث كان يديره، ومنذ سنوات، د. سعد الدين إبراهيم الأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة.

وبعد يومين فقط من صدور هذا الحكم، أي في ٣١ تموز/ يوليو أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في سوريا حكما على عارف دليلة عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب لغاية عام ١٩٩٨، وهو اقتصادي معروف، بالسجن لمدة عشر سنوات مع حرمانه من حقوقه المدنية.

لم تكن محاكمات الثلاثة محاكمات عادلة، وشابتها عيوب كثيرة. لكن شروط اعتقالهم هى من أسوأ الشروط. في الوقت الذي تحتاج فيه الحالة الصحية للمعتقلين الثلاثة رعاية مستمرة. والزيارات المسموحة لهم قليلة وبالقطارة. بينما الصحافة في بلد كل منهم صامتة عن هذا الوضع، هذا إن لم تتهجم عليهم بالإساءة والافتراء.

والسؤال الكبير هو: ما هى جريمة هؤلاء المعتقلين الثلاثة وزملائهم المتعقلين الآخرين الذين أدينوا معهم، وعددهم كبير، يصعب ذكر أسمائهم كلهم في هذا الحيز الضيق؟

ما فعلوه، هو أن أصدقاءنا الثلاثة دعوا سلميا، ومنذ سنوات طوال، إلى إجراء إصلاح للأنظمة السياسية في بلدانهم، كل منهم على طريقته. وأنهم طالبوا بحرية الصحافة وبانتخابات حرة وتعددية، ودعوا للمساواة بين الرجل والمرأة وبين كافة المواطنين، وقام ثلاثتهم بمحاولة العمل في وضح النهار وعلنا عبر قيام أحدهم بإنشاء مركز بحوث. والثاني عبر تشكيل جمعية والثالث بتكوين جريدة وكان سلاحهم الوحيد هو الكلمة، كلمة متمردة وحرة لو قاموا بما قاموا به في بلد آخر، في بلد ديمقراطي، حتى وإن كانت ديمقراطية ناقصة، لكان التزامهم المدني هذا مصدر تحية وترحيب. لكنه في ظروف بلادهم يكلفهم الشتائم والإهانة.

في الواقع، إن الجريمة الوحيدة لهؤلاء المعارضين الثلاثة هى قيامهم بتحديد الآفات التي تنخر جسد مجتمعاتهم. والتي بالإمكان تسميتها، وهى: الاستبداد السياسي، واحتكار الثروات، وتبديد ثروات البلاد، والميل المحافظ اجتماعيا واللا مساواة بين الجنسين. جريمتهم في الحقيقة أنهم شخصوا، ومنذ زمن نفس ذلك التشخيص الذي وضعه مؤخرا خبراء مستقلون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخصوص مجتمعاتهم.

والحال، فقد أبرز خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في تقرير أخير لهذا البرنامج خاص بالبلدان الـ ٢٢ العضو في جامعة الدول العربية❖

وهو الأول من نوعه، أبرزوا المفارقة الرئيسية المميزة لهذه المنطقة وهى: غناها، من جهة، وضعف تنميتها، من جهة أخرى. وحددوا ثلاثة أسباب لهذا الوضع: غياب الحريات والتمييز بحق المرأة و"النسبة العالية للأمية وضعف النظام التعليمي". أما على صعيد الحقوق المدنية والسياسية واستقلالية وسائل الإعلام، في منطقتنا فهي تأتي، وفق ما جاء في التقرير، في المقام الأخير "خلف كل مناطق العالم".

لهذا السبب، يشكل عارف دليلة وحمة حمامي وسعد الدين إبراهيم، رموزا لمجتمعاتهم المكمومة، والتي تشابه "ممالك الصمت" حسب تعبير رياض الترك –٧٢ عاما، المعارض السوري الذي لا يكل، والذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة عامين ونصف في ٢٦ حزيران/يونيو، بعد أن كان قد قضى أكثر من سبعة عشر عاما في المعتقلات في عصر حافظ الأسد.

نعم، في كل مكان من بلدان المنطقة ما يزال يتعرض نشطاء المجتمع المدني للتضييقات التي تحد من قدرتهم على لعب دورهم بصورة فعالة، كما أشار التقرير المذكور. الذي يدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة قيام بر لمانات، " تقوم على انتخابات حرة و نزيهة، وفعالة ودورية"، ويرى أيضا ضرورة "إجراء" إصلاحات للمؤسسات القانونية والقضائية.

اليوم، يجد عارف دليلة وحمة حمامي وسعد الدين إبراهيم أنفسهم وحيدين. لأنه يبدو أن التحالف المقدس الدائم تحت راية مكافحة الإرهاب يغمض عينه عن سلوك وممارسات حكومات المنطقة طالما أنها تتدرج في إطار المعركة التي قرر أن لها الأولوية على كل شئ. لكن في ضوء هذا الاختيار مخاطرة أن يكون قصير النظر. لأنه بقبوله أن تنتهك حقوق كل من ينادي سلميا بالإصلاح العميق للأنظمة القائمة، يفتح الباب لتغذية اليأس والإحباط ونكوص المجتمعات والنزوع للعنف الأعمى.

لكن وبالرغم من ذلك، فإن دليلة وحمامي وإبراهيم إنما يرسمون، ومن زنازينهم، ملامح مستقبل آخر لشعوبهم منفتح على الشعوب الأخرى.

كما يتوقف أيضا على الرأي العام وحكومات بلدان الشمال أن لا يتحول هذا الحكم إلى مجرد يوتوبيا جميلة ومستحيلة.

❖ انظر مقال منى نعيم، في جريدة لوموند الفرنسية، بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

د. سعد الدين إبراهيم ومساعدوه أثناء المحاكمة.

مصر وضرورة الإسراع بالخروج من مأزق سعد الدين

عبد الوهاب الأفندي
كاتب سوداني

يبدو أن مصيبتنا في مصر المحروسة أكبر بكثير مما تصورنا، كما يظهر من الهبة المصرية التي شهدتها أرض الكنانة مؤخرا للدفاع عن دكتاتورية الحكم وأخطاء السياسة المصرية التي أدخلت البلاد في مواجهة غير محسوبة وغير مطلوبة من الولايات المتحدة في قضية سعد الدين إبراهيم. فقد وقفت أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات وصحف وغيرها صفا واحدا خلف الحكومة في رفضها الضغوط الأمريكية لإطلاق الدكتور سعد الدين. وسارع الإخوان المسلمون بإصدار بيان يؤيد الحكومة ويطالبها بالاستغناء عن المعونة الأمريكية، وحذا حذوهم الآخرون، جمعوا إلى الإشادة باستقلال القضاء المصري ونزاهته السوية بأن مصر لا ولن تخضع للضغوط الخارجية.

ولا شك أن محنة سعد الدين في كل هذا محنة مزدوجة، خاصة وهو يكتشف أن المجتمع المدني الذي نذر نفسه لإحيائه وتعزيز قدراته برز على أنه عدوه الأول، مثلما كان شأن النظام الذي طالما أشاد به ودافع عنه، ولا شك أن مثل هذه الهبّة الشعبية غير المسبوقة دفاعا عن القمع والدكتاتورية لابد أن تكون مخيبة لآمال كل عاقل. فحين تصدر جماعة الإخوان بيانا يؤيد موقف الحكومة في تقديم المواطنين المدنيين إلى المحاكم الاستثنائية بغير ذنب سوى ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، يكون هذا مثارا للعجب، خاصة وأن الجماعة اعترضت بشدة على مثل هذه المعاملة لأعضائها، وطلبت في ذلك تضامن منظمات المجتمع المدني ووجدته.

فهل يريد الناشطون السياسيون والمدنيون والنقابيون في مصر أن يرسلوا رسالة إلى العالم مفادها:

إننا نحن العرب لا نريد ولا نستحق الديمقراطية، بل نطالب بأن نتلقى الصفعات على القفا والركل من حذاء كل طاغية؟

الناشطون في هذه الزفة يبررون تأييدهم لحكومتهم غير العادلة بالقول بأن القضية ليست سعد الدين، بل مبدأ الضغوط الأجنبية، ولكن المعروف بأن انتقاد غالبية القوى السياسية المصرية (وقوى سياسية كثيرة خارجها) للسياسة المصرية الحالية والمتبعة منذ أيام الرئيس الراحل أنور السادات هو أن محورها هو الاحتفاظ بعلاقات وثيقة (حتى لا نقول علاقة تبعية) مع واشنطن.

ولهذا قبلت مصر بعقد صفقة سلام مجحفة مع إسرائيل، وشاركت في ضرب العراق، وطبّعت مع إسرائيل، ولهذا تتخذ مصر مواقف حذرة، وترفض حتى حضور اجتماعات المقاطعة الوطنية، ويعلن رئيسها أنه محايد في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

هذه كلها تصرفات مفهومة في إطار الحفاظ على علاقة حميمة مع واشنطن، وإبراز دور مصر باعتبارها الركيزة الأهم للسياسة الأمريكية في المنطقة. وهى في نفس الوقت تصرفات تستحق الانتقاد، ولكن البديل قد يكون الدخول في مواجهة مع واشنطن، مصر غير مستعدة لها، ولا تصب في مصلحتها في الوقت الحاضر. ولو كان هناك مبرر للدخول في مواجهة مع واشنطن فإن الدعم الأمريكي غير المشروط للجنون الشاروني كان مبرراً كافياً، ولو أن مصر اتخذت موقفا حازما تجاه إسرائيل لوجدت دعما قويا ليس فقط من الشعب المصري، بل من كل العرب .

ولكن القيادة المصرية اختارت لأسباب

نشر هذا المقال في صحيفة القدس اللندنية بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢ .

مفهومة كما قلنا، وإن لم تكن مقبولة، تجنب المواجهة. وهذا يطرح السؤال: إذا كانت المواجهة مع أمريكا في قضايا تستحق المواجهة تم التهرب منها للأسباب المعلومة، فما هى الحكمة في الدخول في مواجهة في قضية، الموقف الرسمي منها خاطئ مائة بالمائة؟ وهل سجن المواطنين المصريين الأبرياء والتضييق على حرياتهم بغير ذنب بطولة وإنجاز قومي يستدعي الدفاع عنه تعريض مصالح البلاد كلها للخطر؟

الحملة الرسمية المصرية على فرد (سعد الدين إبراهيم) لا يمثل حركة ولا يقود حزبا سياسيا أو تنظيما سريا مسلحا أو أعزل، تستعصي على الفهم، وتظل همة الأجهزة الأمنية في ملاحقة مثل هذا الشخص من الأسرار التي لا يدركها إلا أولو الألباب والفطن. سعد الدين ليس فاسلاف هافيل ولا هو حتى اندريه ساخاروف. فالرجل لم يواجه النظام، ولم يعلن الإدانة له على طريقة أولئك، ولو فعل لكان محقا. وهو لم يطرح نفسه بديلا، ولم يعلن نفسه زعيم حزب سياسي، ولو كان مركزه يثير قلق الحكومة كان من السهل عليها إغلاقه، كما فعلت بعشرات بل مئات غيره من المؤسسات المدنية. ولم يكن الأمر يستحق حتى تقديم الرجل إلى القضاء، ناهيك عن محاكم أمن الدولة التي ليس هناك مبرر حتى لتقديم الإرهابيين لها. ولم يكن الأمر يستحق إصدار حكم هو في الحقيقة حكم بالإعدام. فالحكم على شخص في الثالثة والستين من العمر بالسجن سبع سنوات يعني أنه لن يخرج حتى يكون قد بلغ السبعين، هذا إذا بقى على قيد الحياة وهو يعاني ما يعاني من أمراض، بمعنى آخر أن هذا حكم بالسجن المؤبد من الناحية العملية.

ولعل من الواضح أن هناك حالة من فقدان التوازن أصابت النظام المصري مؤخرا، وأن موقف العقلاء تراجع فيه لصالح بعض الجهات الأمنية المتنفذة التي تنظر إلى القضايا السياسية بمنظار ضيق. وسواء أكانت هذه الجهات تريد تصفية حسابات شخصية مع سعد الدين، أو كانت تريد أن ترسل رسالة لبقية المعارضة بأنه ليس هناك كبير، وأنه ليس هناك خطوط حمراء، فإن هذه الجهات أخطأت الحساب، وجرت النظام إلى حافة الكارثة. وقد نوهنا من قبل بأن هذا خطأ يقارب أخطاء النظام العراقي حين قام بإعدام الصحافي البريطاني فرزاد بازوفت ودخل في المواجهة التي انتهت باحتلال الكويت.

العراق قدر وقتها أن الغرب لا يستطيع الاستغناء عن دوره المحوري في مواجهة إيران، وهو وهم ثبت خطؤه. ذلك أن مجرد محاولة استخدام الدور السياسي كأداة للابتزاز ينقل الحليف فورا إلى موقع العدو. ولا يخفي أن دور مصر كحليف ومرتكز إقليمي للسياسة الأمريكية قد تضاءل كثيرا بعد نهاية الحرب الباردة، وهو في تضاؤل مستمر مع تغير الخارطة الإقليمية، وهناك مفارقة تجعل هذا الدور يلغي نفسه بنفسه. فمصر إذا التزمت بولائها لأمريكا وتعهداتها بدعم أمن إسرائيل فإن أمريكا لن تجد مبررا للالتفات إليها أو الاهتمام بها. أما إذا سعت إلى تحويل هذا الدور كأداة للابتزاز بالتهديد بالتخلي عن التزاماتها أو التحول إلى عامل لزعزعة الاستقرار، فإنها ستتحول من حليف إلى عدو وسينتهي دورها أيضا.

التغييرات الأخرى في المنطقة أيضا حجمت دور مصر. فالولايات المتحدة وجدت حليفا قويا في أثيوبيا، وإريتريا، وبدأت تقاربا مع السودان وأنهت حالة العداء مع ليبيا، وهذا بدوره يضعف الحاجة إلى مصر كعامل توازن ضد خصوم الأمس هؤلاء، لكل هذا فإن أي اتجاه مصري للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة ستكون نتيجته كارثية على النظام، وقد تجعل واشنطن تفكر في السعي جديا لاستبداله بغيره.

البعض في القاهرة استنتج، فيما يبدو النتائج الخطأ من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واعتقد أن مواجهة أمريكا المفتوحة مع الإرهاب والقوى الإسلامية تعني إعطاء الحلفاء شيكا على بياض لتتصرف كما تشاء. ولكن قراءة واشنطن للأحداث كانت بالعكس تماما. فحسب النظرية السائدة اليوم في واشنطن فإن طبيعة النظم الحالية القائمة في مصر وغيرها من البلاد العربية هى المسئولة عن كارثة أيلول الأسود الأمريكي. وإذا كان أسامة بن لادن في نظر الأجهزة الأمريكية هو الممول ومصدر الإلهام للانتحاريين فإن التحليلات تشير إلى أن المصري أيمن الظواهري زعيم حركة الجهاد الإسلامي هو مهندس المواجهة مع واشنطن، بينما كان المصري محمد عطا هو المخطط والمنفذ الأول للعمليات.

ويرى المحللون في واشنطن أن الأنظمة العربية القمعية وسياساتها الخرقاء هى التي ورطت واشنطن في هذه الحرب المفتوحة مع الإسلاميين. وإذا كان هؤلاء المحللون يوافقون الأنظمة على تأجيل التحول الديمقراطي خوفا من وثوب الإسلاميين إلى السلطة، إلا أن هناك تصميما الآن أكثر من أي وقت مضى على نشر القيم الديمقراطية في العالم الإسلامي. وبحسب التفكير الحالي فإن الوسيلة الأمثل لتحقيق هذا الهدف هو إنشاء مراكز ومؤسسات مثل مركز ابن خلدون الذي كان يتولى إدارته د. سعد الدين إبراهيم، وتشجيع منظمات المجتمع المدني والتيارات الليبرالية عموما، ولهذا فإن الحملة على سعد الدين تعتبر حربا على جوهر المشروع الأمريكي-الغربي للتغيير في العالم العربي، وبالتالي الوقوف في خانة العداء المباشر للغرب.

وقد يتفق المرء مع هذه الرؤية الغربية أو يختلف معها، ولكن سؤالا مهما يطرح نفسه عن البديل الذي تقترحه الأنظمة لتطوير نفسها سياسيا، (اللهم إلا إذا كانت تعتقد أنها بلغت بحمد الله الكمال الذي لا غاية بعده بفضل القائد الملهم الأوحد الذي سيخلد إلى الأبد في مقعد السلطة). النظام المصري أدار ظهره كما هو معلوم للمشروع القومي الوحدوي ذي الميول الاشتراكية الذي ساد في العهد الناصري، وتخلى عن المشروع الليبرالي ذي المسحة الإسلامية الذي بشر به السادات، وهو يعادي الإسلاميين ويناوئ اليسار وينقض على الليبرالية. وهو إذ تنكّر للاشتراكية يضع كافة العراقيل في طريق الرأسمالية (بانتشار الفساد والقيود الحكومية الاعتباطية وتدخلات الأجهزة). فأين يا ترى سيتجه، وما هى أجندته المستقبلية؟

هذا الطريق المسدود الذي قاد النظام مصر إليه هو الذي يدفع به إلى حافة الهاوية بسبب صمم القيادة عن النصح ولجوء العقلاء إلى الصمت إيثارا للسلامة، وقد يكون الصدام غير المحسوب مع أمريكا هو المسمار الأخير في نعش نظام أصابه الغرور لأنه نجح في كتم أنفاس الشعب وإخصاء المعارضة المنظمة ومؤسسات المجتمع المدني. وكان هذا المنحى الصدامي يكون مفهوما لو كانت القضية كرامة مصر والأمة العربية، والحقوق العربية المشروعة في فلسطين وغيرها. ولكن الدخول في صدام مع أمريكا دفاعا عن التعدي على كرامة المواطن المصري، أو رفضا لحق السودانيين في تحقيق الوفاق،وإنهاء الحرب يضع النظام المصري في خانة العداء المزدوج للشعب المصري والمصالح العربية، إنها تضع المصالح المصرية والعربية موضع التهديد للدفاع عن رغبة لا مبرر لها في التسلط والتغول على حقوق المواطنين الأبرياء.

هناك إذن حاجة للتراجع بسرعة عن هذا المسار الأهوج والمحفوف بالمخاطر، وأهم من كل ذلك، مراجعة التوجه العام الذي أدخل النظام والبلاد في هذا المأزق. وإذا لم يسارع النظام بإجراء هذه المراجعة فإن هناك من هو على استعداد للقيام بها نيابة عنه.

السجن في الداخل والتكريم في الخارج

أثناء مثول سواسية للطبع، أعلن البرلمان الأوروبي منح جائزة حقوق الإنسان السنوية إلى د. سعد الدين إبراهيم. وبالتزامن مع ذلك أعلنت منظمة المحامين لحقوق الإنسان ومقرها نيويورك تخصيص جائزتها السنوية أيضاً لسعد الدين إبراهيم

قضية سعد الدين إبراهيم قضية حقوق إنسان.. والمعونة الأمريكية لا يستفيد منها أحد

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان" حقوق الإنسان والمعونة الأمريكية وقضية سعد الدين إبراهيم" تحدث فيها عدد من رجال القانون والصحافة ونشطاء المجتمع المدني وأدار اللقاء بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

من اليمين لليسار: نجاد البرعي، بهي الدين حسن، أحمد بهاء الدين شعبان، صلاح عيسى.

وفي بداية حديثه أكد المهندس أحمد بهاء الدين شعبان الكاتب وعضو اللجنة المصرية العامة للمقاطعة أهمية مناقشة هذه القضايا في هذا الوقت الحرج الذي يمر فيه الوطن بأزمة تستدعي أقصى درجات الانتباه من جانب المثقفين ونشطاء المجتمع المدني .

أشار بهاء إلى أن القضية المطروحة للمناقشة هى قضية العلاقات المصرية الأمريكية وبالتالي العلاقات المصرية الإسرائيلية وعلاقات مصر ببقية دول العالم باعتبار أن أمريكا هى القوة المهيمنة والتي تتحكم في العالم دون أية ضوابط.

تناقض استراتيجي

وخلص بهاء إلى أن ما يقوله المسئولون في مصر عن أن العلاقات مع أمريكا علاقات استراتيجية أمر غير صحيح، مشيرا إلى أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر تتمثل في تصفية ما يسمى بالإرهاب، أي كل بؤر التمرد على السياسة الأمريكية، ومساندة إسرائيل في تحقيق أهدافها وإعادة رسم خرائط المنطقة بكاملها وتقسيم دولها، كما هو مرتب للعراق والسودان.

وتساءل بهاء ما هى مصلحة مصر في تقسيم العراق وتدمير قدراته على العمل والحركة، وما هى مصلحتها في تقسيم السودان وسحق الشعب الفلسطيني وانتفاضته أو في هيمنة أمريكا على القرار المستقل في المنطقة وأن تكون أمريكا هى البلطجي الذي يحكم العالم بالقوة؟.

واعتبر بهاء أن كل ذلك دليل على وجود تناقض استراتيجي في المصالح بين مصر وأمريكا وأن الترويج لوصف العلاقات بأنها استراتيجية بين البلدين تقوم به فئة معينة في المجتمع تقوم بالهيمنة على ثروات البلاد دون مراعاة البعد الاجتماعي لعملية التنمية.

أكد أحمد بهاء أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان هى قضية حق يراد بها باطل من جانب أمريكا، مدللا على ذلك بأن أمريكا كانت ترفع هذا السلاح في وجه الاتحاد السوفيتي السابق من أجل خلخلة تماسكه الداخلي ومساعدة المجموعات الصهيونية داخله لفتح باب الهجرة إلى إسرائيل.

وتساءل بهاء لماذا ترفع أمريكا شعارات الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان في وجه كل الأنظمة التي تحاول أن تقف في وجه مخططاتها للهيمنة على العالم ولا ترفعها في وجه أصدقائها من الأنظمة الديكتاتورية، مدللا على ذلك بعلاقة أمريكا بالعراق ذاته .

واعتبر بهاء أن استغلال أمريكا لقضية الدكتور سعد الدين إبراهيم هو أيضا حق يراد به باطل مشيرا إلى أن قضية الديمقراطية أعمق كثيرا من قضية سعد .

وذهب بهاء إلى أن قضية سعد الدين إبراهيم لم تكن سوى تكئة تستخدمها واشنطن ضد الحكومة المصرية بسبب موقفها من قضية ضرب العراق، إلى جانب ما يتم من محاولات حصار مصر من كافة الجهات.

وذكر بهاء أن مجلة النيوزويك الأمريكية نشرت أن المساعدات تدفع لمصر في مقابل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا الأمر لا يليق بمصر ومكانتها في المنطقة.

وأكد أن المساعدات الأمريكية لم تنجح في إفادة مصر بشئ ذي قيمة وأن المستفيد منها كان شريحة تؤمن بالحياة الأمريكية وتدافع عنها، مشددا على ضرورة رفض هذه المساعدات التي تصل إلى ١,٩ مليار دولار.

وقال إنه يمكن عمل ضبط للاقتصاد والتحكم في الفساد ولحل قضية المعونات الأمريكية مشيرا إلى أن أي مساعدات تقدمها دولة لدولة أخرى تكون لأهداف وغايات لدى الدولة الدافعة للمعونة.

ودعا الدولة إلى التخلص من هذه المعونات، وإلى البحث عن صيغة لتمويل منظمات المجتمع المدني، ودون أن تخضع إرادتها لجهات التمويل الخارجية، معترفا بأن هناك صعوبات في البحث عن تمويل وطني في ظل ما وصفه بالطبقة الرأسمالية الرديئة وغير المهيأة لأن تحل محل الممول الأجنبي .

وختم قائلا إن واجبنا جميعا طرح قضية الديمقراطية دون أن ننتظر تدخلا وضغطا أمريكيا لأن هذه قضية مستقبل لمصر كلها.

أين تذهب المعونة؟

وبدأ نجاد البرعي المحامي والمدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية حديثه بالتأكيد على أن السياسة هى مصالح وأنه عندما تتلاقى مصالح القوى المختلفة تتوافق سياساتها مشيرا إلى أن مصر في فترة من الفترات كانت تنفذ أهداف السياسة السوفيتية لتوافق المصالح بين البلدين وكان طبيعيا في ذلك الوقت أن يأتي الرئيس السوفيتي خروشوف ليطلب الإفراج عن بعض المعتقلين في السجون المصرية.

وأعرب نجاد عن أمله في أن تكون أمريكا في الموقف الأخير قد أدركت أن مصلحتها هى في دعم التطور الديمقراطي في مصر وليست في منعه، خاصة بعد أن كشفت لها أحداث ١١ سبتمبر عن أن أغلب الإرهاب يصدر إليها من منطقة واحدة في العالم.

ورغم إقراره بالنفاق الأميركي فقد أشار إلى

أنه ربما تكون هناك بداية لإعادة التفكير في دعم التطور الديمقراطي والإدراك بأن ذلك الأمر لازم لحماية مصالحها، لأنه يحافظ على الاستقرار في المنطقة ويحافظ على مصالح دول كثيرة في العالم.

وعزا نجاد موقف المعارضة الرافض للمعونة الأمريكية، بسبب عدم وجود أية نتائج ملموسة لهذه المعونة يشعر بها المواطن العادي وأحزاب المعارضة. وأشار إلى أن المعونة الأمريكية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ والتي وصلت إلى مليار و٣٤٤ مليون دولار تم توزيعها كالتالي: ٥٦٦ مليون دولار لدعم برامج الخصخصة والاقتصاد (٣٨٪)، و١٥ مليون دولار للتعليم الأساسي أي (١١,١٪)، و١٣,٧ مليون دولار للديمقراطية وحقوق الإنسان أي (١,٩٪)، مشيرا إلى أن الأخيرة تم توزيع قسم منها على مركز خدمات المنظمات غير الحكومية وقسم ثان لدعم المحليات والقسم الأخير للقضاء، موضحا أن مركز خدمات المنظمات غير الحكومية لا يمكن له أن يمول إلا الجمعيات التي وافقت وزارة الشئون الاجتماعية على قيامها وبالتالي فهو لا يمول مراكز حقوق الإنسان.

وعن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم رأى نجاد البرعي أنه ربما تكون الحكومة الأمريكية تعرضت للإحراج وهى ترى داعية للديمقراطية يتم سجنه بتهم تثير الضحك، إلى جانب أنه ربما تكون واشنطن قد اكتشفت أن الحكومة المصرية "تضحك عليها": وتساءل نجاد إذا كان شخص ما مسجونا وأتاه من يفتح له باب السجن فهل يغضب لذلك، مؤكدا أن الأولوية يجب أن تكون للمطالبة بالحرية لرجل لم يحمل سلاحا وأن يخرج المعتقلون الذين زاد عددهم عن ١٥ ألف معتقل، قبل الحديث عن التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية.

أضاف نجاد: أنه من العيب أن تحاكم الحكومة المصرية إنسانا بتهمة الإساءة إلى سمعة البلاد مشيرا إلى أن اتهام الدكتور سعد بأنه حصل على أموال من قناة الجزيرة مقابل أحاديث لها هو عبث في موقع الجد.

وأضاف أن على الذين يتباكون على الكرامة الوطنية أن يعرفوا أولا من الذي يسئ لسمعة مصر بالتعذيب والاعتقالات وغيرهاومعتبرا أن كل يوم من سجن د. سعد هو شهادة على أن أمامنا طريقا طويلا جدا قبل أن نتكلم عن دولة ديمقراطية في مصر.

واستشهد بهي الدين حسن بالتقرير الصادر عن الصندوق الإنمائي والذي يعتبر غياب الديمقراطية هو القضية الأساسية التي تواجه التنمية في مصر والمنطقة العربية، مشككا في الوقت نفسه فيما ذكره نجاد عن أن مصلحة أمريكا قد تكون مع حدوث تحول ديمقراطي، متسائلا عما إذا كان يمكن لأمريكا أن تسمح بإصلاح ديمقراطي في فلسطين يؤدي إلى حكم الجبهة الشعبية أو حماس أو وصول حزب سياسي للحكم في مصر أو الأردن يرفض عملية السلام ويدعو للحرب مع إسرائيل؟!

وطنية العبيد

وبدأ الكاتب الصحفي صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة حديثه بانتقاد كثرة الكلام عن إسرائيل وأمريكا وكأنه لا توجد قضايا أخرى، لها حتى علاقة بهما وتخص الداخل الذي نعيش فيه، واعتبر عيسى أن مفتاح النظر إلى قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم هو الإجابة عما إذا كانت هذه قضية حقوق إنسان، أم لا؟ وهل القوانين التي حوكم بها د. سعد هى قوانين دستورية وديمقراطية؟ مشيرا إلى أن القرار العسكري الذي حوكم به د. سعد هو الذي كان مطلوبا تطبيقه من قبل على حافظ أبو سعدة في قضية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو الذي تم تطبيقه على حزب العمل.

وأشار إلى أن تدخل أمريكا في قراراتنا الداخلية هو نتيجة لأننا لا نملك قرارنا، مدللا على ذلك بالتخلي عن د. سعد وآخرين تعرضوا لنفس الموقف وسيادة تيارات غير ديمقراطية على سقف الحركة السياسية.

واعتبر صلاح عيسى أن قضية د. سعد هى من القضايا السياسية التي تفتح وتغلق بقرارات سياسية، مشيرا إلى أنه كان يجب على الحكومة المصرية أن تتعامل بشكل أذكى مع هذه القضية وأن تفرج عن د .سعد خاصة بعد حبسه احتياطيا لمدة سبعة شهور.

ونفى أن يكون تدخل أمريكا في القضية نتيجة لموقف مصر من قضايا العراق وفلسطين السودان- كما هو معمم في الصحافة المصرية مشيرا إلى أن التدخل الأمريكي بدأ منذ أن تم فتح القضية وكان سابقا لهذه الأحداث وموقف مصر منها.

وأشار إلى أن يوغوسلافيا تدخلت في عهد عبد الناصر في قضية مقتل المناضل الشيوعي شهدي عطية في السجن في الخمسينيات، وأدى تدخلها إلى وقف المذبحة التي كانت تجري للشيوعيين، وتساءل صلاح عيسى: أليست معارضة مصر لاتفاق مشاكوس تدخل في الشأن السوداني أم لا؟!

ودعا المثقفين إلى التخلي عما وصفه بوطنية العبيد والترويج للقول بأن نظام الحكم المحلي أفضل من "المستورد".

واعتبر صلاح عيسى أن التصور السياسي القائم على أن نخالف أمريكا هو تفكير غير صائب وغير صحيح متسائلا عن الموقف في حالة تقاطع مصالح الشعب مع وجهة نظر تقال في الخارج وهل يرفضها في هذه الحالة أم لا؟ ودلل على ذلك بأن أمريكا تطالب بتحديث التعليم الديني وهو مطلب للمثقفين المصريين منذ وقت طويل، فهل تصبح مخالفة أمريكا في هذه الحالة تفكيرا غير صائب.؟

الجنسية والمواطنة

واقترح الكاتب محمد سيد أحمد أن يتنازل الدكتور سعد الدين إبراهيم عن جنسيته الأمريكية في هذا الظرف متوقعا أن ذلك سيؤدي إلى خروج د. سعد من أزمته، مشيرا إلى أن هذه الخطوة ستكون اختباراً لمدى صدق أمريكا وعما إذا كانت فعلا تدافع عن حقوق الإنسان أم حقوق الأمريكيين. وأضاف أن الحكومة المصرية ستكون في موقف حرج إذا اتخذ الدكتور سعد هذا الموقف وسيدفع ذلك إلى توجيه القضية ككل، في اتجاه قضية الديمقراطية في مصر.

واتفق أمين فهيم المدير السابق لجمعية الصعيد للتربية مع هذه الدعوة وقال إن الدكتور سعد يكافح من أجل الديمقراطية في مصر ولو كنت مكانه لتنازلت فورا عن جنسيتي الأمريكية.

وأبدى نجاد أسفه لغياب حد أدنى من الإجماع على حق كل إنسان في الكتابة والانتقاد دون مساءلة، وعلق على الاقتراح الخاص بتنازل سعد عن الجنسية الأمريكية، مشيرا إلى أن الوطن هو ذلك الذي تكون فيه كرامة مواطنيه وحرياتهم.

وأشار كارم محمود عضو مجلس نقابة الصحفيين إلى أن الظروف التي تم الترويج فيها للدكتور سعد في نهاية السبعينيات كانت ظروفا مختلفة عن الآن، حيث كان هناك ترويج للسلام مع إسرائيل ومغازلة لأمريكا، مؤكدا أنه كان هناك شعور بعدم الارتياح للدكتور سعد منذ ظهوره وأنه ربما كان ذلك من قبيل الحسد لصعود نجمه في الحياة السياسية المصرية. وأشار إلى أن الظروف تغيرت الآن وصار هناك تغير في الموقف المصري تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتجاه وحدة السودان والعراق فتغيرت العلاقة تجاه د. سعد الدين إبراهيم. وعاد المهندس أحمد بهاء الدين شعبان للتأكيد على ضرورة رفض المعونة الأمريكية وأن تخوض قوى المجتمع المدني نضالا طويل المدى من أجل انتزاع الديمقراطية وعدم المراهنة على أي طرف خارجي في هذه القضية.

وأشار صلاح عيسى إلى أن كل تيار سياسي في مصر يريد الحرية لنفسه ولو كان ذلك على حساب الآخرين.

وقال إن المعارضة ما كان لها أن تتجرف في الحديث عن التدخل الخارجي في الشئون الداخلية، وعليها أن تعطي الأولوية للمطالبة بالحريات والديمقراطية والمشاركة وغيرها.

واعترض صلاح عيسى على الدعوة لتنازل د. سعد عن جنسيته الأمريكية وقال إنه لا يجوز إجباره على هذا القرار مقترحا أن تتوجه مجموعة من النخبة المثقفة بطلب إلى الرئيس مبارك لحفظ هذه القضية واستعمال سلطته في العفو عنه مع التأكيد على رفض التدخل الخارجي.

عودة اللاجئين ليست مستحيلة

أكد الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة أن ٩٠٪ من القرى الفلسطينية التي طرد أهلها منها عام ١٩٤٨ ما تزال مواقعها خالية ويمكن تعميرها بسكانها الأصليين دون أي تأثير يمس اليهود الإسرائيليين وأن النسبة الـ١٠٪ الباقية هناك عبارة عن ٧٪ يمكن أن يعود سكانها مع بعض التعديلات، أما نسبة الـ٣٪ فقط الباقية فهي التي ستواجه صعوبات.

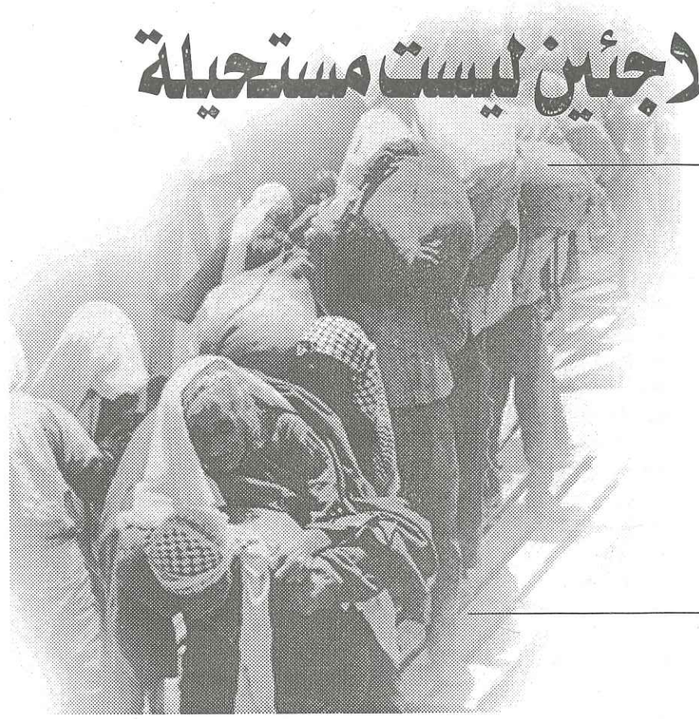

أشار أبو ستة في ندوة له بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار "صالون ابن رشد"، تحت عنوان : "رغم كل الادعاءات .. عودة اللاجئين الفلسطينيين مازالت ممكنة" إلى خطة لتنفيذ عملية إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تنقسم إلى سبع مراحل موضحا أن تنفيذها يحتاج إلى عدة خطوات في مقدمتها أن يصدر مجلس الأمن مرة أخرى القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة مع إلحاقه بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بإلزام الدولة العاصية بالتنفيذ، وإلا كان على الدول الأخرى مسئولية تنفيذ ذلك بالقوة كما حدث في البوسنة وأبخازيا ورواندا، وأضاف أن تنفيذ حق العودة يحتاج أيضا إلى الإبقاء على الأونروا لأنها الرمز الوحيد لبقاء المجتمع الدولي مصرا على حقوق اللاجئين، إلى جانب إيجاد آلية لتنفيذ حق العودة تحت غطاء الأمم المتحدة، خاصة مع وجود نصف مليون تسجيل للأملاك الفلسطينية فيما يعرف الآن بأرض إسرائيل.

٩٠٪ من القرى الفلسطينية يمكن عودة أهلها إليها دون مساس باليهود

وأشار أبو ستة إلى ضرورة تكوين هيئة أراضي فلسطينية ممثل فيها ٥٨٣ قرية وتتولى تسليم الوثائق الانتقالية الخاصة بالأراضي الفلسطينية من إدارة الأراضي الإسرائيلية، كما تتولى مسئولية المحافظة على الأراضي الفلسطينية.

فند أبو ستة -وهو خبير دولي في قضايا اللاجئين- الادعاءات الإسرائيلية مؤكدا أنه لا يوجد سبب قانوني أو ديموغرافي أو اقتصادي أو أخلاقي يمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين وأن العقبة الوحيدة المانعة لتحقيق ذلك هي العنصرية الإسرائيلية والدعم الأمريكي المطلق لها مشيرا إلى أن إسرائيل قامت بسن نحو ٢٤ قانونا عنصريا أدينت جميعها من قبل وكالات الأمم المتحدة.

وطالب بتجييش وتعبئة الرأي العام العربي والعالمي مؤكدا أن هذا التجييش قادر ولو بعد حين على إسقاط النظام العنصري في إسرائيل مشددا على أنه في هذا القرن الجديد لا يوجد مستقبل لنظام عنصري مثل الموجود في إسرائيل.

قال أبو ستة إن المشاهد الدامية التي جرت على أراضي فلسطين خلال الفترة الماضية ليست بجديدة وأنها تجري بشكل يومي طوال ٢١ ألف يوم هي عمر الاحتلال الصهيوني لفلسطين موضحا أن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة شهدت في الواحد وعشرين شهرا الماضية سقوط نحو ٢٠٠٠ شهيد و٢٧ ألف جريح واعتقال ٢٧ ألف شاب لا يعرف مكانهم، إلى جانب جرح ١٢٢ طبيبا وممرضة وتدمير ٣٠ عربة إسعاف وإغلاق ١٧٤ مدرسة وحرمان ٦٠ ألف طالب من الدراسة إلى جانب أن عدد العاطلين عن العمل تجاوز ٣٠٠ ألف، وزادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى ٦٥٪ يعيشون بأقل من النصف دولار في اليوم.

وسخر أبو ستة من وصف الفلسطينيين الذين أصبحوا جميعا أسرى حرب بالإرهابيين ووصف الإسرائيليين المدججين بالسلاح بأنهم "ضحية".

وأوضح أن الصهيونية منذ استولت على أرض فلسطين قامت بعملية تنظيف عرقي بأخذ الأراضي وتدمير الآثار السكنية وطرد السكان وإحلال غيرهم. وفي عام ١٩٤٨ تم تنفيذ عشرات المذابح ضد الشعب الفلسطيني بشكل جماعي واعتبار أرضهم خالية وإصدار قانون أملاك الغائبين الذي يقضي بالاستيلاء على أرض وممتلكات كل من هو غائب مع التعسف في تعريف هذا الغائب.

وأضاف أن المحتلين الصهاينة قاموا بمصادرة كل الممتلكات والأراضي ونهب محتويات المساكن حتى أن ١٨ ألف شاحنة حملت محتويات اللد والرملة بمعرفة بن جوريون شخصيا ، وما لم يتم حمله تعرض لعملية تدمير مستمرة ، واستطرد مشيرا إلى أن عام ١٩٥٠ شهد إصدار قانون العودة اليهودي لإحلال اليهود محل الفلسطينيين ثم قانون الجنسية وإعطائها لكل الوافدين الجدد وسحب الجنسية الفلسطينية من أهلها مؤكدا

أن الفلسطينيين لا يطالبون بحق العودة فقط وإنما باسترجاع الجنسية الفلسطينية أيضا.

وأوضح أن إسرائيل قامت بطرد ٩٠٪ من الشعب الفلسطيني، مما يعرف بأرض إسرائيل وتبقى ١٥٦ ألفا وضعوا تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦ وفي عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل باختلاق حرب ٦٧ لاستيعاب مهاجرين جدد وطرد لاجئين آخرين.

وقال إنه نتيجة لكل ذلك فقد تم طرد أهالي ٥٣١ قرية فلسطينية ومدينة وتهجير أهلها وبقى ما يسمى بعرب ٤٨ وأن هذه الأراضي الفلسطينية تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل، بما يعني أنها لا تملك سوى ٨٪ من أرضها الموجودة عليها حاليا.

وعن أماكن تواجد اللاجئين أوضح أن ٣٧٪ منهم موجودون بالأردن و٢٥٠ ألفا في إسرائيل نفسها وأن ثلاثة أرباع سكان قطاع غزة هم من اللاجئين مؤكدا أن الفلسطينيين متمسكون بأرضهم ولن يتخلوا عنها مدعومين في ذلك بأسانيد قانونية منها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والقرار ١٩٤ الذي تم التأكيد عليه في ١٣٥ دورة للأمم المتحدة إلى جانب حرمة الملكية الخاصة في القوانين المختلفة.

ونفى أبو ستة الادعاءات الصهيونية بعدم وجود متسع جغرافي لعودة اللاجئين الفلسطينيين مشيرا إلى أن ٨٠٪ من يهود إسرائيل يعيشون في ١٥٪ من مساحتها حول تلك أبيب ومدينة القدس و١٨٪ منهم يعيشون في مدن كانت أصلا فلسطينية أما الـ ٢٪ الباقون وعددهم ١٦٠ ألفا فيعيشون في المنطقة الخضراء والتي تمثل تقريبا مساحة أراضي اللاجئين التي طردوا منها، بما يعني أن ١٦٠ ألف يهودي يعيشون على أراضي ٥ مليون فلسطيني.

عودة اللاجئين الفلسطينيين لا يعوقها سوى العنصرية الإسرائيلية والانحياز الأمريكي

وأضاف أن عدد اليهود في المنطقة من اللد والرملة حتى أم الرشراش يبلغ ٧٨ ألف شخص ريفي يهودي وهو عدد أقل بكثير من عدد سكان مخيم جباليا البالغ ١٠٠ ألف فلسطيني.

واستطرد مشيرا إلى أن عدد اللاجئين المسجلين في قطاع غزة وفي لبنان يساوي بالضبط عدد اليهود الروس مليون شخص- الذين وفدوا إلى إسرائيل. وقارن أبو ستة بين كثافة اليهود إلى الفلسطينيين فقال إن كثافة السكان اليهود تبلغ ٦ أشخاص لكل كيلو متر مربع في حين أن كثافة أصحاب الفلسطينيين تبلغ ٦ آلاف شخص لكل كيلو متر مربع أي ألف ضعف المستوطنين الذين استولوا على أرضهم.

وأوضح أبو ستة أن خطته لعودة اللاجئين تنقسم إلى ٧ مراحل وتستغرق مدة زمنية لا تزيد عن عشر سنوات ، وإن كل مرحلة تستوعب في حدود النصف إلى ثلاثة أرباع المليون لاجئ وأنها تبدأ بعودة اللاجئين القرويين ثم اللاجئين بالمنطقة الجنوبية ثم اللاجئين بالأردن وسوريا ولبنان واللاجئين بالضفة الغربية واللد والرملة.

خطاب بوش الأخير يودي به إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتباره مجرم حرب

وأشار إلى أن المدن الفلسطينية حول القدس لم يهدمها الإسرائيليون وإنما قاموا بتطويرها وترميمها وأخذوا البيوت لأنفسهم وأن هذا الأمر لا يشكل عقبة أمام عودة اللاجئين موضحا أن ١٤ مدينة أخذها الإسرائيليون منها الناصرة - كانت عربية وبقيت عربية وأن ٦ مدن كانت الغالبية الساحقة فيها عربية وصارت الغالبية فيها يهودية في حين كانت المدن الباقية مختلطة ويعيش فيها اليوم ١٢٠ ألف عربي.

وحذر أبو ستة مما وصفه بتعرض منظمة الأونروا للتصفية مشيرا إلى أنها قامت بخدمة اللاجئين طوال ٥٢ سنة وتضم ٢١ ألف موظف ولديها خبرة طويلة خاصة وقد مرت بها خمسة حروب مشيرا إلى أن الأفضل هو تحويلها إلى مؤسسة و تزويد صلاحياتها بحيث تستطيع أن تشئ وتشق الطرق وتقيم المشروعات.. وقال إن هذه الآمال تصطدم بمحاولات لتصفية هذه المنظمة حيث تدفع أمريكا ٧٤ مليون دولار لـ ٣,٨ مليون شخص لاجئ عن طريق الأونروا في حين تدفع ٨٠ مليون دولار لإسرائيل لتوطين ٥٠ ألف مهاجر روسي كل عام ، كما أن ألمانيا تدفع أقل نسبة للفلسطينيين في حين أنها ألمانيا- ساهمت في إقامة إسرائيل ودعمها ماليا عن طريق التعويضات.

وقال إن هذه المحاولات الأوروبية والأمريكية لتصفية دور الأونروا تستهدف الضغط على الفلسطينيين لقبول التوطين موضحا أن الدول الاسكندنافية هى أكثر الدول التي تساهم في دعم اللاجئين عن طريق الأونروا.

وصف أبو ستة خطاب بوش الأخير بأنه يودي به إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتباره مجرم حرب مدللا على ذلك بأن خطاب بوش اعتبر الإسرائيليين في الضفة وغزة في حالة دفاع عن النفس في حين أن القانون الدولي يسلم بأن هذه مناطق محتلة كما أنه يعتبر المستوطنين موجودين بطريقة شرعية ، وهو ما يخالف كل الأعراف والقوانين الدولية.

وأكد أبو ستة أن العنصر الديموغرافي على أرض فلسطين سيكون دائما ضد إسرائيل التي لن يشكل مهاجروها أغلبية مطلقة مشيرا إلى أن استمرار المقاومة بكافة الأشكال سيكون له أثره الكبير على إسرائيل.

وانتقد موافقة السلطة الفلسطينية على إبعاد بعض الفلسطينيين، وقال إن هذا أمر مخز ومشين، وقال إن القيادة الفلسطينية لا تملك حلا لأن كل همها هو إرضاء بوش معتبرا أن تقرير بوش أيضا لمصير الفلسطينيين هو أمر مخز ، وقال إنه حتى بلير وهو الكلب المدلل لبوش عارضه فيما طرحه مؤخرا.

ودعا أبو ستة الدول العربية إلى العمل على عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت شعار "متحدون من أجل السلام"، للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، لكنه أكد أن الدول العربية لا تقدم سوى الشعارات اللفظية لإسكات الجماهير.

وفي مقارنة بين اتفاقية "كامب ديفيد" المصرية "ووادي عربة" الأردنية قال أبو ستة: رغم أن هذه مقارنة بين شرين إلا أن الشر الأول وهو الاتفاقية المصرية أفضل لأنها تحدثت عن أن حقوق الشعب الفلسطيني محفوظة ولا يوجد في هذه الاتفاقية ما يخل بهذه الحقوق في حين أن الاتفاقية الأردنية لم تتحدث أبدا عن هذه الحقوق.

من جانبه أكد بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن الحل المنصف ليس لقضية اللاجئين فقط، ولكن لقضية الشعب الفلسطيني كله يحتاج إلى دور فاعل من المجتمع الدولي.

ورأى بهي أن المشكلة الحقيقية لا تتعلق بالرأي العام، حيث أن الشهور الأخيرة شهدت تحولا هاما وخطيرا فيما يتعلق بتعاطف الرأي العام مع الشعب الفلسطيني، ولكن المشكلة الحقيقية تتعلق بالإخلال الرهيب في موازين القوى الدولية، وأشار بهي إلى أن إعمال الحق في العودة يتطلب إرادة سياسية عربية مختلفة وعمل مختلف داخل الأمم المتحدة وأنه بدون ذلك سيحدث مثلما حدث للقرار الخاص بإدانة الصهيونية بالعنصرية في عام ١٩٧٥ .

تحت عنوان "محاكمة مجرمي الحرب بين طموحات الشعوب وقيود الواقع. نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة في صالون ابن رشد تحدث فيها كل من: حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الدكتور حسن نافعة أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة والدكتور فؤاد رياض القاضي السابق بالمحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا ، وأدار الحوار بهي الدين مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

من اليمين لليسار: د. حسن نافعة، د. فؤاد رياض، بهي الدين حسن، حافظ أبو سعدة.

محاكمة مجرمي الحرب بين طموحات الشعوب وقيود الواقع

في البداية أكد بهي الدين حسن على أهمية أن يتحول الكلام عن محاكمات لمجرمي الحرب الإسرائيليين إلى واقع فعلي، مشيرا إلى أن الحديث لا يقتصر على الجرائم التي تم ارتكابها في غضون الاجتياح الإسرائيلي الأخير للأراضي الفلسطينية في ٢٩ مارس الماضي وإنما يشمل أكثر من نصف قرن من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي لم تخضع للمساءلة بأي شكل بمقتضى القانون الدولي، واتساقا مع ما اتبع في سوابق مماثلة مثلما حدث مع مجرمي الحرب في يوغوسلافيا.

وأشار بهي إلى أن التقدم -فيما يتعلق بمحاكمة شارون- محدود، محذرا من أن هذه المسألة أيضا ما زالت في مراحلها الأولى وهناك محاولات مكثفة لإجهاضها.

وأثار بهي تساؤلات حول العقبات التي تعترض طريق تحويل الحديث عن أهمية وضرورة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى واقع فعلي وما إذا كانت تقتصر على الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن أم تمتد أيضا إلى المحكمة الجنائية الدولية مشيرا إلى أن مجئ المبادرة لمحاكمة شارون من منظمة غير حكومية يثير أيضا تساؤلات حول الدور المحتمل للمنظمات غير الحكومية في إثارة القضايا الخاصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

دور المنظمة المصرية

وتناول حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أطراف الحديث مشيرا إلى أن المنظمة كانت أول من أثار قضية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين حول الجرائم التي ارتكبوها ضد الأسرى والمدنيين المصريين في حربي ١٩٥٦و١٩٦٧، بعد ما جاءت بداية الخيط من داخل إسرائيل نفسها في أغسطس ١٩٩٥ بنشر اعترافات للضابط الإسرائيلي أريبه بيرو في صحيفة معاريف حول قيامه بقتل ٤٩ مصريا كانوا من عمال المناجم لأنه رأى أنهم سيعطلون تقدمه في سيناء.

وأضاف أبو سعدة أن اعترافات الضباط والجنود الإسرائيليين توالت بعد ذلك وتم نشرها في الصحف الإسرائيلية بفخر شديد. وقال إن المنظمة استطاعت رصد ٨ قيادات عسكرية إسرائيلية متورطة في قتل الأسرى المصريين، وأن في مقدمة هؤلاء القادة أرييل شارون وبن اليعازر. وأفصح أبو سعدة أن المنظمة استطاعت أيضا رصد وتجميع وتوثيق شهادات ٥٤ مصريا كانوا شهودا على المذابح الإسرائيلية، ثم تقدمت المنظمة ببلاغ للنائب العام في أغسطس ٩٥ طالبت فيه بالتحقيق في هذه الجرائم استنادا إلى أنها وقعت على أرض سيناء المصرية بما يعني وجود مسئولية قانونية مصرية للتحقيق فيها، إضافة إلى أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم وفقا لاتفاقيات جنيف، طالما أن هناك شهوداً عليها.

واستطرد أبو سعدة مشيرا إلى أن المنظمة تقدمت ببلاغين للنائب العام لم يتم التحقيق في الأول، بينما لا زال التحقيق مستمرا في البلاغ الثاني حتى الآن.

وكشف أبو سعدة عن أن اكتفاء المنظمة المصرية بالتحرك على المستوى المحلي في هذه القضية يرجع إلى وجود هذا البلاغ المقدم منها للنائب العام ، والذي يتطلب أن ينتهي بأي نتيجة لتواصل المنظمة تحركها على المستوى الخارجي.

وأعلن أبو سعدة أن المرحلة التالية من خطة عمل المنظمة بعد انتهاء مرحلة البلاغ أمام النائب العام بأي نتيجة تتمثل في رفع دعوى في أوروبا خاصة في الدول التي يوجد بها اختصاص قضائي عام مثل بلجيكا، إلى جانب رفع دعاوى تعويضات للضحايا المصريين أمام محاكم عدة ومن بينها المحاكم الإسرائيلية نفسها مشيرا إلى أن المنظمة تستند أمام المنظمات الدولية إلى أن قضية محاكمة مجر مي الحرب الإسرائيليين في جانب كبير منها هى قضية إنسانية.

تطور القانون الدولي

وبدأ الدكتور فؤاد رياض حديثه مشيرا إلى أن نقطة التطور الحقيقية في محاكمات مجرمي الحرب تتمثل في قرار مجلس الأمن بإنشاء محكمة لمجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة موضحا أن هذه المحكمة أنشأتها الإنسانية كلها، فيما كانت محاكمات نورمبرج من إنشاء المنتصر الذي كان يحاكم الطرف المهزوم، لكنها كانت في نفس الوقت ذريعة للدعوة لإنشاء محكمة يوغوسلافيا التي كان نجاحها دافعا لإنشاء محكمة أخرى في أفريقيا هى محكمة بوروندي.

واعتبر الدكتور رياض أن المبادئ التي قررها القضاء الجنائي الدولي يمكن تطبيقها على الجرائم الإسرائيلية على أرض فلسطين، حيث الإبادة الجماعية في جنين والإبادة الثقافية في القضاء على التراث العربي في فلسطين إلى جانب إنكار الإسرائيليين لزمن طويل وجود شئ اسمه

فلسطين، كما كانوا يرددون.

وأوضح رياض أن الإبادة الجماعية لا تعني القضاء على كافة المجموعة ، وإنما يكفي أن يتم جعل مستقبل حياة أفرادها صعبا، مشيرا إلى مسئولية رئيس الدولة، الذي يصمت عن الجريمة ولا يحاكم مرتكبها رغم أن ذلك في استطاعته مثلما فعلت إسرائيل مع جولد شتاين الذي قتل المصلين في المسجد الأقصى ولم تتم محاكمته، وأكد أن محاكمة الرؤساء تؤدي إلى حماية الشعوب من الضغائن وتمنع الانتقام فيما بينها موضحا أنه بالنسبة لإسرائيل التي تتحدث عن انتخاب رؤساء حكوماتها بالانتخاب الحر، فإن المسئولية لا تنال شارون وحده ، فدائما ما تكون هناك مسئولية جنائية خاصة به ومسئولية تاريخية تقع على كل من سكت على جرائمه، سواء في إسرائيل أو خارجها.

وذهب رياض إلى أن الجانب العربي أمامه عدة طرق لإثارة قضية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وذكر أن الطريق الأول يتمثل في مطالبة مجلس الأمن بإنشاء محكمة خاصة بالمنطقة مثلما حدث مع يوغوسلافيا السابقة وأن تقوم الأطراف العربية بتحريك الشعوب وليس النظم الحكومية في العالم، مشيرا إلى أن عقبة "الفيتو" الأمريكي في مجلس الأمن يمكن تجاوزها والاتجاه إلى الجمعية العامة كما فعلت مصر إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

لماذا امتنع العرب؟

وأضاف د. رياض أن الطريق الثاني هو اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية مشيرا إلى أن هذه المحكمة ستنقل العالم إلى منطقة جديدة رغم أن فائدتها غير واضحة حتى الآن لأنها لن تحاكم إلا ما ارتكب من تاريخ إنشائها.

وتساءل رياض عن السبب الذي يمنع الدول العربية وفي مقدمتها مصر من التصديق والانضمام للمحكمة في الوقت الذي كان لمصر دور كبير في إنشائها و كان لها دور في إدخال جريمة مثل جريمة المستعمرات إلى نظامها الأساسي إلى جانب أن رئيس لجنة صياغة النظام الأساسي للمحكمة كان مصريا وهو الدكتور شريف بسيوني، مشيرا إلى أن عدم مصادقة الدول العربية يجعل من الصعب أن يكون لها دور في المحكمة.

واستكمل رياض ذكر الطرق المتاحة أمام الجانب العربي لإثارة قضية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وقال إن هناك خياراً آخر أمام الجانب العربي وهو الاختصاص الوطني، حيث إن من حق كل دولة أن تضع قواعد لمحاكمة أي جريمة ضد الإنسانية تقع في أي مكان في العالم.

وأضاف أن الوسيلة الأخرى هى المحاكمة الشعبية التي تضم عددا من كبار الفلاسفة والمفكرين في العالم ممن يقفون مع الحقوق العربية مثلما حدث بعد حرب فيتنام، ومع إمبراطور اليابان السابق مشيرا إلى أن الإدانة العالمية يمكن أن تعتبر مقدمة لمحاكمة جنائية.

وعلق بهي الدين حسن على ذلك مؤكدا على أهمية دور الرأي العام العالمي في تحييد دور الدولة التي تحتكر حق الفيتو داخل مجلس الأمن مشيرا إلى أن المحاكمة الشعبية يجب أن يكون مكانها خارج العالم العربي لتحريك الرأي العام العالمي.

فجوة كبيرة

وفيما ساد جو من التفاؤل في أطروحات المتحدثين السابقين بدا الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية متشائما بعض الشئ بشأن مسألة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين منطلقا في ذلك من تأكيده على أن هناك فجوة كبيرة بين ما تتطلع إليه الشعوب وبين الواقع في النظام الدولي الحالي.

وأضاف أن إنشاء محكمة جنائية دولية هو خطوة هائلة وبالغة الدلالة والأهمية ولكن وجود المحاكمة لا يعني أنه سيصبح من الممكن ومن السهل محاكمة كل مجرمي الحرب.

وأشار إلى أن اتفاقية النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم تتحدث بالتفصيل عن جرائم العدوان، رغم أنها فصلت في الجرائم الثلاث، الإبادة وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وحددت اختصاصاتها بشأنها، ولكنها لم تفعل ذلك فيما يتعلق بجرائم العدوان، مرجعا ذلك إلى مشكلات تتعلق بالأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي ذاته.

واعتبر نافعة ذلك انعكاساً لموازين القوى الدولية الحالية، مشيرا في ذلك إلى أن الاتفاقية أدرجت في جرائم الحرب استخدام السلام الكيماوي، لكنها لم تتحدث عن السلاح النووي أو أسلحة أخرى للدمار الشامل.

واعتبر نافعة أن إعطاء الاتفاقية لمجلس الأمن الدور القوي فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والتدخل ووقف إجراءات التحقيق والمحاكمة إذا صدر منه قرار وفقا للفصل السابع من الميثاق يطلب من المحكمة تعطيل هذه الإجراءات، هو أمر يبدو فيه بعض الخلل السياسي واستمرار لانعكاس موازين القوى خاصة وأن قرارات مجلس الأمن كما هو معروف هى قرارات سياسية وتعكس خللا كبيرا في النظام الدولي. ورأى نافعة أن ذلك يعني إننا نجعل جهازا ذا صفة سياسية هو مجلس الأمن يتحكم في جهاز له صفة قانونية وهو المحكمة الجنائية الدولية.

وذهب نافعة إلى أن الأمر يمتد إلى مرحلة ما بعد قيام المحكمة، مشيرا إلى الشكوك في الاستقلال المالي والإداري للمحكمةلأنها تعتمد على بعض الأموال من الأمم المتحدة والبعض الآخر من الدول الأعضاء نفسها.

وأضاف أن المحكمة الجنائية أيضا لا توجد بها سلطة سياسية أو أمنية تستطيع القيام بالتحري وجمع الأدلة والقبض على المتهم ومحاكمته وتنفيذ العقوبة، وأنها فقط ستعتمد على تعاون الدول الأعضاء بها وإذا لم يوجد هذا التعاون لن تستطيع المحكمة القيام بوظائفها بطريقة مرضية.

وأكد أن المعضلة ستكون أكبر عندما تكون الدولة المتهمة محمية من دولة كبرى مثلما هو الحال بالنسبة لإسرائيل وأمريكا في ظل هيمنة أمريكا على النظام الدولي، معتبرا أن غياب أمريكا عن المحكمة الجنائية الدولية يضعفها كثيرا. يكشف عن عنصرية المجتمع الأمريكي الذي يرفض متعاليا على القوانين الدولية محاكمة أي مواطن أمريكي أمام قانون آخر، إلى جانب رغبتها في حماية إسرائيل، والتغطية على الجرائم الحربية التي ترتكبها أمريكا ذاتها في مختلف مناطق العالم.

ومع ذلك يخلص نافعة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هى خطوة مهمة لدعم المجتمع الدولي ويمكن لها أن تشكل أداة ضغط كبيرة على الولايات المتحدة مطالبا الدول العربية بسرعة الانضمام لهذه المحكمة ومشيرا إلى أن اللجنة التي شكلتها الجامعة العربية بشأن المحكمة لا تمانع في الانضمام الجماعي العربي لها.

وحول اللجوء للجمعية العامة أشار نافعة إلى أن الاختصاص الأصيل بالأمن والسلم الدوليين يتعلق بمجلس الأمن وليس الجمعية العامة التي تتخذ توصيات وليست قرارات ملزمة للدول الأعضاء مشيرا إلى أن الجمعية العامة أيضا تحكمها الاعتبارات السياسية في ظل هيمنة قطب واحد عن النظام الدولي.

مداخل متاحة

لفت بهي الدين حسن النظر إلى التراجع الملحوظ في الدعم الدولي داخل الجمعية العامة للقضايا العربية والذي يظهر واضحا في توصيات السنوات العشر الأخيرة مقارنة بسنوات الستينيات.

ولاحظ أن ذلك الأمر لا يرجع لانهيار المعسكر الاشتراكي فقط بقدر ما يرجع إلى الاضطراب في السياسة الخارجية العربية والتي فقدت حتى دولا كانت نصيرا دائما للقضايا العربية مثل الصين والهند.

وأشار بهي إلى أنه رغم القنوات المغلقة أمام مسألة إثارة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين إلا أن هناك قنوات أخرى مفتوحة تتمثل في محاكمات الرأي العام والمحاكمات الشعبية واللجوء للقضاء الوطني ثم اللجوء للقضاء الذي يتمتع بولاية دولية مثل القضاء البلجيكي مؤكدا على أن هناك خطوة هامة يجب العمل عليها من الجانب العربي وهى توثيق الجرائم الإسرائيلية وإنشاء مركز لتوثيق هذه الجرائم مشيرا إلى أن هناك مشروعاً لذلك في الجامعة العربية لكنه متعثر بسبب إحجام الحكومات العربية عن تقديم التمويل اللازم له.

وأوضح بهي أن الرابطة العربية الأوروبية دعت لإنشاء منظمة عربية دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وقد تم إنشاؤها بالفعل، كما أن هناك مبادرة من الشبكة الأورومتوسطية للإعداد لمحاكمة شعبية في أوروبا لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

حرب أمريكية على المحكمة الجنائية الدولية

أعلنت إدارة الرئيس "بوش" رفضها التصديق على معاهدة إقامة محكمة جنائية، في رسالة رسمية بعثها السفير "بيير ريتشارد بروسبر"، مبعوث الولايات المتحدة في قضايا جرائم الحرب، لكوفي أنان، السكرتير العام للأمم المتحدة، أعلن فيها عن عدم نية الولايات المتحدة التصديق على المعاهدة، وأعلن "بروسبر" للصحفيين أن أمريكا لا ترغب في العمل بأي شكل مع المحكمة، ووصف اتفاق إنشائها بأنه "أخرق". بل عمدت الولايات المتحدة إلى الحصول على موافقة دولية بتحصين جنودها في قوات حفظ السلام من المثول أمام تلك المحكمة.

خالد الفيشاوي

يؤكد هذا الرفض، مواصلة واشنطن السير منفردة في سياستها الخارجية، وعدم التزامها بالمعاهدات الدولية، بدءا من الانسحاب من "معاهدة كيوتو" الخاصة بالبيئة، ومعاهدة الحد من انتشار الصواريخ البلاستيكية، ورفض الحظر الدولي على الأسلحة البيولوجية، وانتهاك الاتفاقيات التجارية الدولية بفرض ضريبة على الواردات الأمريكية من الصلب.

يعتبر سحب واشنطن لتوقيعها على الاتفاقية الدولية الخاصة بالجنائية الدولية نجاحا جديدا لليمين الجمهوري الأمريكي، وتتويجا لجهوده التي استمرت على مدى السنوات الأربع الماضية لشجب وإدانة المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها تشكل – في رأيهم- انتهاكا للسيادة الأمريكية، وتفتح الباب لتقديم مسئولين وجنود أمريكيين للمثول أمام المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب خارج بلادهم.

كانت الإدارة الأمريكية قد خططت لإعلان رفضها في سبتمبر ٢٠٠١ لاتفاقية إنشاء المحكمة، لكنها أرجأت ذلك في أعقاب هجمات سبتمبر حتى لا تتعثر مساعيها للحصول على الدعم الدولي لحربها "ضد الإرهاب".

أثار هذا الانسحاب دهشة البعض، خاصة وأن إدارة "كلينتون" كانت من بين المشجعين والراعين للمؤتمر الدولي الذي عقد في روما عام ١٩٩٨.

في أعقاب ١١ سبتمبر، ومع انتشار القوات المسلحة الأمريكية ليس فقط في أفغانستان، ولكن أيضا في الفلبين، وجورجيا، واليمن، فضلا عن استمرار العمليات العسكرية الأمريكية في يوغوسلافيا السابقة، وفي كولومبيا.. تنامي عداء البنتاجون واليمين الأمريكي ضد المحكمة الدولية المستهدف إقامتها، وأدرك القادة الأمريكيون جيدا أن المعارك غير المتكافئة التي تشنها الآلة العسكرية الأمريكية في العديد من بلدان العالم الفقير، تصنف كجرائم حرب وفقا للقانون الدولي. ولعل أكثر تلك الممارسات فظاظة، قيام القوات الأمريكية الخاصة بقتل مئات السجناء من طالبان في سجن "مزار الشريف" في أفغانستان في نوفمبر الماضي.

رغم انسحاب أمريكا من الاتفاقية، ومقاطعة دبلوماسييها مراسم التصديق على المعاهدة التي أجريت في مقر الأمم المتحدة، أصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من أول يوليو، وسيتم تشكيل المحكمة في "لاهاي" وستشرع في ممارسة سلطاتها في محاكمة مجرمي الحرب بعد هذا التاريخ.

ويعد تشكيل المحكمة الجنائية الدولية، أول محكمة دولية ثابتة التشكيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن كان قد سبقها تشكيل محاكم خاصة مثل المحكمة التي شكلت بدعم أمريكي وبقرار من مجلس الأمن لمحاكمة "سلوبودان ميلوسوفيتش" رئيس يوغوسلافيا السابق لاتهامه بارتكاب جرائم حرب عام ١٩٩٩، بينما كانت الطائرات العسكرية الأمريكية تهاجم الأهداف المدنية في "صربيا"، وبعد وقت قصير من حملة البنتاجون لدعم الجيش الكرواتي في عملية واسعة للتطهير العرقي، أفضت إلى طرد الأقلية الصربية من منطقة "كراجينا". وبالفعل، تم اختطاف "ميلوسوفيتش" في العام الماضي، واقتياده إلى "لاهاي" للمثول أمام المحكمة، كجزء من صفقة عقدتها واشنطن والحكومة اليوغوسلافية المنصبة حديثا، حيث تقاضت الأخيرة بليون دولار لمواجهة الأزمة المالية. أما المحكمة الثانية فقد تشكلت لمحاكمة المسئولين الروانديين السابقين الذين قاموا بمذابح جماعية ضد الأقلية التوستية في رواندا.

رغم أن المحاكمتين كانتا من ابتداع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم من إدارة "الرئيس كلينتون" السابقة، غير أن الإدارة الحالية للرئيس "بوش" أبقت على مسافة بعد من هذه المحاكمات، لأنها رأت فيها مقدمة لتثبيت أركان المحكمة الجنائية الدولية.

بادر بالاعتراض على المحكمة الجنائية الدولية جماعة من المسئولين الأمريكيين السابقين، الذين ارتكبوا أعمالا ترشحهم للمحاكمة كمجرمي حرب، أبرزهم وزيرا الخارجية السابقان "هنري كيسنجر" و"جورج شولتز"، ومدير المخابرات الأمريكية السابق "ريتشارد هلمز"،ومستشار الأمن القومي السابق "زبيجنو بيرجينسكي"، الذين كانوا من بين الموقعين على رسالة مفتوحة تحذر من أن الولايات المتحدة يجب أن تضع "حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكية فوق عمليات المحاكمات الدولية غير المسبوقة والتي تتناقض مع ما يقره الدستور الأمريكي".

يخشى "كسينجر" المثول أمام المحكمة كمجرم حرب عن دوره في انقلاب "شيلي" عام ١٩٧٣، وما نجم عنه من اغتيال وتعذيب عشرات الآلاف من العمال والطلبة والقوى المعارضة للديكتاتورية في "شيلي"، وهو ما يدفعه لرفض إقامة المحكمة الجنائية الدولية. في هذا الإطار، أعلنت الإدارة الأمريكية مؤخرا أنه "ليس من العدل أن الموظفين الذين أبلوا بلاءً حسنا في هذا البلد أن تتم محاكمتهم في محاكم أجنبية". وأضافت الإدارة الأمريكية في إعلان رسمي "أن خطورة المحكمة الجنائية الدولية تكمن في أن المدنيين الأمريكيين يمكن في أي وقت أن يتم اعتقالهم في الخارج ومحاكمتهم".

أما "هلمز" مخطط الانقلابات والمؤامرات السرية، وعمليات الاغتيال والقتل الجماعي التي أودت بحياة ٢١ ألفا من الفيتناميين، فإنه يرفض أيضاً إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونجح في العام الماضي في استصدار قانون من الكونجرس، يعرف بقانون حماية العسكريين الأمريكيين، يقضي بمنع كل أشكال التعاون مع المحكمة الدولية الجنائية، وسد الطريق أمام أي مساهمة أمريكية في أي قوة حفظ سلام تشكلها الأمم المتحدة إلا إذا حصلت القوات الأمريكية على حصانة مسبقة من أية اتهامات بارتكاب جرائم حرب.

كذلك، هناك مشروع قانون حصل على موافقة الأغلبية بمجلس الشيوخ، يقضي بقطع أية مساعدات عسكرية عن البلدان غير الأعضاء في الناتو التي تصدق على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. كما تضمن مشروع القانون دعوة خرقاء تسمح للرئيس الأمريكي باستخدام الوسائل الضرورية المناسبة، ومنها القوة العسكرية لتحرير الأمريكيين أو حلفائهم الذين قد يحاكمون بتهمة جرائم حرب في محكمة "لاهاي".

بالفعل وافق على مشروع القانون ٨٧ من أعضاء مجلس الشيوخ وعارضه ٢١، لكنه رفض في الكونجرس، مما دفع الرئيس "بوش" لاستصدار قرار بمنع استخدام الأموال الأمريكية في تمويل المحكمة الدولية الجنائية.

في الواقع، لا توجد تهديدات جادة بشأن محاكمة عسكريين أمريكيين أمام المحكمة الدولية. فقد حرص الأمريكيون والأوروبيون على ألا تمتد أحكامها إلى أولئك الذين تولوا مسئوليات في القوات المسلحة للبلدان الاستعمارية السابقة. كما أن الاتفاقية ما تزال تبقى لمجلس الأمن صلاحيات في تحريك الدعاوى فيما يتعلق بالنزاعات التي يطبق عليها الفصل السابع، الأمر الذي يعطي قدراً من الحصانة للدول الكبرى، وهو ما دفع "كوفي أنان" للقول بأن "الحصانة وجهت ضربة قاضية للمحكمة"..

ومع ذلك يبدو أن الأمريكان يتحسبون من الإمكانية في إعادة النظر في المعاهدة الخاصة بالمحكمة واستقلالها عن مجلس الأمن، وذلك بعد سبع سنوات من قيامها..

ثمن الحرية

سيد ضيف الله

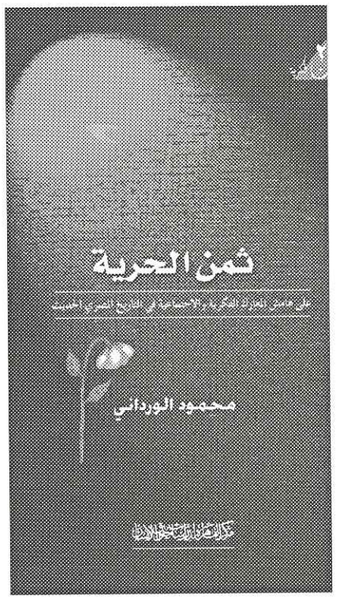

هل هناك علاقة بين حالة العجز العربي عن حماية الأراضي العربية والمصالح العربية من ناحية وبين ما شاهده من معارك فكرية انتهك فيها المجتمع العربي حق مواطنيه في التفكير والإبداع والتعبير عن الرأي من ناحية ثانية؟

يبدو هذا التساؤل غريبا بعض الشيء، لكنه طرح نفسه بقوة أثناء قراءتي لكتاب "ثمن الحرية "للروائي والصحفي محمود الورداني، والصادر مؤخرا عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

من المؤكد أن الحرية ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية، لكن المؤكد أيضا أنه على قدر حاجة المجتمعات ووعيها بقيمة الحرية تكون المعارك الفكرية والسياسية بين الاتجاهات الفكرية بعضها البعض، المناصر منها للحريات والمقيد لها.

من هنا تأتي ضرورة التصدي لكل من يحاول التدليس في تاريخ المعارك الفكرية والاجتماعية لتصل الصورة موضوعية وواضحة لأجيال تشارك في اللحظة الحاضرة في صناعة تاريخ جديد لمعارك سوف تسجل في التاريخ العربي بوصفها المعارك الأكثر ضراوة في انتهاك حريات التفكير والتعبير والإبداع .وبنفس القلم سوف يسجل التاريخ العربي وصول الخط البياني للعجز العربي عن حماية مصالحه وأراضيه إلى ذروته.

ولذلك يوظف الورداني بمهارة شديدة قدراته على الحكي، وخبرته الصحفية الطويلة ليعيد قراءة بعض المعارك الفكرية والاجتماعية الكبرى التي عاشتها مصر والعالم العربي والإسلامي خلال القرن العشرين.

قاسم أمين

بعد مرور أكثر من مائة عام على صدور الطبعة الأولى لكتابه "تحرير المرأة " ١٨٩٩ ما زالت دعوة قاسم أمين مثيرة للجدل حتى يومنا هذا. فعلى الرغم من بساطة مطالبه بالنسبة لعصرنا إلا أنه ما زال بيننا، وهم كثر، من يلعن قاسم أمين على اعتبار أنه فتح بركانا يزعزع ثوابت المجتمع الإسلامي أو يخلخل التقاليد الشرقية. وهو ملعون كذلك عند بعضنا على اعتبار أن خطابه إنما هو خطاب استعماري غربي يهدد الخصوصية. أي أنه في كلا الحالين ملعون.

كانت تلك المعركة جديرة باستقبال القرن العشرين لكنها من المؤكد تدعونا للأسف إذا كانت لم تحسم في القرن الحادي والعشرين.

لقد فهم قاسم أمين من خلال صراعه من أجل تحرير المرأة أن الصراع ليس بين أهل دين وأهل دنيا، وإنما هو في جوهره صراع بين أهل استبداد وأهل حرية، "فتخلف المرأة والمجتمع ليس بسبب الدين بل بسبب توالى الحكومات الاستبدادية، التي جردت المحكومين من أبسط حقوقهم وبمضي القرون كاد الاستبداد أن يصبح إحدى طبائعنا، ولم يعد مقصورا على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل انتقلت إلينا نحن ،واستبد كل قوي بالضعفاء من حولهن فاحتقر الرجل المرأة واستبد بها ".

الشيخ على عبد الرازق

يبدو أنه كلما كانت المعركة الفكرية جذرية تطول جوهر التخلف في المجتمع كلما كانت جديرة بالقدر الأكبر من التدليس والتشويه على مدى زمني طويل . ينطبق هذا على كتاب "الإسلام وأصول الحكم "للشيخ علي عبد الرازق. فقد أثار قضية: الدين والدولة، وضرورة الفصل بين السلطات. ففي الوقت الذي ألغى فيه أتاتورك الخلافة الإسلامية عمليا كان الملك فؤاد تداعب خياله عباءة خليفة المسلمين المنسوجة بأيدي الاحتلال الإنجليزي . في هذا التوقيت يصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه -١٩٢٥- ليؤكد أن القرآن لم يحدد شكلا معينا للحكومة وإنما اشترط مجرد وجود حكومة أيا كان نوعها: ملكية أو جمهورية أو ديمقراطية أو حتى اشتراكية، بل يؤكد أن الخلافة كانت نكبة على الإسلام والمسلمين لأنه منذ على ومعاوية لم يتول خليفة للمسلمين أمر الخلافة إلا بالقوة مما يدفعه للاستبداد . ومن خلف الستار يحرك الملك فؤاد هيئة كبار علماء الأزهر الشريف لمعاقبة الشيخ على بحرمانه من شهادة العالمية ثم الفصل من عمله. لعل الدرس المستفاد من تلك المعركة هو وصف محمد حسين هيكل في افتتاحية جريدة السياسة لدوافع وطريقة عمل هيئة كبار علماء الأزهر في قضية الشيخ على عبد الرازق، حيث قال :"الله يعلم أنهم لكاذبون، وهم يعلمون أنهم كاذبون فهذا دستور الدولة يكفل للناس حرية الاعتقاد، وها هي قوانين الدولة تبيح الخمر والزنا والربا والميسرة ومع هذا لا يتحرك أولئك الكتاب.. فهل لسكوتهم عن هذا ولتحركهم من أجل كتاب الشيخ عبد الرازق وهو يتعلق بمسألة الخلافة لا بأصل من أصول الدين، ولا حد من حدود الله سبب إلا أنهم لا تدفعهم عقيدة ولا يحركهم إيمان.. وإنما تحركهم بطون تريد أن تشبع وتدفعهم شهوات تريد أن تسد ،وتملي عليهم رؤوس ركبت بين أكتافهم تدور مع الريح حيث هب ". ألا يصلح هذا الوصف لتفسير الطابع الدائري لقضايانا الفكرية والاجتماعية؟!

طه حسين

لم يتردد طه حسين أن يصدر كتابه "في الشعر الجاهلي" رغم أنه لم يمر على قضية الشيخ على عبد الرازق ومعاناته أكثر من عام. بل إنه كان يتوقع هجوما احتسب له حسابه بالتأكيد على أن القرآن ليس في حاجة إلى الشعر الجاهلي لتصح عربيته وتثبت ألفاظه ما دام أحد لم ينكر أن النبي عربي وأن العرب قد فهموا القرآن. ومع ذلك كان المتربصون بحرية التفكير والتعبير عن الرأي له بالمرصاد، وإذا كان من حسن حظ طه حسين في حياته أن كان المحقق معه هو الأستاذ محمد نور رئيس نيابة مصر الذي سجل التاريخ اسمه باعتباره نموذجا لرجل القضاء المستنير الذي يحفظ للدستور هيبته ويعرف للعقل مكانته، فإن من سوء حظ طه حسين بعد موته، بل وسوء حظ الثقافة العربية أن أصبح ذلك الوعي عملة نادرة بين محترفي الفكر أنفسهم. حقا كان المناخ السائد وقتئذ أكثر عقلانية مما ساعد على وجود عقلية مثل عقلية الأستاذ محمد نور لكن من المؤكد أن الأمور لم تكن ميسورة. فإلقاء الحجر وحده هو الذي يكشف مدى ما وصلت إليه عقولنا من ضحالة ونفوسنا من ضعف. إن للحرية ثمنا ينبغي أن يدفع.